

**"بيان علة حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها -
في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"
دراسة حديثة تطبيقية**

إعداد

**د / محمد محمد عبد الخالق محمد محمد رزق
مدرس الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بدسوق**

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها-في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

" بيان علة حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها - في الوضوء للجنب

إذا أراد النوم أو الطعام "

دراسة حديثة تطبيقية

محمد محمد عبد الخالق محمد محمد رزق

قسم الحديث وعلومه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

mmart2017@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ﷺ ،

وبعد

فهذا ملخص لبحثي الذي وفقني الله - تعالى - لإعداده، وعنوانه: "بيان علة حديث السيدة عائشة - رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام" دراسة حديثة تطبيقية.

هذا، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية للمصادر والمراجع.

- المقدمة: وتشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهجي فيه.
- والمبحث الأول: ذكر الطرق التي اشتمل عليها الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن.
- المطلب الثاني: طريق عروة بن الزبير.
- المطلب الثالث: طريق الأسود بن يزيد النخعي.
- والمبحث الثاني: الحكم على الحديث.
- والمبحث الثالث: التعليق على الحديث.
- وأما الخاتمة: فاشتملت على أهم نتائج البحث، وتوصياته، ثم أتبع ذلك بعمل فهارس للمصادر والمراجع.
- الكلمات المفتاحية للبحث: "علة، الطرق، الأوجه، الترجيح، الوضوء، الجنب، النوم، الأكل".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

Explaining the reason behind Mrs. Aisha's speech - may God be pleased with her - in
ablution for the side If he wants to sleep or eat. "

Modern applied study

Mohamed Mohamed Abdel-Khalek Mohamed Mohamed Rizk

Department of Hadith and its Sciences, College of Islamic and Arab Studies for Boys, Desouk

mmart2017@azhar.edu.eg

Abstract

Praise be to Allah and may the blessings and peace of Allah be upon
the Messenger of Allah (peace be upon him);

thereafter,

this is a summary of my research (which Allah the Almighty guided me to prepare) entitled: "Explaining the blemish on a hadith narrated by 'A'ishah (may Allah be pleased with her) about Wudu' performed by that who is in a state of major ritual impurity and wants to sleep or eat" an applied Hadith study.

Thus, the nature of the research required the consistency of an introduction, three topics, a conclusion and scientific indexes of the sources and references:

- Introduction: including the importance of the topic, the reasons for choosing it, previous studies, research delimitations, the research plan and my methodology for preparing it.
- The first topic: mentioning the methods included in the hadith which need three requirements:
 - The first requirement: Abu Salamah bin Abdul Rahman's Method.
 - The second requirement: Orwa bin Al-Zubair's Method.
 - The third requirement: Al-Aswad Bin Yazid Al-Nakh'i Method.
- The second topic: judging the hadith.
- The third topic: explaining the jurisprudential rulings included in the hadith.
- The conclusion: including the most important results and recommendations of the research and then followed up with preparing the indexes of the sources and references.
- Key words of the research: "blemish, methods, the chains of transmission, precedence, Wudu', major ritual impurity, sleep, eating".

**And the conclusion of our prayer will be: Praise be to Allah, Lord of
the Worlds.**

**And May Allah bless our Prophet Muhammad and his family and
companions.**

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ
فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُونُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١) ﴿يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا
اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا
قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾^(٣)

أَمَّا بَعْدُ

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور
محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار^(٤).
إذا كان شرف كل علم يقاس بمدى نفعه، فإن علم "علل الحديث" علمٌ
جليلٌ عظيمٌ، من أشرف علوم الحديث، وفن من أهم فنونه.
وفي ذلك يقول الإمام النووي: "ومن أهم أنواع العلوم تحقيق معرفة
الأحاديث النبويات، أعني معرفة متونها .. صحيحها، وحسنها، وضعيفها،
متصلها ومرسلها، ومنقطعها ومعضلها، ومقلوبها، ومشهورها، وغريبها،
وعزيزها، متواترها، وأحاديثها، وأفرادها، ومعروفها، وشاذها، ومنكرها،
ومعللها،..."^(٥).

(١) سورة آل عمران، آية رقم (١٠٢).

(٢) سورة النساء، آية رقم (١).

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان رقم (٧١، ٧٢).

(٤) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ - يستفتح بها خطبه كلها، وقد أخرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب الجمعة، باب
تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٣/٢) رقم (٨٦٨/٤٦). والنسائي في «المجتبى»، كتاب النكاح، باب ما يستحب من الكلام
عند النكاح (٨٩/٦) رقم (٣٢٧٨) وغيرهما من حديث ابن عباس - ﷺ -.

(٥) ينظر: «شرح صحيح مسلم» (٣/١).

وقد اهتم علماء الحديث ببيان علل الأحاديث النبوية؛ لأنه بمعرفة العلل يُعرف كلام النبي ﷺ من كلام غيره، وصحيح الحديث من سقيمه، وصواب الروايات من خطئها، فعلم العلل بمثابة الميزان الحديثي لبيان الخطأ من الصواب، والصحيح من المعوج من الروايات.

ولأهمية هذا العلم اعتنى به أهل العلم قديماً وحديثاً، فقد برع فيه قديماً ابن المديني (ت ٢٣٤هـ)، وأحمد (ت ٢٤١هـ)، والبخاري (ت ٢٥٦هـ)، ويعقوب بن شيبة السدوسي (ت ٢٦٢هـ)، وأبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، وأبي حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ)، وأبي الحسن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) وغيرهم.

وقد جاءت النصوص والنقول عن أهل الحديث وجهابذته؛ مبينة ما لهذا العلم من فائدة عظيمة، ومكانة رفيعة في نفوسهم:

يقول عبد الرحمن بن مهدي: «لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةٍ حَدِيثٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَقِيدَ عَشْرَةَ أَحَادِيثٍ». وجاء عنه بلفظ آخر: «لَأَنَّ أَعْرَفَ عِلَّةٍ حَدِيثٍ هُوَ عِنْدِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْتُبَ عَشْرِينَ حَدِيثًا لَيْسَ عِنْدِي»^(١).

ويزيد هذا العلم أهمية أنه من أشد العلوم غموضاً، وأدقها مسلماً؛ ولهذا لم يخض غماره إلا من رزقه الله -تعالى- بصيرة نافذة، واطلاعاً واسعاً، ولم يتكلم فيه إلا الجهابذة من أهل الحفظ، والخبرة، والفهم الثاقب؛ ولذلك ربما خفيت علة الحديث على كثير من المشتغلين بعلم الحديث - فضلاً عن غيرهم - فصحوا أحاديث ضعيفة، وقبلوا روايات في الأصل مردودة، ظناً منهم أن توثيق رواة الإسناد مدعاة لقبول الحديث، والأمر ليس كذلك.

قال الحافظ ابن حجر: "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث، وأدقها مسلماً، ولا يقوم به إلا من منحه الله - تعالى - فهما غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك".

وقال في موضع آخر: ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم .. كابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، وأمثالهم"^(٢).

(١) ينظر: «الجامع» للخطيب (١٩١/٢) رقم (١٥٧٧). و(١٩٥/٢) رقم (١٩٠٠).

(٢) ينظر: «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٧١١/٢)، و(٧٧٧).

• أسباب اختيار هذا الموضوع:

كان من مناهج التدوين عند المتقدمين أن يفرّدوا الكلام على بعض الأحاديث بالتأليف، فتراهم يؤلفون في حديث واحد مؤلفاً أو أكثر، إما لتخريجه، أو لبيان علة أو شرحه، أو غير ذلك، ففي مجال التخريج أفراد الإمام الطبراني تخريج حديث «من كذب عليّ متعمداً» في كتاب مستقل^(١)، وأفراد الإمام الزبيدي تخريج حديث «شيبتي هود» في كتاب مستقل^(٢)، وفي العلل أفرد أبو يعلى الخليلي مؤلفاً في علل حديث "القهقهة"^(٣)، و أفرد القاضي الجرجاني كتاباً مستقلاً في بيان علة الحديث "المسلسل بيوم العيد"^(٤)، أما المؤلفات في شرح حديث ما فهي أشهر وأكثر من أن تحصر، ومعظمها مطبوع ومتداول^(٥).

ونظراً لما تقدم، وتأسياً بهؤلاء العلماء ومحاولة للجمع بين التخريج والكلام على العلل؛ فقد أحببت أن أشارك ببعض الجهد في سبيل خدمة السنة النبوية، وذلك باختياري لحديث عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ...».

وقد دفعني إلى اختيار هذا الحديث أنني أثناء تدريسي لمادة علل الحديث على طلاب الفرقة الرابعة بقسم الحديث - قد وقع نظري على هذا الحديث الذي نحن بصدد الكلام عنه-، فوجدت فيه اختلافاً بين الرواة في ألفاظه، وذهب بعض العلماء إلى تخطئة أحد رواياته في بعض ألفاظه - وهو أبو إسحاق السبيعي- فعقدت العزم على البحث فيه، ودراسته دراسة مستفيضة، للوصول إلى اللفظ الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ فيه.

فقمتم بتخريجه تخريجاً موسعاً، وتكلمت على جميع ما فيه من علل، وأوجه اختلاف - وهي كثيرة كما سيأتي - مما جعلني أرجع إلى كثير من المصادر المطبوعة والمخطوطة، وهذا أمر لا بد منه للتعامل مع الأحاديث المعلولة.

(١) طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد.

(٢) طبع بتحقيق قسم التحقيق بدار الصحابة بمصر.

(٣) ينظر: صلة الخلف للروادني (ص ١٤٤).

(٤) طبع في دار الوطن للنشر بالرياض، بتحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد بن تركي التركي.

(٥) ينظر: علل حديث أبي قتادة الأنصاري ﷺ (ص ٦-٥).

والبحث بهذه الطريقة - بحول الله ﷻ وتوفيقه - أمل أن يكون مرجعاً شاملاً لطرق هذا الحديث، ومصدرًا وافيًا لطلبة العلم ممن يحتاج إلى تخريجه، أو الوقوف على مداره، وطرقه، ورواياته، والكشف عن عله.

• الدراسات السابقة لهذا الموضوع:

لم أف - من خلال البحث والتفتيش والاستقصاء بشتى وسائل البحث - على من تناول هذا الحديث بخصوصه بالبحث والدراسة المستقلة كما هو الشأن في هذا البحث، لكن عددًا من العلماء ذكروه ضمن كتبهم ومصنفاتهم، فقد ذكره الإمام الدارقطني في كتابه «العلل» وتكلم على بعض طرقه، ورجح بين بعضها، كما ذكره أيضًا محققو كتاب «العلل» لابن أبي حاتم في تقدمتهم لكتاب «العلل» تحت عنوان "أهمية علم علل الحديث"، كما ذكره أيضًا الشيخ الدكتور/ ماهر ياسين الفحل في كتابه "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء"، وعنون له بعنوان "نموذج للإعلال بالخطأ وأثر ذلك في اختلاف الفقهاء"، كما ذكره الشيخ الدكتور/ علي الصيَّاح ضمن كتابه "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" في المبحث الثاني تحت عنوان: "أهمية علم العلل وشرفه وعزته، وأسباب ذلك"، ووضعه في الفصل الثاني ضمن أمثلة من دقائق تحليل النقاد للأحاديث^(١).

• حدود البحث:

تخريج وجمع طرق حديث عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ...» من المصادر الحديثية المختلفة، ودراسته دراسة حديثية تفصيلية، مع الإشارة باختصار إلى طرق الحديث الأخرى عن الصحابة الآخرين ﷺ .

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني (٢٩٤/١٤) مسألة رقم (٣٦٣٦). و«العلل» لابن أبي حاتم (١٩-١٨/١)، و«أثر علل الحديث

في اختلاف الفقهاء» (٣٠٤-٣٠٣/١)، و«جهود المحدثين في بيان علل الحديث» (ص٥٨-٦١).

• خطة البحث:

هذا، وتتكون خطة البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علمية للمصادر والمراجع.

- المقدمة: وتشتمل على:

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

- المبحث الأول: ذكر الطرق التي اشتمل عليها الحديث، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن.

- المطلب الثاني: طريق عروة بن الزبير.

- المطلب الثالث: طريق الأسود بن يزيد النخعي.

- المبحث الثاني: الحكم على الحديث.

- المبحث الثالث: التعليق على الحديث.

- وأما الخاتمة: فاشتملت على أهم نتائج البحث، وتوصياته.

• منهج البحث:

١- جمع المادة العلمية من مصادرها الأصلية، مع توثيق تلك النقل- ما أمكن-، والتعليق عليها عند الحاجة.

٢- ذكر المدار الأصلي للحديث، والمدارات الفرعية عنه.

٣- ذكر أوجه الخلاف التي جاءت عن المدار الأصلي، والمدارات الفرعية عنه.

٤- تخريج أوجه الخلاف تخريجاً موسعاً من الكتب والمصادر التي وقفت عليها.

٥- ترتيب مصادر التخريج في كل وجه على المتابعات الأتم فالأقل، فإن انفقوا في المتابعة راعيت الأصحية، ثم تاريخ وفاة المخرجين.

٧- دراسة أسانيد تلك الأوجه عن طريق الترجمة لرجال الإسناد من أمهات كتب الرجال، وقد راعيت أن تكون الترجمة مختصرة إلا في بعض المواضع فأطوّل فيها بقدر الحاجة.

٨- الترجيح بين هذه الأوجه، مع ذكر قرائن ترجيح الوجه الراجح.

٩- الحكم على الحديث من الوجه الراجح.

- ١٠- وضع علامات الترقيم في موضعها المناسب، والتي من شأنها أن تعين القارئ على فهم النص بسهولة.
- ١١- عمل فهرس للمصادر والمراجع؛ ليتعرف القارئ على الطبقات التي اعتمدت عليها في هذا البحث لمن أراد الرجوع إليها.
- وأنا في ذلك كله متبرئ من كل حول وقوة إلا من حول الله - تعالى - وقوته، وتوفيقه، وتسديده لي في إتمام هذا البحث على الوجه الأكمل؛ حتى انتفع به أولاً ثم ينتفع به غيري ممن يطلع عليه من طلاب العلم، والله أسأل العفو والغفران، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلّى اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم

الباحث

المبحث الأول: ذكر الطرق التي اشتمل عليها الحديث:

بعد جمع طرق هذا الحديث وتخريجها، والنظر فيها تبين أنه يروى عن عائشة - رضي الله عنها - من عدة طرق:

❦ **المطلب الأول (الطريق الأول): طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن:**

وقد رُوِيَ هذا الحديث عن أبي سلمة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يرويه الزهري، وقد اختلف عليه، وعلى بعض الرواة عنه:

١- فرواه يونس بن يزيد الأيلي، واختلف عليه:

أ - فرواه عبد الله بن المبارك، واختلف عليه.

ب - ورواه عبد الله بن وهب، واختلف عليه.

ت - ورواه الأوزاعي، واختلف عليه.

ج - ورواه يحيى بن أبي كثير، واختلف عليه.

٢- ورواه سفيان بن عيينة، واختلف عليه.

٣- ورواه معمر بن راشد، واختلف عليه.

٤- ورواه ابن جريج، واختلف عليه.

٥- ورواه صالح بن أبي الأخضر، واختلف عليه.

٦- ورواه الليث بن سعد، واختلف عليه.

٧- ورواه عقيل بن خالد الأيلي.

٨- ورواه ابن أخيه محمد بن عبد الله بن مسلم بن شهاب الزهري.

٩- ورواه زمعة بن صالح.

الوجه الثاني: يرويه يحيى بن أبي كثير.

الوجه الثالث: يرويه محمد بن عمرو بن علقمة الليثي.

- المطلب الثاني (الطريق الثاني): طريق عروة بن الزبير:

وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عروة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يرويه عثام بن علي، واختلف عليه.

الوجه الثاني: يرويه هشام بن عروة، واختلف عليه.

الوجه الثالث: يرويه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن، واختلف عليه.

– المطلب الثالث (الطريق الثالث): طريق الأسود بن يزيد النخعي:

وقد رُوِيَ هذا الحديث عن الأسود بن يزيد من وجهين:
الوجه الأول: يرويه أبو إسحاق السبيعي، وقد اختلف عليه، وعلى بعض الرواة عنه:

- ١) فرواه أبو خيثمة زهير بن معاوية، واختلف عليه.
 - ٢) ورواه سفيان الثوري، واختلف عليه.
 - ٣) ورواه شعبة بن الحجاج، واختلف عنه.
 - ٤) ورواه أبو بكر بن عياش.
 - ٥) ورواه سليمان بن مهران الأعمش.
 - ٦) ورواه إسماعيل بن أبي خالد.
 - ٧) ورواه شريك بن عبد الله النخعي.
 - ٨) ورواه مُطَرِّف بن طَرِيفٍ.
 - ٩) ورواه أبو حنيفة النعمان بن ثابت.
 - ١٠) ورواه أبو الأحوص سلام بن سليم.
 - ١١) ورواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.
 - ١٢) ورواه الجراح بن مليح.
 - ١٣) ورواه عمر بن أبي زائدة.
 - ١٤) ورواه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري.
 - ١٥) ورواه موسى بن عقبة.
 - ١٦) ورواه حمزة بن حبيب الزيات.
 - ١٧) ورواه زكريا بن أبي زائدة.
- الوجه الثاني:** يرويه كل من:
- ١- إبراهيم النخعي، واختلف عنه.
 - ٢- وعبد الرحمن بن الأسود، واختلف عنه.

وهذه هي طرق الحديث إجمالاً، وتفصيلها وتخرجها كالاتي:

– المطلب الأول (الطريق الأول): طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن:

❁ الوجه الأول: رواية الزهري^(١)، والاختلاف عليه:

❁ أولاً: رواية يونس بن يزيد الأيلي^(٢)، والاختلاف عليه:

(١): رواية عبد الله بن المبارك، وأوجه الخلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

رواه ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة- رضي الله عنها- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَعْنِي وَهُوَ جُنْبٌ -».

- أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» - واللفظ له-، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٥٨) - وعنه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة، باب من قال: يجزئه غسل يديه - يعني الجُنْب - (١٩٥/١) رقم (٥٩٣).

- وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل (٥٧/١) رقم (٢٢٣) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد الأكل (٣١٢/١) رقم (٩٨٠).

- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٧١/٨) رقم (٤٥٩٥) - وعنه ابن حبان في «صحيحه» - كما في الإحسان-، كتاب الطهارة، باب أحكام الجنب، ذكر ما يستحب للمرء إذا كان جنباً وأراد النوم أن يتوضأ وضوءه للصلاة ثم ينام (٢٠/٤) رقم (١٢١٨).
كلاهما (أبو داود، وأبو يعلى) قالوا: حدثنا محمد بن الصباح.

(١) هذا الحديث رواه عن الزهري جمعٌ من أصحابه، وقد حدث اختلاف على بعضهم، فظهرت مدارات فرعية عن المدار الأصلي- وهو الإمام الزهري-، وقد حدث اختلاف على بعض هذه المدارات الفرعية أيضاً؛ لذا يجب أولاً ذكر ودراسة أوجه الخلاف عن هذه المدارات الفرعية، ثم ذكر الوجه الراجح عن كل واحدٍ منهم على حدة؛ لأن هذا الترجيح سيفيد في ذكر الوجه الراجح عن المدار الأصلي وهو الإمام الزهري.

(٢) قبل ذكر أوجه الخلاف على يونس بن يزيد أود أن أشير إلى أنه قد رَوَى هذا الحديث عن يونس جمعٌ من أصحابه، فرواه كل من: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، والأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير، وقد اختلف عليهم فيه؛ لذا يجب أولاً ذكر ودراسة أوجه الخلاف عن هذه المدارات، ثم ذكر الوجه الراجح عن كل واحدٍ منهم على حدة؛ لأن هذا الترجيح سيفيد في ذكر الوجه الراجح عن يونس بن يزيد.

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها-في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

- وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل (١٣٩/١) رقم (٢٥٦).
- وفي «الكبرى»، كتاب الطهارة، باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب (١٧١/١) رقم (٢٥٠).
- وفي: كتاب الوليمة، باب غسل الجنب يديه إذا طعم (٢٥٥/٦) رقم (٦٧٠٤) قال: أخبرنا محمد بن عبيد بن محمد الكوفي.
- وأخرجه النسائي في «المجتبى» (الموضع السابق) (١٣٩/١) رقم (٢٥٧).
- وفي: «الكبرى»، كتاب الطهارة، باب اقتصار الجنب على غسل يديه إذا أراد أن يأكل أو يشرب (١٧٢/١) رقم (٢٥١).
- وفي: كتاب الأشربة المحظورة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يشرب (٣٠٤/٦) رقم (٦٨٥٤).
- وفي: كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام، ... (٢١١/٨) رقم (٨٩٦٦) قال أخبرنا سويد بن نصر.
- وأخرجه أحمد في «المسند» (٣٦٦/٤١) رقم (٢٤٨٧٢) قال: حدثنا علي ابن إسحاق.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، كلاهما في مسند عائشة- رضي الله عنها- (٢١٦/٨) رقم (٤٧٨٢) قال: حدثنا عباد بن موسى.
- وأخرجه في: (٢٩٨/٨) رقم (٤٨٩١) قال: حدثنا عبد الرحمن بن صالح.
- وأخرجه أبو محمد البَغَوِي في «شرح السنة»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد النوم أو العود أو الأكل توضأ (٣٤/٢) رقم (٢٦٦).
- وفي: «الأنوار في شمائل النبي المختار»، باب فيما كان يفعله قبل الوضوء والغسل ﷺ (٣٦٨/١) رقم (٤٩٢) من طريق الحسن بن محمد ابن حليم^(١)، نا أبو الموجه محمد بن عمرو^(٢)، أنا عبدان. ثم قال: "هذا حديث صحيح".

(١) لم أقف فيه على جرح ولا تعديل. ينظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٢١٣/١١٣/٨).

(٢) أبو الموجه الفَرَزِيُّ، المَرْزُوقِيُّ، ثقة، حافظ، مستلمي عبدان. ينظر: «السير» للذهبي (١٦٣/٣٤٧/١٣).

ثمانيتهم (ابن أبي شيبة، وابن الصباح، وابن عبيد، وسويد، وابن إسحاق، وعباد، وعبد الرحمن بن صالح، وعبدان) قالوا: حدثنا - وقال بعضهم: أخبرنا، وبعضهم: أنبأنا- ابن المبارك، به.

- وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة، وزاد ابن الصباح - من رواية أبي داود -، وابن عبيد، وعباد، وابن صالح «... وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»، وزاد ابن إسحاق، وسويد، وعبدان عن ابن المبارك: "وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ".
- وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: ثَقَّةٌ، حَافِظٌ، صَاحِبُ تَصَانِيفٍ^(١).
- وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: هُوَ أَبُو جَعْفَرِ النَّبْعَدَانِيِّ، ثَقَّةٌ، حَافِظٌ^(٢).
- وَمُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدِ بْنِ مُحَمَّدٍ: هُوَ ابْنُ وَاقِدِ الْمُحَارِبِيِّ، صَدُوقٌ^(٣).
- وَسُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ: هُوَ الْمَرْوَزِيُّ، الطُّوسَانِيُّ، ثَقَّةٌ، رَاوِيَةٌ ابْنِ الْمُبَارَكِ^(٤).
- وَعَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ: هُوَ السُّلَمِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ الدَّارَكَانِيُّ، ثَقَّةٌ^(٥).
- وَعَبَادُ بْنُ مُوسَى: هُوَ الْخُتَلِيُّ الْأَنْبَارِيُّ، ثَقَّةٌ^(٦).
- وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ صَالِحٍ: هُوَ الْعَتَكِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ يَتَشَبَّهُ^(٧).
- وَعَبْدَانُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ الْأَزْدِيِّ، ثَقَّةٌ، حَافِظٌ^(٨).
- وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: ثَقَّةٌ، ثَبَّتْ، فَقِيهٌ، جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ^(٩).
- وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ: هُوَ الْأَيْلِيُّ، الْأُمَوِيُّ، ثَقَّةٌ، وَعَدَهُ الْحَازِمِيُّ، وَابْنُ رَجَبٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الزَّهْرِيِّ^(١٠).
- وَالزَّهْرِيُّ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُيَيْدِ اللَّهِ، مَتَّقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ^(١١).
- وَأَبُو سَلْمَةَ: هُوَ أَبُو سَلْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفِ الْقُرَشِيِّ، ثَقَّةٌ^(١٢).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥٢٦/٣٤/١٦). و«الميزان» (٤٥٤٩/٤٩٠/٢).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٢٩٨/٣٨٨/٢٥). و«التقريب» (ص٥٩٦٦/٤٢٢).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٤٤٦/٧٠/٢٦). و«التهذيب» (٥٤٥/٣٣٢/٩).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦٥١/٢٧٢/١٢). و«الكاشف» (٢٢٠/١/٤٧٣/١).

(٥) ينظر: «تاريخ بغداد» (٦١٤٥/٢٦٢/١٣). و«تهذيب الكمال» (٤٠٢٣/٣١٨/٢٠).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠٩٤/١٦١/١٤). و«التهذيب» (١٧٣/١٠/٥).

(٧) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٨٥١/١٧٧/١٧). و«التقريب» (ص٣٨٩٨/٢٨٥).

(٨) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٤١٦/٢٧٦/١٥). و«التقريب» (ص٣٤٦٥/٢٥٥).

(٩) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥٢٠/٥/١٦). و«التقريب» (ص٣٥٧٠/٢٦٢).

(١٠) ينظر: «شروط الأئمة الخمسة» (ص٥٩). و«تهذيب الكمال» (٧١٨٨/٥٥١/٣٢).

(١١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٦٠٦/٤١٩/٢٦). و«التقريب» (ص٦٢٩٦/٤٤٤).

(١٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٧٤٠٩/٣٧٠/٣٣). و«التقريب» (ص٨١٤٢/٥٧٣).

O وتوبع ابن المبارك على هذا الوجه دون قوله "أو يشرب":

- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٣٩٥/٤٣) رقم (٢٦٣٨٣) قال: حدثنا عامر بن صالح.
- وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٧/١٧-٣٨) قال: وأخبرنا عبد الوارث ابن سفيان^(١)، قال: حدثنا قاسم بن أصْبَغ^(٢)، قال: حدثنا مُصَرُّ بن محمد^(٣)، قال: حدثنا أبو الجهم الأزرق بن علي المدني^(٤)، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم.
- كلاهما (عامر بن صالح، وحسان بن إبراهيم) قالوا: حدثنا يونس ابن يزيد، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة، بلفظ مقارب.
- وعامر بن صالح: هو ابن عبد الله بن عروة بن الزبير، ضعيف^(٥).
- وحسان بن إبراهيم: هو الكرمانى، صدوق، عنده أخطاء^(٦).

الوجه الثاني:

- رواه ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَ وَهُوَ جُنُبٌ عَسَلَ كَفَيْهِ وَمَضَمَصَ فَاهُ ثُمَّ طَعِمَ».
- أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» - واللفظ له-، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب (٢٨١/١) رقم (١٠٨٥).
- ومن طريقه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع (٢٢٨/١) رقم (٤٥٥) قال: حدثنا أبو بكر، نا أبو الأزهر، حدثنا عبد الرزاق، أنا ابن المبارك، به، ثم قال الدارقطني: "صحيح".
- وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، (في الموضع السابق) (٢٧٨/١) تعليقا مجزوماً بإثر حديث رقم (١٠٧٣) قال: وزاد آخر عن ابن شهاب،

(١) هو أبو القاسم القُرْطُبِيُّ، ثقة. ينظر: «السير» (٤٩/٨٤/١٧).

(٢) ويُعرفُ بالبَيْهَقِيِّ، ثقة، حافظٌ، مصنفٌ. ينظر: «تاريخ بغداد» (٧١٧٤/٣٦١/١٥).

(٣) هو ابن خالد الأُسدي، ثقة، وكان راوياً لحروف القراءات. ينظر: «السير» (٢٦٦/٤٧٣/١٥).

(٤) صدوق يُغْرِبُ. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠١/٣١٧/٢). و«التقريب» (ص٣٠١/٥٣).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠٤٦/٤٥/١٤). و«التهذيب» (١١٤/٧١/٥).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (١١٨٥/٨/٦). و«التقريب» (ص١١٩٤/١٠٩).

عن أبي سلمة في هذا الحديث «غسل فرجه، ثم توضأ»، أخبرنا ذلك الخراساني- لعله عبد الله بن المبارك الخراساني-، عن يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة. انتهى.

- **وعبدُ الرَّزَّاقِ:** هو ابن هَمَّامِ الحِمَيْرِيُّ الصَّنْعَانِيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، مصنفٌ، عمِّي في آخر عمره فتغير، وعُدَّ من أثبت أصحاب معمر، وكان يُلقَّبُ فَيَنْتَقُنُ، وقال البخاري: يَهُمُّ في بعض ما يُحَدِّثُ به^(١).

الوجه الثالث:

رواه ابن المبارك، عن معمر، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ».

- أخرجه الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: محمد بن علي الصائغ المكي (٢٢٠/٦) رقم (٦٢٤٠) قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ^(٢)، قال: نا إبراهيم بن محمد الشافعي، قال: نا ابن المبارك، به. ثم قال: "لم يرو هذا الحديث عن معمر، عن قتادة إلا ابن المبارك، ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري". انتهى.

- وإبراهيم بن محمد بن العباس هو ابن عمر بن شافع بن السائب المطلبي أبو إسحاق، الشافعي، ثقة^(٣).

○ النظر في أوجه الخلاف على عبد الله بن المبارك، والترجيح بينها:

بعد تخريج أوجه الخلاف على ابن المبارك، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجه الأول هو الراجح، فقد رواه عن ابن المبارك جَمْعٌ من أصحابه الثقات الأثبات، وفيهم من هو معدود بأنه راويته وهو سويد بن نصر، وزاد سويد، وعلي بن إسحاق، وعبدان: «أَوْ يَشْرَبُ».

وأما الوجهان الثاني والثالث فهما وجهان مرجوحان، فالوجه الثاني رواه عبدُ الرَّزَّاقِ، وهو مع ثقته إلا أنه تفرد بهذين الحرفين "ثُمَّ تَمَضَّمَضَ"، و"غَسَلَ فَرَجَهُ"- عن ابن المبارك، كما أنه خولف من جموع الثقات عن ابن المبارك، كما تقدم، لا سيما وفيهم سويد بن نصر، وهو راوية ابن المبارك، وقد ذكر

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٤/٣٨/٦). و«التقريب» (ص٢٩٧/٤٠٦٤).

(٢) ثقة. ينظر: «سؤالات السهبي» للدارقطني (ص٥/٧٣). و«السير» (٢١٢/٤٢٨/١٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٣٠/١٧٥/٢). و«الكاشف» (١٩١/٢٢١/١).

البخاري أنه كانت عنده بعض الأوهام في حديثه، فلعل هذا من أوهامه القليلة.

وأما الوجه الثالث فقد رواه عن ابن المبارك إبراهيم بن إسحاق الشافعي بلفظ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ»، وإبراهيم ثقة، لكنه تفرد بهذا الوجه عن ابن المبارك، ولم يتابع عليه إسنادًا ومنتًا.

في الإسناد حيث روى هذا الحديث عن ابن المبارك، عن معمر، عن قتادة، عن أبي سلمة، في حين أن جماهير الثقات من أصحاب ابن المبارك روه عنه عن يونس بن يزيد، عن الزهري، عن أبي سلمة، ويؤيد هذا أن عبد الرزاق - وهو أثبت تلاميذ معمر - قد خالف ابن المبارك في رواية هذا الحديث عن معمر، فقد رواه عن معمر، عن الزهري، بمثل الإسناد المتقدم عن جمهور الثقات عن ابن المبارك.

وأما مخالفته في المتن فإنه رواه بلفظ: "وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ"، فأفادت هذه الرواية وضوءه ﷺ إذا أراد الأكل وهو على حال الجنابة، وقد روى الثقات من أصحاب ابن المبارك هذا الحديث عنه بلفظ: "وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ"، وقد ثبت مما تقدم أن ابن إسحاق أخطأ في هذا الحديث على ابن المبارك، وخالف جماهير الثقات عنه، وبالتالي تكون العهدة عليه، وأنه هو المخطئ في روايته له على هذا الوجه عن ابن المبارك، وقرينة الترجيح للوجه الراجح هي: قرينة "الأكثرية مع الأحظية"، والله أعلم.



(٢): رواية عبد الله بن وهب، وأوجه الخلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه ابن وهب، عن الليث - وهو ابن سعد - ويونس - وهو ابن يزيد الأيلي -، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ».

- أخرجه النسائي في «الكبرى» - واللفظ له -، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١٠/٨) رقم (٨٩٩٥) عن الحارث بن مسكين، قراءة عليه وأنا أسمع.

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمههور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٦٦).
- والبعوي في «شرح السنة»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد النوم أو العود أو الأكل توضاً (٣٣/٢) رقم (٢٦٥) من طريق أبي بكر الجوربدي. كلاهما (الطحاوي، والجوربدي) قالوا: نا يونس بن عبد الأعلى الصدفي. وقال البعوي: "هذا حديث صحيح، أخرجه مسلم، عن قتيبة، عن ليث".
- وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضاً وضوءه للصلاة، ثم ينام (٣٠٨/١) رقم (٩٦٦) من طريق محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم، وبحر بن نصر.
- وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل، ... (٢٣٣/١) رقم (٧٨٨) قال: حدثنا يونس - وهو ابن عبد الأعلى هو الصدفي -، قال: أنبا ابن وهب، قال: أخبرني يونس - وهو ابن يزيد الأيلي -، بنحوه.
- أربعتهم (الحارث، ويونس، وابن عبد الحكم، وبحر) قال الأولان: أنبأنا، وقال ابن عبد الحكم: حدثنا، وقال بحر: قرئ على ابن وهب، به.
- والحارث: هو ابن مسكين المِصْرِي، ثقةٌ، مأمونٌ، حجةٌ^(١).
- ويونس: هو ابن عبد الأعلى الصَدْفِيُّ المِصْرِيُّ، متفق على توثيقه^(٢).
- ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم: هو مُحَمَّد بن عَبْدِ الله بن عبد الحَكَم ابن أَعْيَن بن لَيْثِ المِصْرِيِّ، أبو عبد الله، فقيهٌ، ثقةٌ^(٣).
- وبحر بن نصر: هو ابن سابق الحَوْلَانِي، المِصْرِي، ثقةٌ^(٤).
- وابن وهب: هو عبد الله بن وهب المِصْرِيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، عابدٌ^(٥).

(١) ينظر: «الكاشف» (٨٧٤/٣٠٥/١). و«التقريب» (ص ١٠٤٩/١٠٠).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٢٢/٢٤٣/٩). و«تهذيب الكمال» (٧١٧٨/٥١٣/٣٢).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٣٥٤/٤٩٧/٢٥). و«التهذيب» (٤٣٥/٢٦٠/٩).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٤١/١٦/٤). و«التقريب» (ص ٦٣٩/٧٥).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨٧٩/١٨٩/٥). و«التهذيب» (١٤٠/٧٤/٦).

الوجه الثاني:

رواه ابن وهب عن يونس، وجعل قصة الأكل قول عائشة مقصوراً^(١).
- ذكره أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل (٥٧/١)
تعليقاً مجزوماً بإثر حديث رقم (٢٢٣) - ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد الأكل (٣١٢/١) رقم (٩٨٠)
قال أبو داود: ورواه ابن وهب عن يونس، فجعل قصة الأكل قول عائشة مقصوراً.

وقال البيهقي: "وكذلك رواه الليث بن سعد، عن الزهري". انتهى.
ولم أقف على من رواه عن ابن وهب من هذا الوجه.

O النظر في أوجه الخلاف على عبد الله بن وهب، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على ابن وهب، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه ابن وهب، عن الليث، ويونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ» هو الراجح، فقد رواه عن ابن وهب جمع من الثقات، وقرينة ترجيح الوجه الراجح هي: قرينة "الأكثرية"، وأما إقران ابن وهب بين الليث، ويونس في بعض طرق هذا الحديث، وإفراده الرواية عن يونس في بعض الطرق الأخرى فهذا خلاف لا يضر، خصوصاً وأنه معروف بالرواية عنهما جميعاً، والله أعلم.



(١) أي روى هذا الحديث عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد فاقتصر على ذكر قصة "الأكل" دون ذكر قصة "النوم"، وجعل قصة "الأكل" من قول عائشة موقوفة عليها، وغرض المصنف بهذا بيان الفرق بين رواية ابن المبارك عن يونس، وبين رواية ابن وهب عن يونس، بأن ابن المبارك جعل في روايته قصة "الأكل" مرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وخالفه ابن وهب فجعلها من قول عائشة موقوفةً عليها ولم يرفعها. ينظر: «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» للسهارنفوري (١٩٠/٢) بتصرف.

(٣): رواية الأوزاعي، وأوجه الخلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على ستة أوجه:

الوجه الأول:

رواه الأوزاعي قال: حدثني الزهري، عن عروة، عن عائشة- رضي الله عنها، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

- أخرجه النسائي في «الكبرى» - واللفظ له-، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام... (٢٠٩/٨-٢١٠) رقم (٨٩٩٢) قال: أخبرنا إسحاق بن منصور^(١)، قال: حدثنا محمد بن يوسف، قال: ... وأخبرنا العباس بن الوليد ابن مزيد^(٢)، قال: أخبرني أبي- وهو الوليد بن مزيد-.

- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٦٩) قال: حدثنا ربيع المؤذن^(٣)، قال: ثنا بشر بن بكر.

- وأخرجه أبو جعفر ابن البخاري في «فوائده»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (ص٣٦٦) رقم (٢٤/٥٢٠) قال: حدثنا محمد- وهو ابن الهيثم بن حماد^(٤)، قال: حدثنا محمد بن كثير- وهو المصيصي-.

أربعتهم (محمد بن يوسف، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، وابن كثير)

قالوا: حدثنا الأوزاعي، به. وقد أخرجه بألفاظ متقاربة.

(١) هو الكوسج، ثقة، ثبت. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/٤٧٤/٣٨٣). و«التقريب» (ص٣٨٤/٥٨).

(٢) هو الغدري، النيزوي، صدوق. ينظر: «التهذيب» (٥/١٣٣/٢٣٠). و«التقريب» (ص٣١٩٢/٢٣٧).

(٣) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المزدني المصري المؤذن، صاحب الشافعي، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٩/٨٧/١٨٦٤). و«الكاشف» (١/٣٩٢/١٥٣٤).

(٤) هو ابن واقد الثقفي، القنطري قاضي عكبرا، ثقة، حافظ. ينظر: «تاريخ بغداد» (٤/٥٧٧/١٧٤٢).

- ومحمد بن يوسف: هو الفريابي، ثقة، متفق عليه^(١).
- والوليد بن مزيد: هو البَيْرُوتِيُّ، ثقة، ثبت، من أثبت أصحاب الأوزاعي^(٢).
- وبشر بن بكر: هو البَنْبَسِيُّ، البَجَلِيُّ، دمشقي الأصل، ثقة^(٣).
- محمد بن كثير: هو المصيصي، ضعيف يعتبر به^(٤).
- والأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو الشامي، متفق على توثيقه، لكن بعض العلماء تكلم في روايته عن الزهري خاصة؛ ولذلك ذكره الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحابه^(٥).

الوجه الثاني:

- رواه الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها-
- أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٦٨) قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون - يعني أبا بكر البغدادي^(٦) -.
 - وأبو بكر ابن المقرئ في «معجمه»، في ترجمة شيخه: أبي بكر محمد ابن خُرَيْم بن مروان العُقَيْلِيُّ (ص ٤٥) رقم (٧٥) من طريق نُحَيْمٍ^(٧).
- كلاهما (ابن ميمون، ودُحَيْمٍ) قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم.

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٣٣/١٢٠/٨). و«تهذيب الكمال» (٥٧٦/٥٢/٢٧).

(٢) ينظر: «الكاشف» (٦٠٩٢/٣٥٥/٢). و«التقريب» (ص ٧٤٥٤/٥١٨).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٣٦/٣٥٢/٢). و«تهذيب الكمال» (٦٧٩/٩٥/٤).

(٤) ينظر: «الكاشف» (٥١٢٦/٢١٢/٢). و«التقريب» (ص ٦٢٥١/٤٤١).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩١٨/٣٠٧/١٧). و«التقريب» (ص ٣٩٦٧/٢٩٠).

(٦) هو الإسكندراني، صدوق. ينظر: «الجرح والتعديل» (١٦٥١/٣٠٤/٧).

(٧) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو، ثقة، حافظ، متقن. ينظر: «تاريخ بغداد» (٥٣٣٤/٥٤٩/١١). و«تهذيب الكمال»

(٣٧٤٧/٤٩٥/١٦).

- وأخرجه أبو العباس الأصم في «فوائده» (ص ١٩٦) رقم (٩/٣٨٨) قال: أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد البيروتي^(١)، قال: أخبرني أبي - وهو الوليد بن مزيد -.

- وأخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من مسموعات مرو» - مخطوط - (ص ٢٩٣) رقم (٥٥١) من طريق هقل بن زياد.

ثلاثهم (الوليد بن مسلم، والوليد بن مزيد، وهقل بن زياد) قال ابن مسلم: حدثنا، وقال ابن مزيد: سمعت الأوزاعي، به.

وقد أخرجه بألفاظ متقاربة، وطريق هقل بمعناه.

- والوليد بن مسلم: هو القرشيّ الدمشقيّ، اتفقوا على توثيقه، وأنه من أعلم الناس بحديث الأوزاعي، ولكنهم تكلموا فيه بسبب كثرة التدليس والتسوية، فلا يقبل منه إلا بما صرح فيه بالسماع^(٢).

- والوليد بن مزيد: هو أبو العباس البَيْرُوتِيّ، وهو ثقة، ثبت، من أثبت أصحاب الأوزاعي، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الخلاف.

- وهقل بن زياد: هو السَّكْسَكِيُّ، الدِّمَشْقِيُّ، وهو ثقة، كان كاتباً للأوزاعي، قال أحمد بن حنبل: لا يكتب حديث الأوزاعي عن أوثق من هقل^(٣).

وتابع الأوزاعي على هذا الوجه، فيما أخرجه:

- أبو نعيم الفضل بن دُكَيْنٍ في «الصلاة» - واللفظ له-، باب من قال: يتوضأ وضوءه للصلاة (ص ٩١) رقم (٥١) - وعنه البخاري في «صحيحه»، كتاب الغسل، باب كينونة الجنب في البيت، إذا توضأ قبل أن يغتسل (٦٥/١) رقم (٢٨٦) - قال: حدثنا أبو نعيم، حدثنا هشام بن أبي عبد الله الدستوائي.

(١) صدوق، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من هذا الخلاف.

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٧٠/١٧/٩). و«تهذيب الكمال» (٦٧٣٧/٨٦/٣١).

(٣) ينظر: «التهذيب» (١٠٣/٦٤/١١). و«التقريب» (ص ٥٠٩/٧٣١٤).

- وأخرجه أبو نعيم (الموضع السابق) (ص ٩٢) رقم (٥١) - وعنه البخاري في «صحيحه» (الموضع السابق) (٦٥/١) رقم (٢٨٦) - قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان - وهو ابن عبد الرحمن التميمي -.
- وأخرجه الطيالسي في «مسنده»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٣/ ٨٩) رقم (١٥٨٨) قال: حدثنا حرب بن شداد.
- وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»، مسند معاوية بن سلام (٤/ ٩٤-٩٥) رقم (٢٨٢٩) قال: حدثنا أبو زرعة الدمشقي^(١)، ثنا يحيى بن صالح^(٢)، ح وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي^(٣)، ثنا يحيى بن بشر الحريري^(٤)، قالوا: ثنا معاوية بن سلام.
- وأخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١/ ٤٦٥) رقم (٢٣١/٨٤٦) قال: حدثنا عبد الله^(٥)، حدثنا لوين^(٦)، حدثنا أبو إسماعيل القناد.

خمسهم (هشام الدستوائي، وشيبان، وحرب بن شداد، ومعاوية بن سلام، وأبو إسماعيل القناد) عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة: «أكان النبي ﷺ يرقُد وهو جنب؟ قالت: نعم، ويتوضأ وضوءه للصلاة». وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة، وبعض طرقه بمعناه.

- والدستوائي: هو هشام بن أبي عبد الله البصري، وهو ثقة، ثبت^(٧).

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو اليمشقي، وكان ثقةً، حافظاً، مصنفاً، إماماً. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧/ ٣٠١/ ٣٩١٦).

(٢) هو الوخاطي الشامي الحمصي، صدوق. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٧٥/ ٦٨٤٦).

(٣) هو الملقب بمطيني، ثقة، حافظ. ينظر: «تاريخ الإسلام» (٦/ ١٠٣٢/ ٤٤٧). و«السير» (١٤/ ٤١/ ١٥).

(٤) هو الأسدي ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٤٢/ ٦٧٩٤). و«التقريب» (ص ٥٢٢/ ٧٥١٣).

(٥) هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي ابن أخت أحمد بن منيع، ثقة، جليل، إمام، ثبت. ينظر: «تاريخ بغداد» (١١/ ٣٢٥/ ٥١٩١). و«السير» (١٤/ ٤٤٠/ ٢٤٧).

(٦) هو محمد بن سليمان بن حبيب، المعروف بلؤين، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٥/ ٢٩٧/ ٥٢٥٧).

(٧) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩/ ٥٩/ ٢٤٠). و«التقريب» (ص ٥٠٨/ ٧٢٩٩).

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمههور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

- وشيبان: هو ابن عبد الرحمن النَّحْوِيُّ، ثقةٌ، ثبتَّ في يحيى بن أبي كثير^(١).
- وحرب بن شداد: هو اليشْكُرِيُّ، البصريُّ، العَطَّارُ، ثقةٌ^(٢).
- والأوزاعي: أحد الأئمة الأعلام، متفق على توثيقه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- ومعاوية بن سَلَامٍ: هو أبو سلام الدمشقيُّ، ثقة^(٣).
- وأبو إسماعيل القناد: هو إبراهيم بن عبد الملك، صدوق في حفظه شيء^(٤).
- ويحيى بن أبي كثير: هو الطائي اليمامي، ثقةٌ، ثبتَّ^(٥).

الوجه الثالث:

- رواه الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة- رضي الله عنها -، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».
- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة - رضي الله عنها - (٣٨٩/ ٤١) رقم (٢٤٥٥٥) قال: حدثنا بُهْلُولُ بن حكيم القُرْقَسَانِيُّ، قال: حدثنا الأوزاعي، به.
 - وبهلول بن حكيم القُرْقَسَانِيُّ: ضعيف^(٦).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٧٨٤/٥٩٢/١٢). و«الكاشف» (٢٣١٦/٤٩١/١).

(٢) ينظر: تهذيب «تهذيب» (٤١٥/٢٢٤/٢). و«التقريب» (ص١٠٧/١١٦٥).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٠٥٧/١٨٤/٢٨). و«التقريب» (ص٤٧٤/٦٧٦١).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠٩/١٤٠/٢). و«التقريب» (ص٤٨/٢١٢).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٦٥/٣٠/٧). و«تهذيب الكمال» (٣٩٦٤/١٦٠/٢٠).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٧٠٩/٤٢٩/٢). و«الميزان» (١٣٢٧/٣٥٥/١).

الوجه الرابع:

رواه الأوزاعي، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة -رضي الله عنها-.

- ذكره أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل (٥٧/١) تعليقا مجزوماً بإثر حديث رقم (٢٢٣).

ولم أقف على من أخرجه، ولا على من رواه عن الأوزاعي من هذا الوجه.

الوجه الخامس:

رواه الأوزاعي، عن يونس، عن الزهري -مرسلاً-، عن النبي ﷺ .

- ذكره المزي في «تحفة الأشراف»، وابن حجر في «النتك الطراف» (٣٦٦/١٢) رقم (١٧٧٦٩) ثم قال المزي - وتابعه ابن حجر -: "ورواه

الأوزاعي، عن يونس - وهو ابن يزيد الأيلي -، عن الزهري -مرسلاً-

ولم أقف على من أخرجه، ولا على من رواه عن الأوزاعي من هذا الوجه.

الوجه السادس:

رواه الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وأم سلمة -رضي الله عنهما -".

- ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) رقم (٣٦٣٦) ثم قال: "ورواه

الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وأم سلمة -رضي الله

عنهما -".

ولم أقف على من أخرجه، ولا على من رواه عن الأوزاعي من هذا الوجه.

O النظر في أوجه الخلاف على الأوزاعي، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على الأوزاعي، ودراسة أسانيدنا تبين أن

الوجهين الأول والثاني وجهان راجحان، فقد رواهما عن الأوزاعي جمع من

الثقات، الأثبات، وفيهم أثبت الناس فيه، وهما الوليد بن مسلم، والوليد ابن

مزيد، والوليد بن مزيد قد روى الوجهين معاً، مما يدل على صحتها عن الأوزاعي، وأنه حدث بهما جميعاً، أما الوجه الثالث فهو وجه ضعيف مرجوح عن الأوزاعي؛ فقد تفرد به عنه بهلولُ القُرُقُسائيُّ، وهو ضعيف، وخولف من جمع من الثقات الأثبات، وفيهم أثبت أصحاب الأوزاعي، وقد أخطأ فيه إذ رواه بلفظ "أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام توضأ وضوءه للصلاة"، يعني في كل الأوقات، وعلى جميع الأحوال، دون تقييد ذلك بحال الجنابة.

وأما الوجوه الرابع والخامس والسادس فهي وجوه مستبعدة؛ لعدم الوقوف على من رواها عن الأوزاعي، وقرينة الترجيح للوجهين الأول والثاني هي: قرينة "الأكثرية مع الأحفظية". والله أعلم.



(٤): رواية يحيى بن أبي كثير، وأوجه الخلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده وامتنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

رواه يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة: «أكان النبي ﷺ يَرُقْدُ وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

وقد رواه هشام الدسثوائي، وشيبان، وحرب بن شداد، والأوزاعي، ومعاوية بن سلام، وأبو إسماعيل القناد عن يحيى، به.

وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.

وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة، وبعض طرده بمعناه.

- والدسثوائي: هو هشام بن أبي عبد الله البصري، وهو ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.

- وشيبان: هو ابن عبد الرحمن النحوي، ثقة، ثبت في يحيى بن أبي كثير، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.

- وحرب بن شداد: هو اليشكري، البصري، العطار، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.
- والأوزاعي: أحد الأئمة الأعلام، متفق على توثيقه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- ومعاوية بن سلام: هو أبو سلام الدمشقي، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.
- وأبو إسماعيل القناد: هو إبراهيم بن عبد الملك، صدوق في حفظه شيء، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.
- ويحيى بن أبي كثير: هو الطائي اليمامي، ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على الأوزاعي.

الوجه الثاني:

- رواه يحيى بن أبي كثير، أن أبا سلمة، حدثه، أن عائشة حدثته: «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُقُدَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَرُقُدُ».
- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة- رضي الله عنها- (٣٨٩/٤١) رقم (٢٤٩٠٢) قال: حدثنا عفان^(١)، قال: حدثنا همام، قال: حدثنا يحيى، به.

- وهمام: هو ابن يحيى بن دينار العوذلي المحلبي، ثقة، ربما وهم^(٢).

الوجه الثالث:

- رواه ابن أبي كثير، عن يونس - وهو ابن يزيد-، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها- «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

(١) هو ابن مسلم الصفار، ثقة، ثبت. ينظر: «التهذيب» (٤٢٣/٢٣٤/٧).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٥٧/١٠٨/٩). و«التقريب» (ص ٥٠٩/٧٣١٩).

- أخرجه الدولابي في «الكنى»، باب من كنيته أبو يزيد (١١٧٩/٣-١١٨٠) رقم (٢٠٦٣) قال: وذكر جعفر بن محمد بن سوار.
- وأبو طاهر السلفي في «الطيوريات» - واللفظ له- (٢٤/١) رقم (١٢) كلاهما من طريق أبي يزيد الظفري محمود بن محمد، ثنا أيوب - وهو ابن النجار-، عن يحيى بن أبي كثير، به.

وجعله بعضهم من قوله ﷺ بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "إذا أراد أحدكم أن ينام وهو جنب فليتوضأ وضوءه للصلاة،..." الحديث.

وطريق الدولابي مختصر بذكر قصة "النوم" حسب.

- وأبو يزيد محمود بن محمد الظفري: ليس بالقوي^(١).

- وأيوب بن النجار: هو الحنفي اليمامي، ثقة^(٢).

O النظر في أوجه الخلاف على يحيى بن أبي كثير، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على يحيى بن أبي كثير، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجه الأول والذي رواه يحيى، عن أبي سلمة، قال: سألت عائشة: «أكان النبي ﷺ يرفد وهو جنب؟ قالت: نعم، ويتوضأ وضوءه للصلاة» هو الراجح، فقد رواه عن يحيى جمع من الثقات الأثبات، لا سيما وفيهم شيبان ابن عبد الرحمن، وهو ثقة، ثبت فيه، ويلتقي هذا الترجيح مع ما رجحه الإمام الدارقطني حيث قال في «العلل»: "وقول الأوزاعي ومن تابعه أصح"^(٣).

وأما الوجه الثاني فقد تفرد به همام - وهو ثقة - بهذا اللفظ عن يحيى، إذ رواه عنه بلفظ يفيد "أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام توضأ وضوءه

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني (٢٩٥/١٤) مسألة (٣٦٣٦).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٢٩/٤٩٩/٣). و«الكاشف» (٥٢٩/٢٦٢/١).

(٣) ينظر: «العلل» للدارقطني (٢٩٥/١٤) مسألة (٣٦٣٦).

للصلاة"، يعني على جميع الحالات، ولم يخص ذلك بكون الوضوء في حال الجنابة، إضافة إلى أنه خولف من جموع الثقات، كما في الوجه الأول. وهما نَسَبُهُ بعض العلماء إلى الخطأ، فقد نقل العُقيلي في "الضعفاء" عن عفان - وهو ابن مسلم - قوله: "فكان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه، ولا ينظر فيه، وكان يخالف فلا يرجع إلى كتابه، وكان يكره ذلك، قال: ثم رجع بعد فنظر في كتبه، فقال: يا عفان، كنا نخطئ كثيراً، فنستغفر الله". وقال أبو حاتم: "ثقة صدوق في حفظه شيء"^(١).

أما الوجه الثالث فتفرد به أيوب بن النجار عن يحيى، ولم يتابع عليه إسناداً ومنتناً، في الإسناد حيث روى هذا الحديث عن يحيى، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها -، في حين أن جماهير الثقات من أصحاب يحيى روه عنه، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها -، بدون ذكر يونس، والزهري، وأما مخالفته في المتن فإنه رواه من قوله ﷺ، في حين أن جماهير الثقات من أصحاب يحيى روه عنه من فعله ﷺ، كما في الوجه الأول.

وقد ذكر الإمام الدارقطني في معرض حديثه عن هذا الحديث في كتابه "العلل" ما يفيد أن هذا الخطأ لا يتحملة أيوب بن النجار، وإنما الخطأ ممن دونه في الإسناد، وهو تلميذه أبو يزيد الظفري، فهو ليس بالقوي، وبالتالي فهذا الوجه غير ثابت عن أيوب عن يحيى. وقرينة ترجيح الوجه الراجح هي: قرينة "الأكثرية" مع "الأحظية". والله أعلم.



(١) ينظر: «الضعفاء» للعُقيلي (٤/٣٦٨/١٩٨٠). و«الجرح والتعديل» (٩/١٠٩/٤٥٧).

❖ رواية يونس بن يزيد الأيلي، والاختلاف عليه:

وبعد الانتهاء من تخريج ودراسة أوجه الحديث عن أصحاب يونس بن يزيد وهم: عبد الله بن المبارك، و عبد الله بن وهب، والأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير، ودراسة أوجه الخلاف عليهم، ثم الترجيح بين تلك الأوجه، فإنه يمكننا الآن حصر طرق الحديث عن يونس، ثم الترجيح بينها.

وبعد تتبع وجمع طرق الحديث عن يونس بن يزيد، تبين أنه قد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على سبعة أوجه:

الوجه الأول:

رواه يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ -».

- وهذا الوجه رواه عن يونس: ابن المبارك - من رواية ابن أبي شيبة - واللفظ له-، ومحمد بن الصَّبَّاح، ومحمد بن عُبَيْد، وَعَبَّاد بن موسى، وعبد الرحمن بن صالح-، وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

- وزاد ابن المبارك- من رواية علي بن إسحاق، وسويد بن نصر، وعبدان- «أَوْ يَشْرَبُ»، وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

- ورواه عامر بن صالح، وحسان بن إبراهيم، وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

- ورواه عبد الله بن وهب، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ورواه الأوزاعي، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الرابع من أوجه الخلاف عليه.
- ورواه يحيى بن أبي كثير، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثالث من أوجه الخلاف عليه.
- ورواه يزيد بن يونس بن يزيد:
- وأخرج روايته الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي المصري (١٦٩/٥) رقم (٤٩٧١) قال: حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي^(١)، قال: نا عمي محمد بن مهدي^(٢)، قال: نا يزيد بن يونس بن يزيد.
- ورواه أبو زرعة وهب الله بن راشد، وشبيب بن سعيد، ولم أقف على تخريج روايتهما إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٣/١٤) مسألة (٣٦٣٦).
- تسعتهم (ابن المبارك، وعامر بن صالح، وحسان بن إبراهيم، وابن وهب، والأوزاعي، ويحيى بن أبي كثير، ويزيد بن يونس، وأبو زرعة، وشبيب ابن سعيد) عن يونس بن يزيد الأيلي، به.
- ورواه عبد الله بن وهب - من رواية الحارث بن مسكين، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عبد الحكم، وبحر بن نصر-، عن الليث بن سعد، ويونس بن يزيد الأيلي، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، به.
- وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة، ولفظ يزيد بن يونس بن يزيد مختصرٌ بذكر قصة "النوم" حسب.

(١) قال عنه الدارقطني: كان ليثًا، وله أحاديث منكورة غير النسخة، وقال: ليس هو بشئ، وقال الذهبي: ضَعُف. ينظر:

«سؤالات حمزة» للدارقطني (ص٣٥٦/٢٤٩). و«المغني» (٢/٥١٩/٤٩٩٣).

(٢) هو محمد بن مهدي بن يزيد الإخميمي، قال ابن عدي: حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ، وَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَهْدِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْحَقْهُ.

ينظر: «الثقات» (٢٧٤/٩). و«الكامل» (٧/١٥٥/١٥٨٥).

- وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: ثَقَّةٌ، نَبْتُ، فَقِيهٌ، عَالِمٌ، جَوَادٌ، مُجَاهِدٌ، جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَيْهِ.
- وَعَامِرُ بْنُ صَالِحٍ: هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَرُوةَ بْنِ الزَّبِيرِ، ضَعِيفٌ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ.
- وَحَسَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: هُوَ الْكِرْمَانِيُّ، صَدُوقٌ، عِنْدَهُ أَخْطَاءٌ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ.
- وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: هُوَ ابْنُ مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ، الْفَهْرِيُّ، ثَقَّةٌ، حَافِظٌ، عَابِدٌ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَيْهِ.
- وَالْأَوْزَاعِيُّ: أَحَدُ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَيْهِ.
- وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: هُوَ الطَّائِيُّ الْيَمَامِيُّ، وَهُوَ ثَقَّةٌ، ثَبِتَ، لَكِنَّهُ يَرْسُلُ وَيُدَلِّسُ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَيْهِ.
- وَيَزِيدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ يَزِيدٍ: هُوَ الْأَيْلِيُّ، قَالَ ابْنُ حَبَانَ: رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ ابْنُ مَهْدِيٍّ الْإِخْمِيمِيُّ نَسْخَةً مُسْتَقِيمَةً، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ وَهَبٍ، وَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مَهْدِيٍّ لَمْ يَرَهُ وَلَمْ يَلْحَقْهُ^(١).
- وَأَبُو زُرْعَةَ وَهَبُ اللَّهِ بْنُ رَاشِدٍ: هُوَ الْحَجْرِيُّ الْمِصْرِيُّ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَحَلُّهُ الصَّدُوقُ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ: يَخْطِئُ^(٢).
- وَشَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: هُوَ التَّمِيمِيُّ، الْحَبَطِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ إِذَا رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَحْمَدُ، وَأَمَّا رِوَايَةُ ابْنِ وَهَبٍ عَنْهُ فَفِيهَا مَنَاقِبٌ^(٣).
- وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدٍ: هُوَ الْأَيْلِيُّ، ثَقَّةٌ، فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ أَوْجِهِ الْخِلَافِ عَلَى ابْنِ الْمُبَارَكِ.

(١) ينظر: «الثقات» (٢٧٤/٩). و«الكامل» (١٥٨٥/١٥٥/٧).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢/٢٧/٩). و«الميزان» (٩٤٢٩/٣٥٢/٤).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦٩٠/٣٦٠/١٢). و«التقريب» (ص ٢٠٨/٢٧٣٩).

وتوبع يونس على هذا الوجه من ابن أخي الزهري:

- أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل، ... (٢٣٣/١) رقم (٧٨٨) قال: وحدثنا ابن الجنيدي، والصفاني، قالوا: ثنا يعقوب قال: ثنا ابن أخي ابن شهاب، عن عمه الزهري، به، بنحوه.
- وابن الجنيدي: هو محمد بن أحمد بن الجنيدي الدقاق، صدوق^(١).
- والصفاني: هو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ جَعْفَرٍ، الصَّاعَانِيُّ، ثقة، ثبت^(٢).
- ويعقوب: هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري، ثقة^(٣).
- وابن أخي ابن شهاب: هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب الزُّهْرِيُّ، ابن أخي الزهري، صدوق له أوهام، وعدّه محمد بن يحيى النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري^(٤).
- والزهري: هو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ، متفقٌ على جلالته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

الوجه الثاني:

- رواه يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها-، بنحوه.
- أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن الأمر بالوضوء للجنب عند إرادة الأكل أمر نذب وإرشاد وفضيلة وإباحة (١٠٩/١) رقم (٢١٨) قال: نا علي بن خشرم^(٥).

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٣٩/١٨٣٧) و«الثقات» (١٤٠/٩).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٩٩/١٩٦٧) و«تهذيب» (٤٧/٣٦/٩).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٧٠٨٢/٣٠٨/٣٢) و«التقريب» (ص ٧٨١١/٥٤٠).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٣٧٥/٥٥٤/٢٥) و«التقريب» (ص ٦٠٤٩/٤٢٨).

(٥) هو المروزي، ثقة، ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٠٦٤/٤٢١/٢٠) و«التقريب» (ص ٤٧٢٩/٣٤٣).

- والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٨/١) رقم (٧٨٦) أن فهذا^(١) حدثنا قال: أخبرني سحيم الحراني^(٢).

كلاهما (ابن خشرم، وسحيم) قال ابن خشرم أخبرنا، وقال سحيم: حدثنا عيسى بن يونس، عن يونس بن يزيد الأيلي، به.

- وعيسى: هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ثقة، مأمون^(٣).
- ويونس بن يزيد الأيلي: ثقة، في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

الوجه الثالث:

رواه يونس، عن ابن شهاب، عن عروة، وأبي سلمة، عن عائشة- رضي الله عنها-، بنحوه.

- أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع (٢٢٨/١) رقم (٤٥٤) قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن إسماعيل الصائغ، نا إبراهيم بن المنذر، حدثنا أبو ضمرة، عن يونس، به.

- وأبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل، كان حافظاً، متقناً، عالماً بالفقه والحديث معاً، موثقاً^(٤).

- ومحمد بن إسماعيل الصائغ: هو محمد بن إسماعيل بن سالم، أبو جعفر الصائغ الكبير البغدادي، نزيل مكة، صدوق^(٥).

(١) هو فهد بن سليمان بن يحيى، ثقة ثبت. ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٠٥/٨٩/٧).

(٢) هو محمد بن القاسم، صدوق. ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٦٦/٨).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٦٧٣/٦٢/٢٣). و«التهذيب» (٤٤٠/٢٣٧/٨).

(٤) ينظر: «تاريخ بغداد» (٥٢٠/١/٣٣٩/١١). و«السير» (٣٤/٦٥/١٥).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٠٨٤/١٩٠/٧). و«تهذيب الكمال» (٥٠٦٣/٤٧٥/٢٤).

- وإبراهيم بن المنذر: هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة القرشي، الأسدي، الحزامي، صدوق^(١).
- وأبو ضمرة: وهو أنس بن عياض بن ضمرة، ثقة^(٢).
- الوجه الرابع:**

- رواه يونس، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أم سلمة- رضي الله عنها-، بنحوه.
- أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، مسند أم سلمة- رضي الله عنها- (٤٠٨/٢٣) رقم (٩٨٠) قال: حدثنا الخلال، ثنا يعقوب بن حميد، ثنا أنس ابن عياض، عن يونس، به.
- والخلال: هو أحمد بن عمرو بن مسلم، أبو بكر المكي الخلال، ذكره الذهبي في تاريخه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً^(٣).
- ويعقوب بن حميد: هو يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، وقد ينسب إلى جده، صدوق له أوهام^(٤).
- وأنس بن عياض: ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الرابع من هذا الخلاف.
- الوجه الخامس:**

- رواه يونس، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة أو عروة بن الزبير، عن عائشة - رضي الله عنها-، بنحوه.
- أخرجه الدارقطني في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب كيف يصنع (٢٢٧/١) رقم (٤٥٣).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠٧/٢٠٧/٢). و«الكاشف» (٢٠٨/٢٢٥/١).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٦٨٩/٣٧٥/١). و«التقريب» (ص ٥٦٤/٧٠).

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» (٤٦/٨٨٧/٦).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨٦١/٢٠٦/٩). و«التهذيب» (٧٤٥/٣٨٤/١١).

- وابن أخي ميمي الدقاق في «فوائده» (ص٦٨) رقم (١٠٨) من طريق طلحة بن يحيى، قال: حدثنا يونس، به.
- وطلحة بن يحيى: هو طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزُّرْقِيُّ، الأنصاري، المدني، صدوق يهم^(١).

الوجه السادس:

- رواه يونس، قال: حدثني ابن شهاب، عن حدثه، عن عائشة - رضي الله عنها-، بنحوه.
- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة- رضي الله عنها-(٣٦٨/٤١) رقم (٢٤٨٧٤) قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا يونس، به.
- ومحمد بن بكر: هو ابن عُثْمَانَ البُرْسَانِيُّ، ثقة، قد يخطئ^(٢).

الوجه السابع:

- رواه يونس، عن الزهري - مرسلًا- عن النبي - ﷺ -.
- وهذا الوجه رواه الأوزاعي عن يونس، ولم أقف على من أخرجه إلا فيما ذكره المزي في «تحفة الأشراف»، وتبعه الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف» (٣٦٦/١٢) رقم (١٧٧٦٩) حيث قال المزي: "ورواه الأوزاعي، عن يونس، عن الزهري - مرسلًا-".

O النظر في أوجه الخلاف على يونس بن يزيد، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على يونس بن يزيد، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجهين الأول والثاني واللذان رواهما يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها- «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ،- يَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ-» هما الراجحان.

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣/٤٤٤/٢٩٨٥). و«التهذيب» (٥/٢٨/٤٦).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٩/٧٨/٩٦). و«التعريب» (ص٤٠٩/٤٠٩/٥٧٦٠).

فالوجه الأول رواه عن يونس جمع من الرواة، كما توبع يونس عليه من ابن أخي الزهري، والوجه الثاني رواه عبد الله بن وهب، عن يونس، وقد روى ابن وهب الحديث كما رواه أصحاب الوجه الأول من ناحية الإسناد والمتن، لكنه قرن في هذه الرواية الليث بن سعد مع يونس بن يزيد، فهو لم يخالف في إسناد الحديث ولا منته، غاية ما في الأمر أنه زاد رجلاً في الإسناد - وهو الليث بن سعد-، وتعتبر هذه الزيادة من "زيادات الثقات"، لا سيما وأنه معروف بالرواية عن الليث بن سعد، ويونس بن يزيد جميعاً، وقرينة الترجيح لهذين الوجهين هي قرينة "الأكثرية" و"الأحفظية".

وأما الوجوه الأخرى فهي وجوه مرجوحة، إما بسبب التفرد مع وجود العدالة والضبط، وإما بسبب الأخطاء، أو سوء الحفظ مع التفرد.

- وأما زيادة ابن المبارك في الوجه الثاني من الوجهين الراجحين عنه وهي قوله: «أَوْ يَشْرَبُ»، فهي زيادة صحيحة، فابن المبارك ثقة، فقيه، إمام، ومثله يقبل تفرد بمثل هذا. والله أعلم.



❖ ثانياً: رواية سفيان بن عيينة، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول:

- رواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة،
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».
- أخرجه أحمد في «المسند»- واللفظ له-، مسند عائشة - رضي الله عنها-
(١٠١/٤٠) رقم (٢٤٠٨٣).
- وأبو نعيم الفضل بن دكين في «الصلاة»، باب من قال: يتوضأ وضوءه
للصلاة (ص ٩٣) رقم (٥٧).

- وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٥٧).
- وإسحاق بن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٤٦٧/٢) رقم (١٠٤٠).
- وعنه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١٠/٨) رقم (٨٩٩٤) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم - وهو ابن راهويه-، ثم قال: "الصواب حديث إسحاق، وحديث علي بن عياش خطأ".
- وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل (٥٧/١) رقم (٢٢٢) قال: حدثنا مسدد، وقتيبة.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (١٩/٨) رقم (٤٥٢٢) قال: حدثنا إسحاق - يعني ابن أبي إسرائيل-.
- وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب ذكر الدليل على أن الوضوء الذي أمر به الجنب للنوم كوضوء الصلاة، ... (١٠٧/١) رقم (٢١٣) قال: أخبرنا عبد الجبار بن العلاء.
- وأبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل، ... (٢٣٢/١) رقم (٧٨٣) قال: حدثنا علي بن عمرو الأنصاري.
- والخطيب في «تاريخ بغداد»، في ترجمة: ظفر بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري (٥٠٥/١٠) من طريق عبد الرحمن بن بشر بن الحكم. عشرتهم (أحمد، وأبو نعيم، وابن أبي شيبة، وابن راهويه، ومسدد، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وعبد الجبار بن العلاء، وعلي

- ابن عمرو، وعبد الرحمن بن بشر بن الحكم) قال بعضهم: "حدثنا"، وقال بعضهم: "أخبرنا" سفيان بن عيينة، به. وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة.
- وأحمد بن حنبل: أحد الأئمة الأعلام، ثقة، حافظ، فقيه، حجة^(١).
 - وأبو نعيم بن دكين: هو الفضل بن دكين، ثقة، ثبت^(٢).
 - وابن أبي شيبة: هو أبو بكر، وهو ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
 - وابن راهويه: هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو يعقوب المروزي المعروف بابن راهويه، ثقة، إمام، حافظ^(٣).
 - ومسدد: وهو مسدد بن مسرهد بن مسرير الأسدي، ثقة، حافظ^(٤).
 - وقتيبة بن سعيد: هو الثقفى البغلاني البلخي، ثقة، ثبت^(٥).
 - وإسحاق بن أبي إسرائيل: هو أبو يعقوب المروزي، ثقة^(٦).
 - وعبد الجبار بن العلاء: هو العطار، البصري، صدوق^(٧).
 - وعلي بن عمرو: هو أبو هبيرة الأنصاري، صدوق له أوهام^(٨).
 - وسفيان: هو ابن عيينة الهلالي، مجمع على ثقته، وخاصة في الزهري، وقد عدّه الحازمي، وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحابه^(٩).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٩٦/٤٣٧/١). و«التقريب» (ص ٩٦/٤٠).

(٢) ينظر: «تهذيب» (٥٠٤/٢٧٦/٨). و«التقريب» (ص ٥٤٠/١/٣٨٦).

(٣) ينظر: «تاريخ بغداد» (٣٣٣٤/٣٦٢/٧). و«تهذيب الكمال» (٣٧٣/٣٣٢/٢).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٩٩٨/٤٣٨/٨). و«التقريب» (ص ٦٥٩٨/٤٦٤).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٨٥٢/٥٢٣/٢٣). و«التقريب» (ص ٥٥٢٢/٣٩٤).

(٦) ينظر: «تهذيب» (٤١٥/٢٢٥/١). و«التقريب» (ص ٣٣٨/٥٥).

(٧) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٦٩٦/٣٩٠/١٦). و«تهذيب» (٢١٢/١٠٤/٦).

(٨) ينظر: «تهذيب» (٥٩٤/٣٦٧/٧). و«التقريب» (ص ٤٧٧٦/٣٤٦).

(٩) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤١٣/١٧٧/١١). و«التقريب» (ص ٢٤٥١/١٩٠).

الوجه الثاني:

رواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة - رضي الله عنها-، بنحوه.

- أخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١٠/٨) رقم (٨٩٩٣) من طريق علي بن عياش، قال: حدثنا سفيان بن عيينة، به.

- وعلي بن عياش: هُوَ الْأَلْهَانِيُّ الْحِمِصِيُّ، ثَقَّةٌ، ثَبِتَ^(١).

O النظر في أوجه الخلاف على سفيان بن عيينة، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على ابن عيينة، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه ابن عيينة عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» هو الراجح، فقد رواه عن ابن عيينة جمع من الثقات، الأثبات، وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأكثرية مع الأحفظية".

ويلتقي هذا الترجيح مع ما رجحه الإمام النسائي حيث قال عقب تخريجه لهذا الحديث: "الصواب حديث إسحاق،- يعني ابن راهويه- وحديث علي بن عياش خطأ"^(٢). انتهى. وأما الوجه الثاني فقد أخطأ فيه ابن عياش حيث رواه عن ابن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة- رضي الله عنها-، في حين أن جماهير الثقات رووه عن سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة- رضي الله عنها- . والله أعلم.



(١) ينظر: «هذيب الكمال» (٤١١٦/٨١/٢١). و«التقريب» (ص ٤٧٧٩/٣٤٦).

(٢) ينظر: «السنن الكبرى» له (٢١٠/٨) رقم (٨٩٩٤).

﴿ثالثاً﴾ رواية معمر، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه معمر، عن قتادة، عن أبي سلمة، عن عائشة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ».

- أخرجه الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: محمد بن علي الصائغ المكي (٢٢٠/٦-٢٢١) رقم (٦٢٤٠) قال: حدثنا محمد بن علي الصائغ، قال: نا إبراهيم بن محمد الشافعي، قال: نا ابن المبارك، عن معمر، به. ثم قال: "لم يرو هذا الحديث عن معمر، عن قتادة إلا ابن المبارك، ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري". انتهى.
- **ومحمد بن علي الصائغ:** هو ابن زيد الصائغ المكي، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الرابع من أوجه الخلاف على عبد الله بن المبارك.
- **وإبراهيم بن محمد بن العباس:** هو ابن عمر بن شافع الشافعي، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الرابع من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- **وعبد الله بن المبارك:** ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعته فيه خصال الخير، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- **ومعمر:** هو ابن راشد الأزدي الحُدائي، ثقة، ثبت، فاضل، من أثبت أصحاب الزهري؛ ولذلك هو معدود في الطبقة الأولى من أصحابه^(١).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦١٠٤/٣٠٣/٢٨). و«السير» (١/٢٧).

الوجه الثاني:

رواه معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة -رضي الله عنها- .

- رواه الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: محمد بن علي الصائغ المكي (٢٢٠/٦-٢٢١) تعليقا مجزوماً بإثر حديث رقم (٦٢٤٠) قال: "... ورواه عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري". انتهى.

- وعبدُ الرَّزَّاقِ: هو ابن هَمَّامِ الحِمَيْرِيُّ الصَّنْعَانِيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، مصنفٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الثالث من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

O النظر في أوجه الخلاف على معمر، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على معمر، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه عبد الرزاق - وهو أثبت تلاميذ معمر - عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها -، بلفظ: "وإذا أراد أن يأكل غسل يديه" هو الراجح، وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأحفظية"، فعبد الرزاق أثبت أصحاب معمر، وقد خالفه ابن المبارك، وهو ثقةٌ، إمامٌ، لكن تبين أن هذا الوجه مرجوح عن ابن المبارك، فهو من رواية إبراهيم بن إسحاق، وقد ثبت أنه أخطأ فيه على ابن المبارك. والله أعلم.



﴿ رابعاً: رواية ابن جريج، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه ابن جريج، أخبرني ابن شهاب، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، أن عائشة أخبرته: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَ غَسَلَ فَرْجَهُ، وَمَضْمَضَ، ثُمَّ طَعِمَ».

- أخرج عبد الرزاق في «المصنف» - واللفظ له-، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب (٢٧٨/١) رقم (١٠٧٣) - ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، ذكر وضوء الجنب إذا أراد الأكل والشرب (٩٣/٢) رقم (٦١٢) قال: حدثنا إسحاق، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، به.
- وعبدُ الرزاق: هو ابن همام الصنعائي، ثقة، حافظ، تقدمت ترجمته في الوجه الثالث من أوجه الخلاف على عبد الله بن المبارك.
- وابن جريج: هو عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، ثقة، فقيه، وكان يدلس، ولا يقبل منه إلا بما صرح فيه بالسماع^(١).

الوجه الثاني:

- رواه ابن جريج، قال: أخبرني ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة ... الحديث بشطره الأول.
- أخرج أحمد في «المسند»، مسند عائشة- رضي الله عنها-(٤٣٢/٤٢) (٢٥٦٤٦) قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: أخبرنا ابن جريج، به.
- ومحمد بن بكر: هو ابن عثمان البُرْسانِي، ثقة، قد خطئ، تقدمت ترجمته في الوجه السادس من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

O النظر في أوجه الخلاف على ابن جريج، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على ابن جريج، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه ابن جريج، عن الزهري، عن أبي سلمة، أن عائشة أخبرته: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥٣٩/٣٣٨/١٨). و«التهذيب» (٨٥٥/٤٠٥/٦).

قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، ...» هو الراجح، فقد رواه عن ابن جريج عبدُ الرَّزَّاقِ، وهو ثقةٌ، حافظٌ، مصنفٌ، وقد صرَّحَ ابن جريج بالسماع من الزهري في هذا الوجه. وأما الوجه الثاني فرواه عن ابن جريج محمدُ بنُ بكر البرساني، وهو ثقة، قد يخطئ، وقد تفرد برواية هذا الحديث بهذا الوجه عن ابن جريج، فلعله من أخطائه، إضافة إلى أنه خالفه عبد الرزاق، وهو أوثق منه في ابن جريج، فقد قال أبو زُرْعَةَ الدمشقي: "قلت لأحمد بن حنبل: كان عبد الرزاق يحفظ حديث معمر؟ قال: نعم، قيل له: فمن أثبت في ابن جريج عبد الرزاق أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبد الرزاق"^(١). انتهى. وقرينة الترجيح للوجه الراجح هي: قرينة "الأحفظية". والله أعلم.



﴿خامساً: رواية صالح بن أبي الأخضر، والاختلاف عليه:﴾

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول:

رواه صالح، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة- رضي الله عنها- قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرِبَ، غَسَلَ كَفَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ، أَوْ يَشْرِبُ، إِنْ شَاءَ».

- أخرجه أحمد في «المسند»- واللفظ له-، مسند عائشة- رضي الله عنها- (٢٤١/٤١) رقم (٢٤٧١٤) قال: حدثنا سكن بن نافع.

(١) ينظر: «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص٤٥٧/١١٥٩).

- وأبو نعيم في «الجزء الثالث من فوائد أبي علي الصَّوَّاف» - مخطوط - (ص٢٧) رقم (١١٢) قال: حدثنا محمد بن عثمان^(١)، ثنا عقبة بن مكرم^(٢)، ثنا المسيب بن شريك.
- وذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦) ثم قال: «فرواه السكن بن نافع، وابن أبي عدي، والمسيب بن شريك...». انتهى.
- ولم أقف على تخريج رواية ابن عدي إلا فيما ذكره الدارقطني.
- ثلاثتهم (السكن، والمسيب، وابن أبي عدي) عن صالح، به.
- ولم يقل المسيب في روايته "وضوءه للصلاة"، ولم يقل "أو يشرب".
- وسكن بن نافع: هو السكن بن نافع الباهلي، قال أبو حاتم: شيخ، وهذا اللفظ من ألفاظ التعديل، وهو من المرتبة الثالثة عن ابن أبي حاتم، ومن الرابعة عند ابن الصلاح، والعراقي، والذهبي، ومن الخامسة عند السيوطي، ومن السادسة عند السخاوي، وهذا اللفظ لا هو بعبارة جرح، وما هو كذلك بعبارة تعديل، والمتصف بهذا اللفظ يكتب حديثه، وينظر فيه للاعتبار، فإذا ما توبع قبل حديثه، وإذا تفرد فحديثه ضعيف^(٣).
- والمسيب بن شريك: هو التَّمِيمِيُّ الشَّعْرِيُّ، متروك الحديث^(٤).
- ومحمد بن أبي عدي: هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عَدِيٍّ، ثقة^(٥).
- وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، اختلط عليه حديث الزهري^(٦).

(١) هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لا بأس به. ينظر: «سؤالات الحاكم» للدارقطني (ص١٣٦/١٧٢). و«السير» (١١/٢١/١٤). و«الميزان» (٧٩٣٤/٦٤٢/٣).

(٢) هو عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ بْنِ أَفْلَحِ الْعَمِّيِّ، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٨٨/٢٢٣/٢٠). و«التقريب» (ص٣٣٨/٤٦٥١).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٤٥/٢٨٨/٤). و«تعجيل المنفعة» (٣٩٢/٥٩٥/١).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٥٣/٢٩٤/٨). و«الكامل» (١٨٧٣/١٢٢/٨).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٨٨/٢٢٣/٢٠). و«التقريب» (ص٣٣٨/٤٦٥١).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٧٢٧/٣٩٤/٤). و«التقريب» (ص٢٨٤٤/٢١٥).

الوجه الثاني:

- رواه صالح - وهو ابن أبي الأخضر-، عن الزهري، عن أبي سلمة، وعروة، عن عائشة -رضي الله عنها-، بلفظ مقارب.
- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٣٦٨/٤١) رقم (٢٤٨٧٣) قال: حدثنا علي بن إسحاق^(١)، قال: أخبرنا عبد الله - وهو ابن المبارك-.
- وأخرجه كذلك في: (٣٨٣/٤٢) رقم (٢٥٥٩٨) قال: حدثنا وكيع.
- وابن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٣٠٠/٢) رقم (٨٢٢) - وعنه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١١/٨) رقم (٨٩٩٧)-.
- كلاهما (أحمد، وإسحاق) قال أحمد: حدثنا، وقال إسحاق: أخبرنا وكيع.
- وذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦) ثم قال: "وقال ابن المبارك، ووكيع، وأزهر بن القاسم، وبكر بن بكار، عن صالح...".
- ولم أقف على تخريج روايتهما إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦).

(١) هو الدارقطني، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

أربعتهم (ابن المبارك، ووكيع، وأزهر، وابن بكار) قال ابن المبارك:

أخبرنا، وقال وكيع: حدثنا صالح، به^(١).

- وعبد الله بن المبارك: ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جمعته فيه خصال الخير، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ووكيع: هو وكيع بن الجراح بن مريح، الرؤاسي، ثقة، ثبت^(٢).

- وأزهر بن القاسم: هو أزهر بن القاسم الراسبي، صدوق^(٣).

- وبكر بن بكار: هو بكر بن بكار القيسي، البصري، ضعيف^(٤).

الوجه الثالث:

رواه صالح، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وهذا الوجه رواه عيسى بن يونس، ومسلم بن إبراهيم، وحفص بن

عمر النجار، وإبراهيم بن حميد الطويل، عن صالح.

ولم أقف على تخريج رواياتهم إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل»

(٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦).

- وعيسى بن يونس: هو ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة، مأمون،

تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

(١) روى محمد بن أبي عمر العدني عن وكيع بخلاف ما رواه إسحاق بن راهويه، والإمام أحمد فيما أخرجه العدني في «مسنده» - كما في المطالب العالية، كتاب الأطعمة والأشربة، باب آداب الأكل (٧٣٨/١٠) رقم (٢٤٠٦) قال ابن أبي عمير: ثنا وكيع، ثنا صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن أبي سلمة وعروة عن عائشة - ﷺ قالت: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ»، والعدني: ثقة. ينظر: «التقريب» (ص ٦٣٩١/٤٥٠). وكما يظهر فإن الوجه الذي رواه ابن راهويه، والإمام أحمد هو الراجح، وأما الوجه الثاني فقد تفرد به العدني عن وكيع، إضافة إلى أنه خولف من ثقتين جيلين وهما الإمام أحمد، وابن راهويه، وقد أخطأ العدني فيه: إذ جعل غسل يديه ﷺ قبل الأكل مطلقاً، يعني في كل الأوقات، ولم يخص بكون غسل اليدين في حال الجنابة فقط، كما رواه الإمام أحمد وإسحاق، وقرينة الترجيح هي قرينة «الأكثرية» مع «الأفضلية». والله أعلم.

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٦٩٥/٤٦٢/٣٠). و«التهذيب» (٢١٠/١٢٥/١١).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣١١/٣٢٩/٢). و«التقريب» (ص ٣١١/٥٤).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٠٣/٤)، وهو من استدراقات محقق الكتاب على الحافظ المزي.

- **ومسلم بن إبراهيم:** هو **الأزديّ القراهيديّ**، ثقة، مأمون^(١).
- **وحفص بن عمر النجار:** هو أبو عمران الواسطي، ضعيف^(٢).
- **وابراهيم بن حميد الطويل:** هو البصري، ثقة، وقال ابن حبان: يخطئ، وخالصة حاله: ثقة، أما قول ابن حبان "يخطئ"، فقد تفرد به ولم يتابع عليه، إضافة إلى أن أبا حاتم أطلق توثيقه، وهو من المتشددين^(٣).

الوجه الرابع:

- رواه صالح، عن الزهري، عن عروة، أو أبي سلمة، عن عائشة- رضي الله عنها - .
- نكره أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب يأكل (٥٧/١) تعليقا مجزوماً بإثر حديث رقم (٢٢٣) قال: "ورواه صالح بن أبي الأخضر كما قال ابن المبارك إلا أنه قال عن عروة أو أبي سلمة". انتهى.
- ولم أقف على من رواه عن صالح من هذا الوجه.

O النظر في أوجه الخلاف على صالح بن أبي الأخضر، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على صالح، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجوه الثلاثة الأولى متقاربة، وأرى أنه لا يترجح وجه على آخر، الأمر الذي يجعلني أذهب إلى القول بأن علة هذا الاختلاف يتحملها ابن أبي الأخضر نفسه، فإنه - كما مر في ترجمته - ضعيف في حديثه عن الزهري؛ لأنه اضطرب حديثه عنه، وبالتالي فهو السبب الرئيس في أوجه هذا الخلاف، وأنه اضطرب في رواية هذا الحديث عن الزهري، ولم يقمه على وجه واحد. والله أعلم.

(١) ينظر: «هذيب الكمال» (٢٧/٤٨٧/٥٩١٦). و«التقريب» (ص ٤٦٥/٦٦١٦).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٣/١٨٠/٧٧٨). وقد تصحف اسم "حفص بن عمر" في المطبوع من "العلل" للدارقطني إلى "حفص بن عمرو"، والمثبت من مصادر الترجمة.

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٢٥١/٩٤/٢٠١٩). و«الثقات» (٨/٦٨).

سادساً: رواية الليث بن سعد، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول:

رواه الليث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ».

- أخرجه مسلم في «صحيحه»- واللفظ له-، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجمع (٢٤٨/١) رقم (٣٠٥/٢١) قال: حدثنا يحيى بن يحيى التميمي، ومحمد بن رمح، ... ح، وحدثنا قتيبة بن سعيد.
- وأخرجه النسائي في «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام (١٣٩/١) رقم (٢٥٨) قال: أخبرنا قتيبة - وهو ابن سعيد-.
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب من قال: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة (١٩٣/١) رقم (٥٨٤) قال: حدثنا محمد بن رمح - وهو المصري-.
- وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل، ... (٢٣٣/١) رقم (٧٨٨) قال: وحدثنا ابن شاذان^(١)، قال: ثنا معلى ح، وحدثنا الصغاني^(٢)، قال: ثنا هاشم ابن القاسم.

(١) هو محمد بن شاذان بن يزيد الجوهري، ثقة. ينظر: «التهذيب» (٣٤٠/٢١٧/٩) وذكر تمييزاً.

(٢) هو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ جَعْفَرٍ الصَّافِي، ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على يونس.

- وأخرجه ابن حبان في «صحيحه»- كما في الإحسان-، كتاب الطهارة، باب أحكام الجنب (٤/ ١٨-١٩) رقم (١٢١٧) قال: أخبرنا ابن قتيبة^(١)، حدثنا يزيد بن موهب.

- وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج على مسلم»، كتاب الطهارة، باب ما ذكر أن الجنب إذا أراد أن ينام توضأ وضوء الصلاة (٣٦٠/١) رقم (٦٩٦) قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن خالد^(٢)، ثنا أحمد بن إبراهيم بن ملحان^(٣)، ثنا يحيى بن بكير، وحدثنا حبيب بن الحسن^(٤)، ثنا محمد بن عثمان^(٥)، ثنا أحمد بن يونس.

ثمانيتهم (يحيى، وابن رمح، وقتيبة، ومعلی، وهاشم بن القاسم، ويزيد ابن موهب، ويحيى بن بكير، وأحمد بن يونس) قالوا: حدثنا الليث، به. وقد أخرجه بألفاظ متقاربة.

- ويحيى بن يحيى التميمي: هو الحَنْظَلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، ثقة، ثبت^(٦).
- ومحمد بن رمح: هو ابن المهاجر التُّجَيْبِيُّ الْمِصْرِيُّ، ثقة، ثبت^(٧).
- وقتيبة بن سعيد: هو ابْنِ جَمِيلِ الثَّقَفِيِّ الْبَغْلَانِيُّ الْبَلْخِيُّ، ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على سفيان بن عيينة.
- ومعلی: هو مُعَلَّى بن منصور الرَّازِي، أبو يعلى، ثقة^(٨).

(١) هو محمد بن الحسن اللُّخَيْيُّ، ثقة. ينظر: «المهذب» (٤٧/٣٦/٩). و«التقريب» (ص٥٧٢١/٤٠٦).

(٢) هو العَطَّار، ثقة. ينظر: «تاريخ بغداد» (٢٩٦٦/٤٦٩/٦).

(٣) ثقة. ينظر: «سؤالات الحاكم» للدارقطني (ص١٤/٨٩). و«تاريخ بغداد» (١٨٦٢/١٨/٥).

(٤) هو القَرَّاز، ثقة. ينظر: «تاريخ بغداد» (٤٣٠٨/١٦٥/٩). و«الميزان» (١٧٠١/٤٥٤/١).

(٥) هو ابن أبي شعبة، ثقة، وقد ضعفه مُطَهَّرٌ، وهذا من قبيل كلام الأقران، فقد كان بينهما بعض الشيء، وكما قيل: "كلام الأقران يطوى ولا يروى"، وعليه فالرجل ثقة، ولا يعتد بهذا التضعيف. ينظر: «تاريخ بغداد» (٣٠٧/٢٦٥/٤).

(٦) ينظر: «مهذب الكمال» (٦٩٤٣/٣١/٣٢). و«المهذب» (٥٧٨/٢٩٦/١١).

(٧) ينظر: «مهذب الكمال» (٥٢١٥/٢٠٣/٢٥). و«التقريب» (ص٥٨٨١/٤١٦).

(٨) ينظر: «مهذب الكمال» (٦١٠١/٢٩١/٢٨). و«التقريب» (ص٦٨٠٦/٤٧٧).

- وهاشم بن القاسم: هو أبو النصر، اللَّيْثِيُّ، ثَقَّةٌ،^(١) ثبت.
- يزيد بن موهب: هو يزيد بن خالد بن يزيد بن عبد الله بن موهب الحمَداني، أبو خالد الرَّملي ثَقَّةٌ^(٢).
- ويحيى بن بكير: هو يحيى بن عبد الله بن بُكَيْرِ القُرَشِيِّ المَخْزُومِيِّ، أبو زكريا المِصرِيِّ، ثَقَّةٌ، ثبت في الليث وفي غيره، إلا مالك بن أنس فإنه ضعيف فيه إلا ما توبع عليه، والبخاري احتج به في غير مالك^(٣).
- وأحمد بن يونس: هو أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التَّمِيمِيِّ، الليزْبُوعِيِّ، أبو عبد الله الكُوفِيِّ، ثَقَّةٌ، حافظٌ^(٤).
- والليث: هو اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ القَهْمِيِّ المِصرِيِّ، ثَقَّةٌ، ثبت، فقيه، وعده الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري^(٥).

الوجه الثاني:

رواه الليث، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ»، قَالَتْ عَائِشَةُ: «وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ إِنْ شَاءَ».

- أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد الأكل (٣١٢/١-٣١٣) رقم (٩٨١) قال: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو علي الحافظ، أنا محمد بن الحسن بن قتيبة، ثنا يزيد بن موهب

(١) ينظر: «سؤالات السهبي» للدارقطني (ص١٢/٧٨). و«السير» (١٨٩/٢٩٢/١٤).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٩٨٢/١١٤/٣٢). و«التقريب» (ص٧٠٨/٥٣٤).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦٨٢/١٦٥/٩). و«تهذيب الكمال» (٦٨٥٨/٤٠١/٣١).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٤/٣٧٥/١). و«التقريب» (ص٦٣/٣٨).

(٥) ينظر: «الكاشف» (٤٦٩١/١٥١/٢). و«التهذيب» (٨٣٢/٤٦٢/٨).

- الرملي، ثنا الليث بن سعد، به. قال البيهقي: "وقد قيل في هذا الإسناد غير هذا، وحديث الأسود عن عائشة أصح". انتهى.
- وأبو عبد الله الحافظ: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد ابن حَمْدُونِه بن نُعَيْمِ بن الحَكَمِ النَّيْسَابُورِيِّ، الشهير بالحاكم، ثقة، حجة^(١).
- وأبو علي الحافظ: هو الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، الحافظ، الإمام، العلامة، الثبت، أحد النقاد^(٢).
- ومحمد بن الحسن بن قتيبة: هو اللّخمي، ثقة، تقدمت ترجمته قريباً.
- ويزيد بن موهب الرملي: ثقة، تقدمت ترجمته قريباً.
- الوجه الثالث:

- رواه الليث- وهو ابن سعد-، ويونس- وهو ابن يزيد الأيلي-، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ».
- رواه عبدُ الله بنُ وهب- من رواية كل من: الحارث بن مسكين، ويونس ابن عبد الأعلى الصدفي، ومحمد بن عبدالله بن عبد الحكم، وبحر ابن نصر-، عن الليث- وهو ابن سعد-، ويونس- وهو ابن يزيد الأيلي-، به.
- وقد سبق تخريج روايته عند ذكر أوجه الخلاف عليه، وقد تبين أنه هذا الوجه هو الراجح عن ابن وهب.
- وابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري، وهو ثقة، حافظ، عابد، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠٤٤/٥٠٩/٣). و«تاريخ الإسلام» (١٨٨/٨٩/٩).

(٢) ينظر: «السير» (٣٨/٥١/١٦).

الوجه الرابع:

رواه الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : أَيْرَقُدُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: «يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

- أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، في ترجمة: الليث بن سعد (٣٢٦/٧) قال: حدثنا أبو بكر بن خالد، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا يحيى بن إسحاق السيلحيني، ثنا الليث بن سعد، به.

- ويحيى بن إسحاق: هو أَبُو زَكْرِيَّا، وَيُقَالُ: أَبُو بَكْرٍ السَّيْلَحِينِيُّ، ثقة^(١).

- ومن طريق أبي نعيم أخرجه أبو موسى المدني في «اللطائف» (ص ٤٣٥) رقم (٢٧١) إلا أنه خالف في إسناده فقد رواه عن شيخه أبي منصور المعدل قال: أخبرنا أبو منصور محمد بن عبد الله بن عبد الواحد بن مندويه المعدل، أنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، ثنا أبو بكر أحمد ابن يوسف بن خالد العطار، ثنا الحارث بن أبي أسامة، ثنا يحيى بن إسحاق، ثنا سفيان، وليث، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها، وعن أبيها-، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

ثم قال: "هذا حديث صحيح أخرجه مسلم في كتابه عن يحيى بن يحيى، وغيره عن الليث، عن الزهري، غير أن لفظه: «أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ»".

O النظر في أوجه الخلاف على الليث بن سعد، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على الليث، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجهين الأول والثالث عن الليث هما الراجحان، فالوجه الأول رواه عن

(١) ينظر: «مهديب الكمال» (٦٧٨١/١٩٥/٣١). و«الكاشف» (٦١٢٧/٣٦١/٢).

الليث جمع من الثقات الأثبات، أما الوجه الثالث فقد رواه ابن وهب عن الليث، وقد روى ابن وهب الحديث كما رواه أصحاب الوجه الأول من ناحية الإسناد والمتن، لكنه قرن في هذه الرواية يونس بن يزيد مع الليث بن سعد، فهو لم يخالف في إسناد الحديث ولا متنه، غاية ما في الأمر أنه زاد رجلاً في الإسناد - وهو يونس بن يزيد-، وتعتبر هذه الزيادة من "زيادات الثقات"، لا سيما أنه معروف بالرواية عن الليث بن سعد، ويونس بن يزيد جميعاً.

وأما الوجوه الأخرى فهي وجوه مرجوحة، ويزيد بن موهب وإن كان روى الوجهين الأول والثاني إلا أنه تفرد برواية الوجه الثاني عن الليث، في حين أن توبع على الوجه الأول من جمع من الثقات كما سبق بيانه، فيكون هذا الوجه هو الراجح عن يزيد، والراجح عن الليث.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الوجه الرابع والذي رواه يحيى بن إسحاق السليحيني بالاختلاف الوارد في إسناده ومنتنه، فقد تفرد به بالوجهين السابقين، ولم يتابع على أيٍّ منهما، وخولف من جمّع من الثقات كما سبق بيانه، ولست أدري هل هذا الخطأ يتحمّله يحيى بن إسحاق نفسه، أم أحد دونه في الإسناد، وأياً ما كان الأمر فهو وجه مرجوح عن الليث، وقرينة الترجيح للوجهين الراجحين هي: قرينة "الأكثرية" مع "الأحفظية". والله أعلم.



❀ رواية الزهري، والاختلاف عليه:

وبعد الانتهاء من تخرّيج ودراسة أوجه الحديث عن أصحاب الزهري وهم: يونس بن يزيد، وابن عيينة، ومعمّر، وابن جريج، وصالح بن أبي الأخضر، والليث بن سعد، ودراسة أوجه الخلاف عليهم، ثم الترجيح بين تلك الأوجه، فإنه من الممكن الآن حصر طرق الحديث عن الزهري، ثم الترجيح بينها.

وبعد تتبع طرق الحديث عن الزهري، تبين أنه قد اختلف عليه في

إسناده ومثناه على اثني عشر وجهًا:

الوجه الأول:

رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَغْنِي وَهُوَ جُنُبٌ -».

- وهذا الوجه رواه: يونس بن يزيد الأيلي - من رواية عبد الله بن المبارك - وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

- ورواه ابن أخي الزهري: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

- ورواه ابن عيينة: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ورواه معمر: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ورواه صالح بن أبي الأخضر: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ورواه الليث بن سعد: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- ورواه عقيل بن خالد الأيلي، وزمعة بن صالح: ولم أقف على تخريج روايتهما إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦).

- ثمانيتهم (يونس، وابن أخي الزهري، وابن عيينة، ومعمربن راشد، وصالح بن أبي الأخضر، والليث بن سعد، وعقيل بن خالد، وزمعة ابن صالح) قالوا: حدثنا الزهري، به. وألفاظهم متقاربة، وقد زاد يونس - من رواية ابن المبارك أيضًا - «... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ»، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- **ويونس بن يزيد:** هو الأيلي، ثقة، من أثبت أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- **وابن أخي ابن شهاب:** هو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله الزهري، وهو صدوق له أوام، وعده محمد بن يحيى النيسابوري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد، وإسناد روايته صحيح.
- **وسفيان بن عيينة:** أحد الثقات الأثبات، مجمع على ثقته، وخاصة في الزهري، وعده الحازمي، وابن رجب في الطبقة الأولى من أصحابه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- **ومعمربن راشد:** ثقة، ثبت، فاضل، من أثبت أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- **وصالح بن أبي الأخضر:** ضعيف، اختلط عليه حديث الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- **والليث بن سعد:** ثقة، ثبت، فقيه، وعده الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- وعقيل بن خالد الأيلي: ثقة، ثبت، وَعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري^(١).
- وزمعة بن صالح: هو زَمَعَةُ بن صالحِ الجَنْدِيُّ اليمانيُّ، ضعيف^(٢).
- والزُّهْرِيُّ: هو مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شَهَابِ القُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ، متفقٌ على جلالته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على عبد الله بن المبارك.

- وتابع الزهري على هذا الوجه من:** يحيى بن أبي كثير - من رواية هشام الدستوائي، وحرب بن شداد، وشيبان بن عبد الرحمن، والأوزاعي، ومعاوية بن سلام، وأبو إسماعيل القناد-، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه، وهو أرجح الأقوال عن يحيى.
- ويحيى بن أبي كثير: هو الطائي اليمامي، ثقة، ثبت، لكنه يرسل ويدلس، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

الوجه الثاني:

- رواه الزهري، عن أبي سلمة، أن عائشة - رضي الله عنها-، ... بلفظ مقارب في شطره الأول، ولفظ مختلف في شطره الثاني حيث قال: «... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَطْعَمَ غَسَلَ فَرْجَهُ، وَمَضْمَضَ، ثُمَّ طَعِمَ».
- ورواه ابنُ جُرَيْجٍ عن الزهري، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- وابن جريج: هو عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بنِ جُرَيْجٍ، ثقة، فقيه، وكان يدلس، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٤٣/٤٣٧). و«تهذيب الكمال» (٤٠٠١/٢٤٢/٢٠).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠٠٣/٣٨٦/٩). و«التقريب» (ص ١٦٣/٢٠٣٥).

الوجه الثالث:

- رواه الزهري، عن عروة، عن عائشة- رضي الله عنها-، بنحوه.
- ورواه عن الزهري: يونس بن يزيد- من رواية عيسى بن يونس-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثالث من الخلاف على يونس.
- ورواه الأوزاعي- من رواية كل من: محمد بن يوسف الفريابي، والوليد بن مزيد، وبشر بن بكر، ومحمد بن كثير المصيصي-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على الأوزاعي.
- ورواه صالح بن أبي الأخضر- من رواية كل من: عيسى بن يونس، ومسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمرو، وإبراهيم بن حميد الطويل-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثالث من أوجه الخلاف عليه.
- ثلاثتهم (يونس، والأوزاعي، وابن أبي الأخضر) عن الزهري، به.
- ويونس بن يزيد الأيلي: ثقة، من أثبت أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- والأوزاعي: أحد الأئمة الأعلام، متفق على توثيقه، في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، اضطرب عليه حديث الزهري، فهو ضعيف فيه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- وتابع الزهري على هذا الوجه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ولم أقف على تخريج روايته إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٥/١٤) مسألة (٣٦٣٦) حيث قال: "وروي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عروة، عن عائشة، قاله عمرو بن الحارث، عن يحيى بن السفاح عنه".**
- ويحيى بن السفاح: لم أقف له على ترجمة.

- وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: هو الأَنْصَارِيُّ، ثقةٌ، عابِدٌ^(١).

الوجه الرابع:

الزهري، عن عروة، عن عائشة، وأم سلمة - رضي الله عنهما - .
وهذا الوجه رواه الأوزاعي عن الزهري، ولم أقف على من أخرجه إلا
فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) رقم (٣٦٣٦) حيث قال: "ورواه
الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وأم سلمة". أ.هـ.
- والأوزاعي: أحد الأئمة الأعلام، متفق على توثيقه، في الطبقة الثانية من
أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف عليه.

الوجه الخامس:

الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة، وأم سلمة - رضي الله عنهما - .
وهذا الوجه رواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، ولم أقف على
تخريج روايته إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة
(٣٦٣٦) حيث قال: "ورواه محمد بن أبي حفصة، عن الزهري، عن أبي سلمة،
عن عائشة، وأم سلمة".
- ومحمد بن أبي حفصة: أبو سلمة البَصْرِي، صدوق يخطئ^(٢).

الوجه السادس:

الزهري، عن أبي سلمة، وسعيد، عن أم سلمة، وعائشة - رضي الله
عنهما -،
- أخرجه محمد بن مخلد العطار في «حديثه» - مخطوط - (ص ٨٥) رقم
(٨٤) من طريق بحر - وهو السقاء -، عن الزهري، به.
- وبحر السقاء: هو بَحْرُ بَنُ كَنْبِزِ البَاهِلِيِّ، ضعيف^(٣).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٣٧/٣٣) (٢٢٥٤/٧٢٥٤). و«التقريب» (ص ٥٥٥/٧٩٨٨).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥١٥٩/٨٥/٢٥). و«التقريب» (ص ٤١٣/٥٨٢٦).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٣٩/١٢/٤). و«التقريب» (ص ٧٥/٦٣٧).

الوجه السابع:

الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة، عن عائشة-رضي الله عنها -.

وهذا الوجه رواه عن الزهري: بَحْرُ السَّقَاءِ - من رواية الحارث بن مسلم- عن الزهري، به.

ولم أقف على تخريج روايته إلا فيما ذكره الدارقطني في «العلل» (٢٩٤/١٤) مسألة (٣٦٣٦) حيث قال: "وقال الحارث بن مسلم، عن بحر، عن الزهري، عن سعيد - يعني ابن المسيب-، وأبي سلمة، عن عائشة". أ. هـ.

- وبحر السقاء: ضعيف، تقدمت ترجمته في الوجه السابق.

الوجه الثامن:

الزهري، عن عروة، وأبي سلمة، عن عائشة-رضي الله عنها-، بنحوه.

- وهذا الوجه رواه عن الزهري: يونس بن يزيد- من رواية أبي ضمرة أنس بن عياض-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الرابع من أوجه الخلاف على يونس.

- وصالح بن أبي الأخضر- من رواية كل من: عبد الله بن المبارك، وأزهر بن القاسم، وبكر بن بكار، ووكيع بن الجراح عنه-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على صالح.

كلاهما (يونس بن يزيد، وابن أبي الأخضر) عن الزهري، به.

- وأبو ضمرة: وهو أنس بن عياض بن ضَمْرَةَ، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الرابع من أوجه الخلاف على يونس.

- ويونس بن يزيد الأيلي: ثقة، من أثبت أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، اضطرب عليه حديث الزهري، فهو ضعيف فيه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

الوجه التاسع:

- الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أم سلمة-رضي الله عنها-، بنحوه.
- وهذا الوجه رواه عن الزهري: يونس بن يزيد - من رواية أبي ضمرة أنس بن عياض-، عن الزهري، به.
- وقد سبق تخريج روايته في الوجه الخامس من الخلاف على يونس.
- وأبو ضمرة: تقدمت ترجمته.
- ويونس بن يزيد الأيلي: تقدمت ترجمته.

الوجه العاشر:

- الزهري، عن أبي سلمة، أو عروة، عن عائشة - رضي الله عنها- بنحوه.
- وهذا الوجه رواه عن الزهري: يونس بن يزيد - من رواية طلحة بن يحيى-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه السادس من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.
- وصالح بن أبي الأخضر: ولم أقف على من رواه عن صالح، فقد ذكره أبو داود معلقاً عقب الحديث رقم (٢٢٣)-، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف عليه.
- كلاهما (يونس بن يزيد، وابن أبي الأخضر) عن الزهري، به.
- وطلحة بن يحيى: هو ابن أبي عياش الرُّزَيْيُّ، صدوق يهم، تقدمت ترجمته في الوجه السادس من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

- ويونس بن يزيد الأيلي: تقدمت ترجمته.
- وصالح: ضعيف، اضطرب عليه حديث الزهري، فهو ضعيف فيه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- الوجه الحادي عشر:

- الزهري، عن حدثه، عن عائشة- رضي الله عنها-، بنحوه.
- وهذا الوجه رواه عن الزهري: يونس بن يزيد - من رواية محمد بن بكر البرساني-، عن الزهري، به.
- وقد سبق تخريج روايته في الوجه السابع من الخلاف على يونس.
- ومحمد بن بكر: هو ابن عثمان البرساني، ثقة، قد يخطئ، تقدمت ترجمته في الوجه السابع من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.
- ويونس بن يزيد الأيلي: تقدمت ترجمته.
- الوجه الثاني عشر:

- الزهري- مرسلًا- عن النبي ﷺ .
- وهذا الوجه رواه عن الزهري: يونس بن يزيد- من رواية الأوزاعي-، ولم أقف على من أخرجه إلا فيما ذكره المزي في «تحفة الأشراف»، وتبعه الحافظ ابن حجر في «النكت الظرف» (٣٦٦/١٢) رقم (١٧٧٦٩) وعزياه إلى الإمام أبي داود قال: "ورواه الأوزاعي، عن يونس، عن الزهري - مرسلًا". أ.هـ.
- ولم أقف عليه في المطبوع من سنن أبي داود.
- والأوزاعي: أحد الأئمة الأعلام، متفق على توثيقه، في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف عليه.
- ويونس بن يزيد الأيلي: تقدمت ترجمته.

O النظر في أوجه الخلاف على الزهري، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على الزهري في هذا الحديث، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجه الأول والذي رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَعْنِي وَهُوَ جُنْبٌ -» هو الراجح.

فقد رواه عن الزهري جمع من الثقات الأثبات، وفيهم يونس بن يزيد الأيلي، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد، وعقيل بن خالد الأيلي، وأربعتهم من الطبقة الأولى من أصحابه، فهم الْمُقَدَّمُونَ فيه، كما أن الزهري نفسه توبع على هذا الوجه من يحيى بن أبي كثير، وهو ثقة، ثبت، وروايته صحيحة، أخرجها البخاري في «صحيحه».

أما الوجوه من الثاني حتى الثاني عشر فهي وجوه مرجوحة، وقريئة الترجيح لهذا الوجه هي: قريئة "الأكثرية" مع "الأحفظية". والله أعلم.



❖ رواية أبي سلمة، وأوجه الخلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه أبو سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَعْنِي وَهُوَ جُنْبٌ -».

- وهذا الوجه رواه عن أبي سلمة: الزهري - من رواية يونس بن يزيد، وابن أخي الزهري، وابن عيينة، ومعمر بن راشد، وصالح بن أبي الأخضر، والليث بن سعد، وعقيل ابن خالد الأيلي، وزمعة بن صالح-

وهو أرجح الأقوال عنه-: وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من أوجه الخلاف عن الزهري.

- وقد زاد الزهري - من رواية يونس أيضاً -: «... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ»، وقد سبق تخريج روايته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على ابن المبارك، والوجه الأول عن الزهري.

- كما رواه يحيى بن أبي كثير - من رواية هشام الدستوائي، وحرب بن شداد، وشيبان بن عبد الرحمن، والأوزاعي، ومعاوية بن سلام، وأبو إسماعيل القناد عنه-: وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من أوجه الخلاف على يحيى بن أبي كثير.

كلاهما (الزهري، ويحيى بن أبي كثير) عن أبي سلمة، به.

- والزهري: هو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ، متفقٌ على جلالته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

- ويحيى بن أبي كثير: ثقةٌ، ثبتٌ، لكنه يرسل ويدلس، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

الوجه الثاني:

رواه أبو سلمة، قال: قلت لعائشة: أَيُّ أُمَّةٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: "تَعَمُّ لَمْ يَكُنْ يَنَامُ حَتَّى يَغْسِلَ فَرْجَهُ، وَيَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ".

- وهذا الوجه رواه عن أبي سلمة: الزهري - من رواية ابن جريج عنه-: وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن جريج.

- وأخرجه أحمد في «المسند»-واللفظ له-، مسند عائشة-رضي الله عنها- (١٦/٤٣) رقم (٢٥٨١٤) قال: حدثنا إسماعيل-وهو ابن عُلَيَّةَ-.
- وفي: (١٣٩/٤٣) رقم (٢٦٠٠٣).
- والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٧٠) قال: حدثنا علي بن شيبه.

كلاهما (أحمد، وابن شيبه) قالوا: حدثنا يزيد بن هارون.
كلاهما (ابن عُلَيَّةَ، وابن هارون) قالوا: أخبرنا محمد بن عمرو.
وكلاهما (الزهري، ومحمد بن عمرو) عن أبي سلمة، به. وقد أخرجوه بألفاظ متقاربة.

- والزُّهْرِيُّ: هو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الْقُرَشِيِّ الزُّهْرِيُّ، متفقٌ على جلالته وإتقانه، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على يونس بن يزيد.

- ومحمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي، صدوق^(١).

O النظر في أوجه الخلاف على أبي سلمة، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على أبي سلمة، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه أبو سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ، - يَعْنِي وَهُوَ جُنُبٌ -» هو الراجح، فقد رواه عن أبي سلمة الزهري - في أرجح الأقوال عنه-، وتوبع الزهري عليه من يحيى بن أبي كثير، وهو ثقة، ثبت، وروايته أخرجها البخاري في «صحيحه».

(١) ينظر: «مهذب الكمال» (٢٦/٢١٢/٥٥١٣). و«التقريب» (ص٤٣٧/٦١٨٨).

وقد زاد الزهري أيضاً في بعض طرق هذا الحديث - من رواية يونس بن يزيد - «... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ»، وهذا هو الوجه الثاني الراجح عن الزهري، وهي زيادة صحيحة؛ لأن من زادها - وهو الزهري - له من الثقة والإمامة ما يحتمل معه تفرد به بمثل هذا، وقد قال مسلم عن زيادة زادها الزهري في حديث: "... وللزهري نحو من تسعين حديثاً يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيد جيداً" (١).

أما الوجه الثاني فقد رواه الزهري - في وجه مرجوح عنه -، وتابعه عليه محمد بن عمرو بن علقمة، وهو صدوق، ولا يقوى رواية هذا الوجه على مخالفة رواية الوجه الأول، وقرينة الترجيح هي قرينة "الأحفظية". والله أعلم.

O الحكم الحديث من وجهه الراجح عن الزهري:

الحديث من وجهه الراجح عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها - صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه» بلفظ: سئلت عائشة - رضي الله عنها - "أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُقُّدُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ".

- وقد صح هذا الحديث بلفظ آخر عن عائشة - رضي الله عنها - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، قَالَتْ: يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ».

- أما الألفاظ الأخرى التي روي بها هذا الحديث مثل:

-: «كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ».

- و«غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ». - و«... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ».

- و«كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ»، فقد تبين مما سبق أنها وجوه مرجوحة، وبالتالي تكون ضعيفة. والله أعلم.

(١) ينظر: «صحيح مسلم» (٣/١٢٦٨/١٦٤٧-٥ مكرر).

- المطلب الثاني (الطريق الثاني): طريق عروة بن الزبير:

وقد روي هذا الحديث عن عروة من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يرويه عثام بن علي، واختلف عليه.

الوجه الثاني: يرويه هشام بن عروة، واختلف عليه.

الوجه الثالث: يرويه أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن، واختلف عليه.

❦ الوجه الأول: رواية عثام بن علي، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه عثام^(١) بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - في الرجل تُصِيبُهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَيُرِيدُ أَنْ يَنَامَ، قَالَتْ: «يَتَوَضَّأُ أَوْ يَتَيَمَّمُ».

- أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٧٦) قال: حدثنا عثام بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - في الرجل تُصِيبُهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَيُرِيدُ أَنْ يَنَامَ، قَالَتْ: «يَتَوَضَّأُ أَوْ يَتَيَمَّمُ».

- وابن أبي شيبة: ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على ابن المبارك.

- وعثام بن علي: العامري، ثقة، فاضل^(٢).

الوجه الثاني:

رواه عثام بن علي، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أَجْنَبَ فَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ تَوَضَّأَ أَوْ تَيَمَّمَّ"».

(١) تصحف في المطبوع من «المصنف» لابن أبي شيبة إلى «عثام»، وهو خطأ.

(٢) ينظر: «مهديب الكمال» (٣٧٩١/٣٣٥/١٩). و«التقريب» (ص ٤٤٤٨/٣٢٤).

- أخرجہ البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم فيغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة، ثم ينام (٣٠٨/١) رقم (٩٦٨) قال: وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: ثنا أبو العباس بن يعقوب، ثنا أبو أسامة الكلبى، ثنا الحسن بن الربيع، ثنا عثمان -يعني ابن علي-، به.
- وأبو عبد الله الحافظ: هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الشهير بالحاكم، ثقة، حجة، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من الخلاف على الليث.
- وأبو سعيد بن أبي عمرو: هو أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل ابن شاذان الصيرفي، ابن أبي عمرو النيسابوري، ثقة، مأمون^(١).
- وأبو العباس بن يعقوب: هو محمد بن يعقوب، الأصم، إمام، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على عبد الله بن وهب.
- وأبو أسامة الكلبى: هو عبد الله بن أسامة، ثقة^(٢).
- والحسن بن الربيع: هو القسري الكوفي، البوزاني الحصار، ثقة^(٣).
- وعثمان بن علي: ثقة، فاضل، تقدمت ترجمته قريباً.
- وتوبع عثمان على هذا الوجه من إسماعيل بن عياش، فيما أخرجه:**
- الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: أحمد بن علي الأبار (٢٠٢/١) رقم (٦٤٥) قال: حدثنا أحمد، قال: نا عمار بن نصر أبو ياسر، قال: نا بقرية بن الوليد، عن إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، به، مختصراً، بذكر قصة "التييم"، ثم قال: "لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا إسماعيل".

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (٤٩/٣٦٩/٩). و«السير» (٢١٨/٣٥٠/١٧).

(٢) ينظر: «الرحم والتعديل» (٤٦/١٠/٥). و«تاريخ الإسلام» (٢٧٤/٣٥١/٦).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٤٧/٦/١٢٣٠). و«التقريب» (ص١٢٤١/١١٢).

- وأحمد: هو أحمدُ بنُ عليِّ بنِ مُسلمِ النَّخَشَبِيِّ الأَبَّازِ، البَغْدَادِيُّ، ثقة^(١).
- وعمار بن نصر أبو ياسر: هو السَّعْدِيُّ، صدوق^(٢).
- وبقية بن الوليد: هو ابنُ صَائِدِ بنِ كَعْبِ، الحَمِيرِيُّ، الكَلَاعِيُّ، ثُمَّ المَيْتَمِيُّ، الحَمِصِيُّ، ثقة، مُدَلِّسٌ، فإذا حَدَّثَ عن الثقات، وسمى شيوخته، وصرَّحَ بالسماع، فحديثه صحيح، وإلا فهو ضعيف^(٣).
- وإسماعيل بن عياش: هو إسماعيل بن عيَّاشِ بنِ سُليمِ، الحَمِصِيُّ، صدوق في روايته عن الشاميين، ضعيف في روايته عن غيرهم^(٤).
- وهشام بن عروة: ثقة، ثبت، فقيه^(٥).

O النظر في أوجه الخلاف على عتَّام بن علي، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على عتَّام بن علي، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن عتَّام، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها-، موقوفاً، وبزيادة "يتيم" - هو الراجح، وأن الوجه الثاني وجه مرجوح، وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأحفظية"، فابن أبي شيبة أثبت وأحفظ من الحسن بن الربيع.

وأما متابعة إسماعيل بن عياش، فإنه صدوق في روايته عن الشاميين، ضعيف في روايته عن غيرهم - وهذه منها-، فإنها عن هشام بن عروة، وهو حجازي، كما أن في الطريق إليه بقية بن الوليد، وهو ثقة مدلس، ولم يُصرَّح بالسماع، فيكون حديثه ضعيفاً، وقد تفرد بهذا الحديث عن إسماعيل

(١) ينظر: «تاريخ بغداد» (١/٥٠١/٢٣٦٢). و«السير» (١٣/٤٤٣/٢١٨).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢١/٢١٠/٤١٧٢). و«التقريب» (ص ٤٨٣٤/٣٥٠).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢/٤٣٤/١٧٢٨). و«التقريب» (ص ٧٣٤/٨٠).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣/١٦٣/٤٧٢). و«التقريب» (ص ٤٧٣/٦٤).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٠/٢٣٢/٦٥٨٥). و«التهذيب» (١١/٨٩/٥٠).

بن عياش، وعليه فإسناد هذه المتابعة ضعيف، وبالتالي لا يعتد بها. والله أعلم.

❦ الوجه الثاني: رواية هشام بن عروة، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده وامتته على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

رواه هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - في الرَّجُلِ تُصِيبُهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ فَيُرِيدُ أَنْ يَنَامَ، قَالَتْ: «يَتَوَضَّأُ أَوْ يَتِيمَّمُ» - هكذا موقوفاً، وبزيادة "يتيمم" -.

- وهذا الوجه رواه عثام بن علي، عن هشام، به.

وقد سبق تخريج روايته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- وعثام بن علي: ثقة، فاضل، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

- وهشام بن عروة: ثقة، ثبت، فقيه، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من الخلاف على عثام بن علي.

- وعروة: هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي، ثقة، فقيه^(١).

- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها -.

الوجه الثاني:

رواه هشام، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تقول: «إِذَا أَصَابَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ، فَلَا يَنْمُ حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» - هكذا موقوفاً -.

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٠٥/١١/٢٠). و«الكاشف» (٣٧٧٥/١٨/٢).

- أخرجهم مالك في «الموطأ»- رواية يحيى بن يحيى - واللفظ له-، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل (٤٧/١-٤٨) رقم (٧٧).
- وفي: «رواية أبي مصعب»، كتاب وقوت الصلاة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل (٥٤/١) رقم (١٣١).
- وعنه الشافعي في «مسنده»- كما في الشافعي في شرح مسند الشافعي، باب في الحيض، فصل في المستحاضة، فرع في نوم الجنب (٣٢٥/١).
- ومن طريقه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٧٢).
- والبيهقي في «المعرفة»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم (٥٠٤/١) رقم (١٥١٧، ١٥١٨) قال: قال الشافعي في القديم: أخبرنا مالك.
- وأخرجه وكيع في «حديثه»- كما في فتح الباري لابن رجب (٣٦١/١).
- وعنه ابن أبي شيبه في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦١) قال: حدثنا وكيع.
- وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في «مسند عائشة- رضي الله عنها-» (ص٧٥) رقم (٥٨) قال: حدثنا سهل بن صالح بن الأنطاكى^(١)، ثنا عبدة.
- وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٥٩٨) قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب^(٢)، ثنا محاضر- وهو ابن المؤرّع-.

(١) ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٠٥/١١/٢٠). و«الكاشف» (٣٧٧٥/١٨/٢).

(٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي، أبو أحمد القراء النيسابوري، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٩٠٥/١١/٢٠).

و«الكاشف» (٣٧٧٥/١٨/٢).

- وأخرجه مسدد في «مسنده» - كما في المطالب العالقية، كتاب الغسل، باب الأغسال الواجبة والمسنونة (٥١٣/٢) رقم (١٩٧) -.
- والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١-١٢٧) رقم (٧٧٣) قال: حدثنا يزيد - وهو ابن سنان بن يزيد البصري -.
- كلاهما (مسدد، ويزيد بن سنان) قالوا: حدثنا يحيى - وهو ابن سعيد^(١).
- خمسهم (مالك، ووكيع، وعبد، ومحاضر، ويحيى بن سعيد) عن هشام بن عروة، به.
- وبعض طرقه مختصرة، وزاد وكيع، وعبد، ومحاضر، ويحيى في آخره: «... فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يُصَابُ فِي مَنْأَمِهِ».
- ومالك: هو إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين^(٢).
- ووكيع بن الجراح: ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلف على صالح بن أبي الأخضر.
- وعبد: هو ابن سليمان الكلابي، ثقة، ثبت^(٣).
- ومحاضر بن المورع: هو الهمداني الياضي، صدوق، له أوهام^(٤).

(١) جاء في المطبوع من «شرح معاني الآثار» محمد بن سعيد، وقد أشار محققه إلى أنه جاء في بعض نسخ الكتاب الخطية أن اسمه «يحيى» بدلاً من «محمد»، ولعله الصواب، فإني لم أجد في تلاميذ هشام بن عروة من اسمه محمد بن سعيد، في حين أن فهم يحيى بن سعيد - وهو القطان -، فلعله تصحف من يحيى بن سعيد إلى محمد بن سعيد، ويؤيد هذا أن بدر الدين العيني في شرحه لكتاب الطحاوي هذا، والمسعى «نخب الأفكار» (٥٤٩/٢) ذكر إسناده وجاء هكذا: حدثنا يزيد بن سنان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد القطان، قال: أنا هشام، ... وهو ما يؤيد أن تلميذ هشام ابن عروة في هذا الحديث هو يحيى بن سعيد، وليس محمد بن سعيد، والله أعلم.

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٧٢٨/٩١/٢٧). و«التقريب» (ص٦٤٢٥/٤٥٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٦١٣/٥٣٠/١٨). و«التقريب» (ص٤٢٦٩/٣١٢).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦١٣/١٩٠/١٢). و«التقريب» (ص٦٤٩٣/٤٥٧).

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

- ويحيى: هو يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ فَرُوحِ التَّمِيمِيِّ، أَبُو سَعِيدِ الْقَطَّانِ الْبَصْرِيِّ، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة^(١).

الوجه الثالث:

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَتَوَضَّأُ وَهُوَ جُنْبٌ، ثُمَّ يَنَامُ". - هكذا مرفوعاً.-

- أخرجه محمد بن مخلد في «حديثه»- مخطوط- (ص ١٤٠) رقم (١٤٠) - ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد»، في ترجمة: (٢٨٤١) أحمد بن موسى الأشقر (٣٤٥/٦-٣٤٦) من طريق قيس- وهو ابن الربيع-، عن هشام، به.

- وقيس بن الربيع: هو الأَسَدِيُّ الكُوفِيُّ، ضعيف يعتبر به^(٢).

O النظر في أوجه الخلاف على هشام بن عروة، والترجيح بينها:

وبعد تخريج أوجه الخلاف على هشام بن عروة، ودراسة أسانيدنا تبين أن الوجه الثاني والذي رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - موقوفاً - هو الراجح، فقد رواه عن هشام، جمع من الثقات الأثبات، وأن الوجهين الأول والثالث وجهان مرجوحان؛ لتفرد رواتهما بهما، ومخالفة الثقات عن هشام بن عروة، وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأكثرية" مع "الأحفظية"، وقد تبين أن زيادة لفظ "التيمة" في هذا الوجه عن هشام بن عروة زيادة ضعيفة شاذة. والله أعلم.



(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٨٣٤/٣٢٩/٣١). و«التقريب» (ص ٥٢٥/٧٥٥٧).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٥٣/٩٦/٧). و«تهذيب الكمال» (٤٩٠٣/٢٥/٢٤).

❁ **الوجه الثالث:** رواية أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في إسناده ومنتنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول:

- رواه أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ».
- أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام (٦٥/١) رقم (٢٨٨) قال: حدثنا يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن محمد بن عبد الرحمن، به.
- ويحيى بن بكير: هو يَحْيَى بن عَبْدِ اللَّهِ بن بُكَيْرِ الْمِصْرِيِّ، ثقةٌ، ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على الليث بن سعد.
- والليث: هو اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ الْمِصْرِيِّ، ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، وعده الحازمي، وابن رجب في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- وعبيد الله بن أبي جعفر: هو أبو بكر الفقيه الْمِصْرِيُّ، ثقة^(١).
- ومحمد بن عبد الرحمن: هو أبو الأسود المدني يقيم عروة، ثقة^(٢).
- وعروة: هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على هشام بن عروة.
- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.
- وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: مُطَلِّبِ بن شعيب (٣١١/٨) رقم (٨٧٢٨) قال: حدثنا مطب بن شعيب، نا عبد الله بن صالح، حدثني الليث، به، بنحوه.

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٦٢٥/١٨/١٩). و«التقريب» (ص ٤٢١/٣١٣).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٤١١/٦٤٥/٢٥). و«التقريب» (ص ٦٠٨٥/٤٣١).

وتوبع أبو الأسود على هذا الوجه من محمد بن جعفر، فيما أخرجه:

- أبو علي اللحياني في «أحاديث أبي القاسم البغوي» - مخطوط - (ق/٥أ) رقم (٢٧) من طريق محمد بن حميد الرازي، ثنا سلمة - يعني ابن الفضل-، قال: حدثنا ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر، عن عروة، به، بنحوه، دون قوله: «غَسَلَ فَرْجَهُ».
- **ومحمد بن حميد الرازي:** هو التَّمِيمِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ، ضعيف^(١).
- **وسلمة بن الفضل:** هو أبو عبد الله الأزرق، الأبرش، ضعيف^(٢).
- **وابن إسحاق:** هو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارِ الْمَدَنِيِّ أَبُو بَكْرٍ، الْقُرَشِيُّ، صدوق حسن الحديث بشرطين: ألا يخالف، وأن يصرح بالسماع، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين فهو ضعيف يعتبر به^(٣).
- **ومحمد بن جعفر:** هو ابن الزبير بن العوام، ثقة^(٤).
- **وعروة:** تقدمت ترجمته.

الوجه الثاني:

- رواه أبو الأسود، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، وَأَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، فَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».
- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (١٥٤/٤١) رقم (٢٤٦٠٨) قال: حدثنا قتيبة - وهو ابن سعيد-، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، به.

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٧٥/٢٣٢٧). و«تهذيب الكمال» (٥١٦٧/٩٧/٢٥).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٦٤/٣٠٥/١١). و«التهذيب» (٢٦٥/١٥٣/٤).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٠٥٧/٤٠٥/٢٤). و«التهذيب» (٥١/٤٥/٩).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥١١٥/٥٧٩/٢٤). و«التهذيب» (١٢٤/٩٣/٩).

- وأخرجه كذلك في: (٢٤٣/٤١) رقم (٢٤٧١٧) من طريق ابن لهيعة، قال: حدثنا أبو الأسود، به، بنحوه، مقتصرًا على فعله ﷺ دون قوله.

- وابن لهيعة: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهَيْعَةَ، ضعيف يعتبر به، تقدمت ترجمته في متابعة ذكوان أبي عمرو مولى عائشة - رضي الله عنها-.

O النظر في أوجه الخلاف على أبي الأسود، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول عن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ» هو الراجح، فقد رواه عن أبي الأسود عبيدُ الله بن أبي جعفر، وهو ثقة، وروايته أخرجه البخاري في «صحيحه»، أما الوجه الثاني فقد تفرد به عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأحفظية". والله أعلم.



O النظر في أوجه الحديث عن عروة:

وبعد تخريج وجمع طرق الحديث عن عروة بن الزبير تبين أن الوجه الذي رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - موقوفًا بدون زيادة "التيمم" - هو الراجح، وأن زيادة لفظ "التيمم" في هذا الوجه عن هشام بن عروة زيادة ضعيفة شاذة، كما أن الوجه الأول عن محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود والذي رواه عبيدُ الله بن أبي جعفر، عنه، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ» هو الراجح أيضًا، وعليه يمكن القول إن هذا الحديث قد صح موقوفًا ومرفوعًا عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - . والله أعلم.



- المطلب الثالث (الطريق الثالث): طريق الأسود بن يزيد، عن عائشة:

❁ الوجه الأول: رواية أبي إسحاق السبيعي^(١)، والاختلاف عليه:

❁ أولاً: رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية، والاختلاف عليه:

وقد اختلف عليه في متنه على وجهين:

الوجه الأول:

رواه أبو خيثمة - وهو زهير بن معاوية-، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة -رضي الله عنها-، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ لَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَنَامَ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ النَّدَاءِ الْأَوَّلِ وَتَبَّ - وَمَا قَالَتْ قَامَ - فَأَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ - وَمَا قَالَتْ اغْتَسَلَ-، وَأَنَا أَعْلَمُ مَا يُرِيدُ، ثُمَّ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ».

- أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة الليل، وعدد ركعات النبي ﷺ في الليل، ... (١/٥١٠) رقم (٧٣٩/١٢٩).

- وفي «التميز»، باب ذكر الاحاديث التي نقلت على الغلط في متونها (ص ١٨١) رقم (٤٠) قال: حدثنا أحمد بن يونس.

- وأخرجه مسلم في «صحيحه»، (الموضع السابق) (١/٥١٠) رقم (٧٣٩/١٢٩) قال: حدثنا يحيى بن يحيى.

- وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٣/٨٥٣) رقم (١٥١٦).

(١) أود أن أشير إلى أنه قد رَوَى هذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي جمعٌ من أصحابه، وقد حدث اختلاف على بعضهم في روايتهم لهذا الحديث عنه، وقد ظهرت مدارات فرعية عن المدار الأصلي لهذا الوجه - والذي يرويه أبو إسحاق-، وقد حدث اختلاف على هذه المدارات الفرعية أيضاً؛ لذا يجب أولاً ذكر ودراسة أوجه الخلاف عن هذه المدارات الفرعية، ثم ذكر الوجه الراجح عن كل واحد منهم على حدة؛ لأن هذا الترجيح سيفيد في ذكر الوجه الراجح عن أبي إسحاق السبيعي نفسه.

- والنسائي في «المجتبى»، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب إحياء الليل (٢١٨/٣) رقم (١٦٤٠).
 - وفي: «الكبرى»، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب أي صلاة الليل أفضل (١١٩/٢) رقم (١٣١١) قال: أخبرنا محمد بن عبدالله بن المبارك. كلاهما (إسحاق، وابن المبارك) قالوا: حدثنا يحيى بن آدم.
 - وأخرجه أبو نعيم - الفضل بن دكين - في «الصلاة»، باب الرجل ينام وهو جنب (ص ٨٧) رقم (٤٦).
 - وعنه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - واللفظ له -، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٨٥٣/٣) رقم (١٥١٥).
 - وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٣٧٣) رقم (٢٥٦٣) - ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم»، كتاب الصلاة، باب كيف كان يصلي بالليل ﷺ (٣٣٥/٢) رقم (١٦٨٠).
 - وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٢٣٣/٤١) - (٢٣٤) رقم (٢٤٧٠٦) قال: حدثنا حسن - وهو ابن موسى الأشيب -.
 - وأخرجه أيضًا في: (٢٣٧/٤١) رقم (٢٤٧٠٨) قال: حدثنا أبو كامل - وهو الفضيل بن الحسين الجحدي -.
 - وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، (الموضع السابق) (٣٣٥/٢) رقم (١٦٨٠) من طريق هاشم بن القاسم.
 - وأخرجه البيهقي في «الكبرى»، (الموضع السابق) (٣١٠/١) رقم (٩٧٥) من طريق عمرو بن خالد، بنحوه.
- تسعتهم (أحمد بن يونس، ويحيى بن يحيى، ويحيى بن آدم، والفضل ابن دكين، وعلي بن الجعد، والحسن بن موسى، وأبو كامل الجحدي،

وهاشم بن القاسم، وعمرو بن خالد) قالوا: حدثنا أبو خيثمة - وهو زهير ابن معاوية-، به.

ولفظ أبي نعيم، ومسلم في "التمييز" مختصر بشطره الأول فقط، ورواية مسلم في "الصحيح" بنحوه، دون قوله: "ولا يمس ماءً". وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: "وأخرج مسلم الحديث دون قوله: "ولم يمس ماءً"، وكأنه حذفها عمدًا؛ لأنه عللها في كتاب "التمييز"^(١). انتهى. ولفظ النسائي مختصر بذكر قصة "النوم" فقط، وباقي المواضع أخرجوه بألفاظ متقاربة.

- وأحمد بن يونس: هو اليزْبُوعِيُّ، ثقةٌ، حافظٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على الليث بن سعد.
- ويحيى بن يحيى: هو ابن بكر التميمي الحَنْظَلِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ، ثقةٌ، ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على الليث بن سعد.
- ويحيى بن آدم: هو ابنُ سُلَيْمَانَ الْأُمَوِيِّ الْكُوفِيِّ، ثقةٌ، حافظٌ، فاضلٌ^(٢).
- وأبو نُعَيْمِ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ: ثقةٌ، ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على سفيان بن عيينة.
- وعلي بن الجعد: هو الْجَوْهَرِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، ثقةٌ، ثبتٌ، رُمِيَ بِالتَّشْيِيعِ^(٣).
- وحسن: هو الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، أَبُو عَلِيٍّ الْأَشْجَبِيُّ، ثقةٌ^(٤).
- وأبو كامل: هو الْفَضِيلُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ، ثقةٌ، حافظٌ^(٥).
- وأبو خيثمة: هو زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، ثقةٌ، ثبتٌ إلا أنه ضعيف في روايته عن أبي إسحاق، فإنه سمع منه بعد اختلاطه^(٦).

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» (٣٧٨/١).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٧٧٨/١٨٨/٣١). و«التقريب» (ص٥٢١/٧٤٩٦).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٩٧٤/١٧٨/٦). و«التهذيب» (٥٠١/٢٩٢/٧).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٢٧٧/٣٢٨/٦). و«الكاشف» (١٠٦٩/٣٣٠/١).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٧٥٨/٢٦٩/٢٣). و«التقريب» (ص٣٨٨/٥٤٢٦).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٠١٩/٤٢٠/٩). و«التقريب» (ص٢٠٥١/١٦٤).

صحيحُ الكتابِ -، إضافة إلى أنه خولف من جمع من الثقات الأثبات،
وقرينة الترجيح لهذا الوجه هي: قرينة "الأكثرية" مع "الأحفظية". والله أعلم.
❖ ثانياً: رواية سفيان الثوري، والاختلاف عليه:
وقد اختلف عليه في إسناده على وجهين:

الوجه الأول:

- رواه الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة- رضي الله عنها-، أن النبي ﷺ «كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً».
- أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٨٥١/٣) رقم (١٥١٢).
- والترمذي في «جامعه»، كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل (٢٠٢/١) رقم (١١٩) قال: حدثنا هناد.
- وابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء (١٩٢/١) رقم (٥٨٣) قال: حدثنا علي بن محمد. ثلاثتهم (ابن راهويه، وهناد، وعلي بن محمد) قالوا: حدثنا وكيع.
- وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب في الجنب يؤخر الغسل (٥٨/١) رقم (٢٢٨).
- ومن طريقه البغوي في «شرح السنة»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد النوم أو العود أو الأكل توضأ (٣٥/٢) رقم (٢٦٨).
- وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، في ترجمة: (١٠٥٨) عبد الله ابن إسحاق الأعرج (٥٣/٢) من طريق أبي خليفة.
- كلاهما (أبو داود، وأبو خليفة) قالوا: حدثنا محمد بن كثير.
- وأخرجه الطيالسي في «مسنده»- واللفظ له-، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٢٥/٣) رقم (١٥٠٠).

- ومن طريقه البيهقي في «الكبرى»، كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء (٣١٠/١) رقم (٩٧٤).
- وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب (٢٨٠/١) رقم (١٠٨٢).
- ومن طريقه ابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٩١/٢) رقم (٦٠٥).
- وابن حزم في «المحلى»، كتاب الطهارة (١٠١/١).
- والذهبي في «السير»، في ترجمة (١٧٦) أحمد بن الفرات (٤٨٣/١٢).
- وأخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (ص ٢٦٧) رقم (١٧٦٤).
- ومن طريقه الذهبي في «معجم الشيوخ»، في ترجمة شيخه (٤٠٩) عبد الرحمن بن عبد الكافي الربيعي (٣٦٥/١).
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٢٧٥/٤١) رقم (٢٤٧٥٥) قال: حدثنا عبدالله بن يزيد، وذكر رجلا آخر.
- وأخرجه الباغندي في «أماليه» (ص ٧١) رقم (٦٣) قال: حدثنا قبيصة ابن عقبة السوائي، وأبو منصور.
- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٤/١) رقم (٧٥٧) قال: حدثنا ابن مرزوق^(١)، قال: ثنا أبو عامر - وهو العقدي-، ... قال: حدثنا أبو بكرة^(٢)، قال: ثنا أبو عاصم.
- والحاكم في «علوم الحديث»، في ذكر النوع التاسع والعشرين (ص ١٢٥) من طريق أبي قلابة، ومحمد بن سليمان، بنحوه.

(١) هو إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، ثقة، يخطن. ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/١٩٧/٢٤٢).

(٢) هو بكار بن قتيبة البكرائي، ثقة، فقيه. ينظر: «السير» (١٢/٥٩٩/٢٢٩).

- كلاهما (أبو قلابة، وابن سليمان) قالوا: حدثنا أبو عاصم، به.
- وأخرجه أبو إسحاق البغدادي في «أماليه» (ص ٤٣) رقم (٤٤) قال: حدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي^(١)، ثنا عبد الله بن الوليد العدني.
- وأخرجه الدارقطني في «المزكيات» (ص ١٢٧) رقم (٥٣).
- وفي: «الفوائد المنتخبة» (ص ٤٩) رقم (٤٨) قال: حدثنا ابن خزيمة^(٢)، ثنا أحمد بن عبدة الضبي^(٣)، ثنا سليم بن أخضر.
- كلهم (وكيع، وابن كثير، والطيالسي، وعبد الرزاق، وابن الجعد، وابن يزيد، وقبيصة، وأبو منصور، وأبو عامر العقدي، وأبو عاصم النبيل، وعبد الله بن الوليد، وابن أخضر) قالوا: حدثنا الثوري، به.
- وقد أخرجه بألفاظ متقاربة، وزاد الإمام أحمد في روايته: "فإذا استيقظ من آخر الليل، عاد إلى أهله، واغتسل".
- ووكيع: ثقة، ثبت، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف عليه.
- ومحمد بن كثير: هو العبدي، ثقة^(٤).
- والطيالسي: هو سُلَيْمَانُ بن داود بن، ثقة، حافظ، غلط في أحاديث^(٥).
- وعبد الرزاق: ثقة، حافظ، مصنف، عمي في آخر عمره فتغير، تقدمت ترجمته في الوجه الثالث من أوجه الخلاف على ابن المبارك.
- وعلي بن الجعد: هو الجوهري، ثقة، ثبت، رُمِيَ بالتَّشْيِيعِ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على أبي خيثمة زهير بن معاوية.

(١) ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٠/٥٢٦/٢٣١٠). و«التقريب» (ص ١٨٣/٢٣٤٨).

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثقة، إمام. ينظر: «السير» (١٤/٣٦٥/٢١٤).

(٣) ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (١/٣٩٧/٧٥). و«التقريب» (ص ٣٨/٧٤).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٣٤/٥٥٧١). و«التقريب» (ص ٤٤١/٦٢٥٢).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٤/١١٣/٤٩١). و«التقريب» (ص ١٩٦/٢٥٥).

- **وعبد الله بن يزيد:** هو العَدَوِيُّ الْمُفْرِيُّ، ثقةٌ، فاضلٌ^(١).
- **وقبيصة بن عقبة:** هو قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ السُّوَائِيَّ الكُوفِيَّ، ثقةٌ^(٢).
- **وأبو منصور:** هو الحارث بن منصور، الواسِطِيُّ، صدوق^(٣).
- **وأبو عامر:** هو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو القَيْسِيُّ، أَبُو عَامِرِ العَدَدِيُّ، ثقةٌ^(٤).
- **وأبو عاصم:** هو الصَّحَّاحُ بْنُ مَخْلَدِ الشَّيْبَانِيُّ النَّبِيلُ، ثقةٌ، ثبتٌ^(٥).
- **وعبد الله بن الوليد العدني:** هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ القرشي، الأموي، أَبُو مُحَمَّدٍ المكي، صدوق^(٦).
- **وسليم بن أخضر:** هو البَصْرِيُّ، ثقةٌ، ضابطٌ^(٧).
- **وسفيان الثوري:** ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، عابدٌ، إمامٌ، حجةٌ^(٨).

الوجه الثاني:

رواه سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي "أن رسول الله ﷺ نام على أثر الجنابة حتى أصبح".

- أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة (٦٨٤) رواد بن الجراح (١١٧/٤).

- وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه» (ص ٤٩٦) رقم (٦٦٧).
- والدارقطني في «العلل» (١٤/٢٤٨-٢٤٩) مسألة (٣٥٩٨) جميعهم من طريق رَوَادِ ابْنِ الْجَرَّاحِ العسقلاني، عن سفيان الثوري، به.

(١) ينظر: «تهذيب» (١٦٦/٨٣/٦). و«التقريب» (ص ٢٧٢/٣٧١٥).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٨٤٣/٤٨١/٢٣). و«التقريب» (ص ٣٩٤/٥٥١٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٠٤٥/٢٨٦/٥). و«تهذيب» (٢٧٥/١٥٨/٢).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥٤٥/٣٦٤/١٨). و«السير» (١٧٣/٤٦٩/٩).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٠٤٢/٤٦٣/٤). و«تهذيب الكمال» (٢٩٢٧/٢٨١/١٣).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٦٤٣/٢٧١/١٦). و«التقريب» (ص ٢٧١/٣٦٩٢).

(٧) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٨٣/٣٣٨/١١). و«التقريب» (ص ١٩٤/٢٥٢٣).

(٨) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٤٠٧/١٥٤/١١). و«التقريب» (ص ١٨٩/٢٤٤٥).

- وذكره عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (١/١٩٥) معلقاً عن سفيان الثوري، به.
- وَرَوَّادُ بَنُ الْجَرَّاحِ: هو العَسْقَلَانِيُّ، صدوق اختلط بآخره فَنُتْرِكُ، وفي حديثه عن الثوري ضعيفٌ شديدٌ^(١).

O النظر في أوجه الخلاف على الثوري، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على سفيان الثوري، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول هو الراجح، فقد رواه عن الثوري جمعٌ من الثقات، وأما الوجه الثاني فَرَوَّادُ بَنُ الْجَرَّاحِ العَسْقَلَانِيُّ، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

وَرَوَّادُ صدوق اختلط بآخره فَنُتْرِكُ الرواية عنه، وحديثه عن الثوري فيه ضعفٌ شديدٌ، وقد تفرد بهذا الوجه عن الثوري، إضافة إلى أنه خولف من جَمْعٍ من الثقات، وهذا مما يزيد هذا الوجه ضعفاً على ضعف.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ بعض ما رواه رَوَّادٌ عن الثوري مما أُكْرِرَ عليه، وذكر هذا الحديث فيها، ثم قال في ختام ترجمته: "ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة، وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري..."^(٢).

وقرينة الترجيح هي: قرينة "الأكثرية" مع قرينة "الأحفظية"، وهذا الترجيح يلتقي مع ما رجحه عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (١/١٩٥) حيث قال: "هكذا رواه رواد بن الجراح عن الثوري، وهم فيه رواد، قال: وإنما رواه الثوري، عن إسحاق، عن الأسود، عن عائشة". انتهى. والله أعلم.



(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٩٢٧/٢٢٧/٩). و«التقريب» (ص١٥٨/١٩٥٨).

(٢) ينظر: «الكامل» (١١٧/٤) وما بعدها.

- وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التهجد، باب من نام أول الليل وأحيا آخره (٥٣/٢) رقم (١١٤٦) قال: حدثنا أبو الوليد - وهو هشام بن عبد الملك - ... وحدثني سليمان - وهو ابن حرب الواشحي -.
- وأخرجه الطيالسي في «مسنده» - واللفظ له -، مسند عائشة-رضي الله عنها- (١٦/٣) رقم (١٤٨٣).
- ومن طريقه أبو عوانة في «المستخرج على صحيح مسلم»، كتاب الصلوات، بيان وقت قيام النبي ﷺ من الليل،... (٤٢/٢) رقم (٢٢٤٦).
- وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٨٥٢/٣) رقم (١٥١٣) قال: أخبرنا النَّصْرُ - وهو ابن شَمَيْلٍ -.
- وفي: (٣/ ٨٥٣) رقم (١٥١٤) قال: أخبرنا وهب بن جرير بن حازم.
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٢٧٠/٤٢) - (٢٧١) رقم (٢٥٤٣٥).
- والترمذي في «الشمائل»، باب ما جاء في عبادة رسول الله ﷺ (ص ٢٢٣- ٢٢٤) رقم (٢٦٥) قال: حدثنا محمد بن بشار.
- والنسائي في «الكبرى»، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب وقت الوتر (١٥٢/٢) رقم (١٣٩٣) قال: أخبرنا محمد بن المثنى.
- وابن حبان في «صحيحه»-كما في الإحسان-، كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل (٣٦٤/٦-٣٦٥) رقم (٢٦٣٨) من طريق محمد بن بشار. ثلاثتهم (أحمد، وابن بشار، وابن المثنى) قالوا: حدثنا محمد بن جعفر،
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٢٧١/٤٢) - (٢٧٢) رقم (٢٥٤٣٦) قال: حدثنا عفان - وهو ابن مسلم -.
- وأخرجه الدارقطني في «الفوائد المنتخبة» (ص ٤٩) رقم (٤٨) من طريق سليم - وهو ابن أخضر-. ثم قال الدارقطني: "حديث غريب من حديث

- شعبة، تفرد به ابن خزيمة، عن أحمد بن عبدة، فيما أعلم، وقد روي أيضًا، عن أبي قتادة الحراني، عن شعبة". انتهى.
- وأخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» (٤١/١٧) من طريق مسلم بن إبراهيم.
- وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده»، مسند عائشة - رضي الله عنها- (٨٥٥/٣) رقم (١٥١٨) قال: أخبرنا يحيى بن آدم^(١).
- وأخرجه عبد الخالق بن أسد في «معجمه»، في ترجمة شيخه: محمد ابن الحسن بن هبة الله المعروف بابن العالمة (ص ٣٨٩) رقم (٤١٢) من طريق محمد بن الحجاج الضبي.
- كلاهما (يحيى بن آدم، وابن الحجاج) قالوا: نا أبو بكر بن عياش.
- وأخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب الطهارة، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل (٢٠٢/١) رقم (١١٨).
- والنسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١٢/٨) رقم (٩٠٠٣) قالوا: أخبرنا هناد بن السري، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش.

O وتوبع هناد في روايته عن ابن عياش، فيما أخرجه:

- ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء (١٩٢/١) رقم (٥٨١) قال: حدثنا محمد بن الصباح^(٢).
- وأخرجه أحمد في «المسند»- واللفظ له-، مسند عائشة-رضي الله عنها- (١٩١/٤٠) رقم (٢٤١٦١).
- وأخرجه الطوسي في «مستخرجه على جامع الترمذي»، باب في الجنب ينام قبل أن يغتسل (٣١٢/١) رقم (٨٩) قال: نا يعقوب بن إبراهيم^(٣).

(١) هو أبو زكريا الكوفي، ثقة، حافظ، فاضل، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على زهير بن معاوية.

(٢) هو الجزي، ثقة. ينظر: «الجرح والتعديل» (١٥٧٠/٢٨٩٧).

(٣) هو الدوري، ثقة، حافظ. ينظر: «التهذيب» (٧٤٢/٣٨٢/١١). و«التقريب» (ص ٧٨١٢/٥٤١).

- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٥/١) رقم (٧٥٩) من طريق علي بن معبد.
- وأخرجه في: (١٢٥/١) ورقم (٧٦٠) من طريق الحجاج بن إبراهيم.
- وأخرجه أبو الشيخ في «الأقران»، أبو إسحاق عن الأسود (ص ٢٧) رقم (٤٦) من طريق محمد بن بكير، وأحمد بن منيع.
- وأخرجه ابن عساكر في «معجمه»، في ترجمة شيخه: محمد بن الحسن ابن هبة الله الإسكاف المعروف بابن العالمة (١١٢/٢-٩١٣) رقم (١١٥٥) من طريق محمد بن الحجاج الضبي.
- سبعته (ابن الصباح، وأحمد، ويعقوب بن إبراهيم، وابن معبد، وابن بكير، وابن منيع، وابن الحجاج) قالوا: حدثنا أبو بكر بن عياش.
- O وتوبع ابن عياش في روايته عن الأعمش، فيما أخرجه:**
- الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (في الموضع السابق) (١٢٥/١) رقم (٧٦٢) قال: حدثنا صالح^(١)، قال: ثنا علي بن معبد^(٢)، قال: ثنا عبيد الله بن عمرو.
- وأخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في «الأقران»، أبو إسحاق عن الأسود (ص ٢٧) رقم (٤٥) قال: حدثنا محمد بن يحيى المروزي^(٣).
- وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، باب في نوم الجنب قبل الاغتسال (١٣٠/١) رقم (١٢٩) - ومن طريقه ابن الجوزي في «إعلام

(١) هو صالح بن عبد الرحمن بن عمرو بن الحارث المصْرِيُّ، محله الصدق. ينظر: «الجرح والتعديل» (٤٠٨/٤/١٧٩).

(٢) هو عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدِ بْنِ شَدَّادِ الْعَبْدِيِّ الرَّقِّيِّ، ثقة. ينظر: «المهذب» (١١/٣٨٢/٧٤٢).

(٣) هو ابْنُ سُلَيْمَانَ الْمَرْوَزِيِّ الْوَرَّاقُ، صدوق. ينظر: «التقريب» (ص ٤٥٠/٦٣٨٥).

- العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه»، باب: نوم الجنب من غير أن يمس ماء (ص ١٥١) رقم (٩١) من طريق عبد الله بن محمد البغوي.
- وأخرجه الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، في ترجمة (١٠٩٦) محمد بن الحسين الزاغولي (١٣٣٨/٤).
- وفي: «سير أعلام النبلاء»، في ترجمة (٣١١) الزاغولي (٤٩٣/٢٠) من طريق علي بن عبد العزيز. ثلاثتهم (محمد بن يحيى المروزي، وعبد الله بن محمد البغوي، وعلي بن عبد العزيز) قالوا: حدثنا داود بن عمر^(١)، حدثنا منصور بن أبي الأسود.
- وكلاهما (عبيد الله، وابن أبي الأسود) عن الأعمش.
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٦٥/٤٢) رقم (٢٥١٣٥). وفي: (٢٣٢/٤٢) رقم (٢٥٣٧٧).
- وأخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١٣/٨) رقم (٩٠٠٥) من طريق العلاء بن هلال.
- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٥/١) رقم (٧٦١) من طريق سعيد بن منصور.
- وأخرجه أبو بكر ابن المقرئ في «معجمه»، في ترجمة شيخه: أبي حفص عمر بن الحسن الصيرفي (ص ٣٤١) رقم (١١٢٠) من طريق ابن عرفة.

(١) هو داود بن عمرو الضبي، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧٧٧/٤٢٥/٨).

- وأخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، باب في نوم الجنب قبل الاغتسال (ص ١٣٠-١٣١) رقم (١٣٠) من طريق شجاع بن مخلد، وسريج بن يونس.

ستتهم (الإمام أحمد، والعلاء بن هلال، وسعيد بن منصور، وابن عرفة، وشجاع بن مخلد، وسريج بن يونس) قالوا: حدثنا هشيم بن بشير^(١)، قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد.

O وتوبع هشيم في روايته عن إسماعيل، فيما أخرجه:

- السراج في «حديثه» (٣/١٨٠-١٨١) رقم (٢٣٨٥) قال: حدثنا هارون ابن عبدالله^(٢)، ومحمد بن عثمان بن كرامة^(٣).

- والطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: أحمد بن زهير الشُّنَرِيُّ (٣٤٥/٢) رقم (٢١٨٢) حدثنا أحمد بن زهير^(٤)، قال: نا يوسف بن موسى القطان^(٥).

ثلاثتهم (هارون، وابن كرامة، ويوسف بن موسى) قالوا: حدثنا أبو أسامة^(٦)، ثنا إسماعيل بن أبي خالد.

- وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، في ترجمة (٥٩٠) الحسين بن علي بن مهران الأصبهاني (٣٢٩/١) من طريق زفر بن الهذيل، عن إسماعيل، وزكريا، عن أبي إسحاق، به، بلفظ مختلف، وفيه زيادة.

(١) هو هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرِ الْوَاسِطِيِّ، أحد الأئمة، متفق على توثيقه إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، وروايته عن الزهري خاصة لَيْبَةً ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٥٩٥/٢٧٢/٣٠).

(٢) هو المعروف بالخَمَال، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٥٢٠/٩٦/٣٠).

(٣) هو العَجَلِيُّ، ثقة. ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٤٦٠/٩١/٢٦) و«تهذيب» (٥٦٣/٣٣٨/٩).

(٤) هو أحمد بن يحيى بن زهير الشُّنَرِيُّ، ثقة، حافظ. ينظر: «السير» (٢١٣/٣٦٢/١٤).

(٥) هو يُوْسُفُ بْنُ مُوسَى بْنِ رَاشِدِ بْنِ بِلَالِ الْقَطَّانِ، أَبُو يَعْقُوبَ الْكُوفِيُّ، المعروف بالزَّازِي، ثقة. ينظر: «تهذيب» (٨٣٠/٤٢٥/١١) و«التقريب» (ص ٧٨٨٧/٥٤٥).

(٦) هو حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ، ثقة، ثبت. ينظر: «الجرح والتعديل» (٦٠٠/١٣٢/٣).

- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٢٩٣/٤١) رقم (٢٤٧٧٨) قال: حدثنا أسود بن عامر^(١)، قال: أخبرنا شريك.
- وأخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام (٢١٢/٨) رقم (٩٠٠٤) من طريق موسى بن أعين.
- والدارقطني في «العلل» (٢٤٨/١٤) رقم (٣٥٩٨) من طريق زفر. كلاهما (موسى بن أعين، وزفر) عن مطرف - وهو ابن طريف-.
- وأخرجه ابن بشران في «الجزء الثاني من أماليه» (ص ٢٨٧) رقم (١٥٢٥) من طريق أبي حنيفة، ومطرف ابن طريف.
- وأخرجه محمد بن الحسن في «موطأ مالك»، باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل (ص ٤٥) رقم (٥٦).
- وفي: «الآثار»، باب الغسل من الجنابة (ص ٨٠) رقم (٤٦).
- ومن طريقه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص ١٥٧).
- وأخرجه أبو يوسف في «الآثار»، باب افتتاح الصلاة (ص ٢٥) رقم (١٢٠).
- ومن طريقه أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» (ص ١٥٨).
- وأخرجه أبو بكر النجاد في «جزئه»-مخطوط-(ص ٤٧) رقم (٤٦) من طرق عن أبي حنيفة - وهو النعمان بن ثابت-.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الغسل من قال لا بأس أن يؤخره (٦٤/١) رقم (٦٨٢).
- وعنه ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب ينام كهيئته لا يمس ماء (١٩٢/١) رقم (٥٨٢).

(١) هو الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، ولقبه شاذان، الشَّامِيُّ، ثقةٌ. ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٠٣/٢٢٦/٣).

- وأخرجه الطيالسي في «مسنده»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(١٩/٣) رقم (١٤٨٩).
- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٥/١) رقم (٧٥٨).
- وأخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، باب في الجنب ينام قبل الاغتسال (ص٤٩٧) رقم (٦٦٨) جميعهم من طرق عن أبي الأحوص - وهو سلام بن سليم الحنفي-.
- وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٨٥٣/٣) رقم (١٥١٧).
- وأحمد في «المسند»، كلاهما في مسند عائشة-رضي الله عنها- (٢٤٣/٤٣-٢٤٤) رقم (٢٦١٥٦).
- وأخرجه أحمد في: (٥١٩/٤٢) رقم (٢٥٧٩١). وفي: (٢٩٤/٤١) رقم (٢٤٧٧٩).
- وأخرجه ابن ماجه في «سننه»، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في أي ساعات الليل أفضل (٤٣٤/١) رقم (١٣٦٥).
- وابن حبان في «صحيحه»-كما في الإحسان-، كتاب الصلاة، فصل في قيام الليل (٣٢٤/٦) رقم (٢٥٨٩).
- وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ذكر فعله في ليلته، وفي فراشه، ... (١٢٤/٣) رقم (٥٤٦) مختصراً بذكر أوله.
- وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، في ترجمة (٦٠٤٧) محمد بن إبراهيم بن علي أبي بكر ابن المقرئ (٢٢١/٥١) جميعهم من طرق عن إسرائيل - وهو بن يونس-.
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٤٠١/٤٠) رقم (٢٤٣٤٢) عن إسرائيل، والجراح ابن مليح-.

- وأخرجه الباغدني في «أماليه» (ص ٧١) رقم (٦٢) من طريق سفيان - وهو الثوري-، وعمر بن أبي زائدة، وإسرائيل.
- وأخرجه الخطيب في «الكفاية»، باب ذكر الرواية عن لم يجز إبدال كلمة بكلمة (ص ١٧٤) من طريق عمر بن أبي زائدة.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٢٢٦/٨) رقم (٤٧٩٤).
- والحاكم في «علوم الحديث»، ذكر النوع التاسع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله ﷺ ، يعارضها مثلها ... (ص ١٢٥) من طريق أبي عوانة. قال أبو عبد الله: "فهذه الأسانيد صحيحة كلها، والخبران يعارض أحدهما الآخر، وأخبار المدنيين والكوفيين متفقة على الوضوء، وأخبار أبي إسحاق السبيعي معارضة لها".
- وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٧/١) رقم (٧٧٤) ثم قال: "فكان ما ذكر أنه لم يكن يفعله إذا جامع قبل نومه هو الغسل، فذلك لا ينفي الوضوء، وقد روي عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ مثل ذلك".
- وابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، باب الوضوء لمن أراد أن يعود (ص ١٤٤) رقم (١٤٩).
- وعنه ابن الجوزي في «إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه»، باب: أمر الواطئ بالوضوء إذا أراد العود (ص ٣٥٢-٣٥٣) رقم (٣١٠) من طريق موسى بن عقبة، وأبي حنيفة. ولم يذكر ابن الجوزي في حديثه أبا حنيفة.
- وأخرجه الطبراني في «الأوسط»-واللفظ له-، في ترجمة شيخه: محمد ابن إبراهيم بن عامر الأصبهاني (٣١١/٧) رقم (٧٥٨٩).

- وعنه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، في ترجمة زياد أبو حمزة (٣٧٥/١) من طريق حمزة الزيات.

- وأخرجه ابن شاهين في «ناسخ الحديث ومنسوخه»، باب في نوم الجنب قبل الاغتسال (١٣١/١) رقم (١٣١) من طريق زكريا بن أبي زائدة-.

- وأخرجه أبو نعيم في «تاريخ أصبهان»، في ترجمة (٥٩٠) الحسين بن علي بن مهران الأصبهاني (٣٢٩/١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد- وزكريا ابن أبي زائدة-.

كلهم (شعبة، وابن عياش، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، ومطرف، وشريك، وأبو حنيفة، وأبو الأحوص، وإسرائيل، والجراح، والثوري، وعمر بن أبي زائدة، وأبو عوانة، وموسى بن عقبة، وحمزة الزيات، وزكريا بن أبي زائدة، وإسماعيل بن أبي خالد) عن أبي إسحاق، عن الأسود قال: سألت عائشة عن صلاة النبي ﷺ فقالت: «كَانَ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ آخِرَهُ فَيُصَلِّي مَا قُضِيَ لَهُ، فَإِذَا قَضَى صَلَاتَهُ مَالَ إِلَى فِرَاشِهِ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ أَنْى أَهْلَهُ، ثُمَّ نَامَ كَهَيْئَتِهِ لَمْ يَمَسَّ مَاءً، فَإِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ - أَوِ الْمُنَادِي - قَامَ، فَإِنْ كَانَ جُنُبًا اغْتَسَلَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنُبًا تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ».

وقد أخرجه بألفاظ متقاربة، وطريق البخاري مختصرة، وتعتمد شعبة ترك قوله: "دون أن يمس ماء" في روايته لهذا الحديث عن أبي إسحاق.

لكن هذه الزيادة ورد ذكرها في رواية سليم بن أخضر وحده- وهو ثقة، ضابط-، فيحتمل أن شعبة حدّث بالحديث أولاً بهذه الزيادة، ويكون سليم

سمعتها منه حينئذٍ، ثم بعد ذلك تركها شعبة، ويؤيده قول شعبة: "قد سمعت حديث أبي إسحاق: أن النبي ﷺ كان ينام جنباً، ولكني أتقيه"^(١).

ورواية سليم عن شعبة بهذا اللفظ قل أن توجد، فإن شعبة اشتهر عنه التحديث بالحديث الآخر، والذي فيه ذكر الوضوء قبل النوم، والذي رواه عنه أوثق أصحابه، وهو محمد بن جعفر، وغيره من الثقات.

- وشعبة: هو ابنُ الحجاجِ الواسطي، ثقة، حافظ، متقن^(٢).

- وأبو بكر بن عياش: هو الكوفي المُرِّي، ثقة، ساء حفظه لما كبر سنه، لكن كتابه صحيح، والصواب في أمره مجانبته ما علم أنه أخطأ فيه^(٣).

- والأعمش: هو سليمان بن مهران، ثقة، حافظ، لكنه يُدلس^(٤).

- وإسماعيل بن أبي خالد: هو الأحمسي البجلي، ثقة، ثبت^(٥).

- وشريك: هو شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه، فحديثه حسن عند المتابعة^(٦).

- وأبو إسحاق: هو السبيعي، ثقة، يُدلس، قد اختلط، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على أبي خيثمة.

- والأسود بن يزيد: هو النخعي، مخضرم، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على أبي خيثمة.

- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

(١) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥٧٢/١) مسألة رقم (١١٥).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٧٣٩/٤٧٩/١٢). و«التقريب» (ص٢١١/٢٧٩٠).

(٣) ينظر: «التهذيب» (١٥٢/٣٦/١٢). و«التقريب» (ص٥٥٥/٧٩٨٥).

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» (٦٣٠/١٤٦/٤). و«تهذيب الكمال» (٢٥٧٠/٧٦/١٢).

(٥) ينظر: «تهذيب الكمال» (٤٣٩/٦٩/٣). و«التهذيب» (٥٤٣/٢٩١/١).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (١٦٠٢/٣٦٥/٤). و«السير» (٣٧/٢٠٠/٨).

O الحكم على بعض هذه الطرق:

- الحكم على رواية شعبة: أخرجها البخاري في «صحيحه».
- الحكم على رواية أبي بكر بن عياش: إسناده صحيح، رجاله ثقات.
- الحكم على رواية الأعمش: هذه الرواية يرويها هناد بن السري، ومحمد بن الصباح، والإمام أحمد- وهم ثقات أثبات، وأسانيدهم صحيحة- عن أبي بكر بن عياش، وقد توبع ابن عياش عليه من عبيد الله بن عمرو بن الوليد-وهو ثقة-، ومنصور بن أبي الأسود-وهو صدوق- وأسانيدهما صحيحة-.

وأما الأعمش فإنه ثقة، حافظ، لكنه يُدلس، ولم أقف على تصريحه بالسماع في أيّ من طرق هذا الحديث، لكني أيضًا من خلال البحث، وجمع الطرق لم أقف على ما يدل على أنه دلس هذا الحديث عن شيخه أبي إسحاق السبيعي، فهو لم يُقر بأنه دلسه، كما لم يأت في أيّ من طرقه زيادة راوٍ بينه وبين شيخه أبي إسحاق، إضافة إلى أنه توبع عليه من جمع من الثقات عن أبي إسحاق السبيعي- كما تقدم -، ولم يزد أيّ منهم راويًا بينه وبين أبي إسحاق، فيستفاد من ذلك كله أن هذا الحديث ليس مما دلسه الأعمش، وعليه فلا يضر مجيئه عنه بالنعنة؛ ولذلك فإن الحكم على هذا الإسناد بالصحة هو الصواب. والله أعلم.

- الحكم على رواية إسماعيل بن أبي خالد: هذه الرواية يرويها هشيم ابن بشير، وهو أحد الأئمة، إلا أنه كان مشهورًا بالتدليس، لكنه قد صرح بالسماع - كما عند الطحاوي، والإسناد إليه صحيح-، يُضاف إلى ذلك أنه توبع عليه من أبي أسامة حماد بن أسامة- وهو ثقة، والإسناد إليه صحيح- عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق السبيعي.

أما إسماعيل فهو ثقة، ثبت، وقد توبع عليه من جمع من الثقات عن أبي إسحاق السبيعي-كما تقدم-، وقد زالت شبهة تدليس أبي إسحاق السبيعي لهذا الحديث، فقد جاء التصريح بالسماع في جميع طبقات الإسناد - كما في روايتي السراج، والطبراني- وهي أسانيد صحيحة؛ وعليه فالإسناد صحيح. والله أعلم.

- الحكم على رواية شريك: هذه الرواية يرويها الأسود بن عامر، وهو ثقة، وقد رواه عنه الإمام أحمد، وهو من هو، وأما شريك فصدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه، فحديثه حسن عند المتابعة، وقد توبع على هذا الحديث إسنادًا ومنتًا عن أبي إسحاق من جمع من الثقات، كما سبق بيانه، وعليه فالإسناد صحيح.

O النظر في طرق الحديث عن أبي إسحاق السبيعي:

وبعد تخريج طرق هذا الحديث عن أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود، عن عائشة - رضي الله عنها-، ثم دراسة أسانيد بعض هذه الطرق، تبين أن لفظة: «كَانَ يَنَامُ وَهُوَ جُنُبٌ وَلَا يَمَسُّ مَاءً» ثابتة عن أبي إسحاق في هذا الحديث، فقد رواها عنه جمع من أصحابه الثقات الأثبات منهم: أبو خيثمة زهير بن معاوية، وسفيان الثوري، والأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وشريك بن عبد الله النخعي، كما رواها أيضًا أبو بكر بن عياش، وهو ليس بالقوي في أبي إسحاق، لكنه متابع كما سبق.

والثوري، وشريك من أثبت الناس في أبي إسحاق، فقد سمع منه قديمًا قبل اختلاطه، والثوري أثبت الناس فيه، وأما شعبة - وهو ممن سمع من أبي إسحاق قديمًا قبل اختلاطه - فقد تعمد ترك هذه اللفظة، فقد روي عنه

أنه قال: "قد سمعت حديث أبي إسحاق: أن النبي ﷺ كان ينام جنباً، ولكني أتقيته"^(١) انتهى.

وأما أبو خيثمة، فهو ممن سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، إلا أن الشيخين قد أخرجاه من روايته عن أبي إسحاق، وهذا يدل على أن الشيخين كانا ينتقيان للراوي المختلط صحيح حديثه، وهو الحديث الذي توبع عليه، فيُدخلانه في الصحيح، وقد تبين مما سبق أن أبا خيثمة توبع على هذا الحديث إسناداً وممتناً، تابعه سفيان الثوري، وشريك النخعي.

كما أن الإمام مسلماً أخرج لأبي إسحاق السبيعي من رواية سليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد عنه، مما يدل على أن رواية كل منهما عن أبي إسحاق صحيحة؛ للمتابعة السابقة.

وأما أبو بكر بن عياش فإنه ليس بالقوي في أبي إسحاق السبيعي، فتكون روايته مردودة، لكنه توبع على هذا الحديث إسناداً وممتناً، تابعه الثوري، وشريك النخعي - وهما من المُقَدِّمِينَ في أبي إسحاق -، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وفي هذا دلالة على أنه روى هذا الحديث على وجه الصحيح، وعليه فتكون روايته صحيحة.

كما توبع مَنْ سبق ذكرهم على إسناد هذا الحديث ومتمته من جَمْعٍ من الثقات وغيرهم وهم: مُطَرِّف بن طَرِيف، وأبو حنيفة النعمان، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وإسرائيل بن يونس (حفيد أبي إسحاق)، والجراح بن مَليح (والد وكيع)، وعمر بن أبي زائدة، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري، وموسى بن عقبة، وحمزة بن حبيب الزيات، وزكريا بن أبي زائدة، وفي هذا دلالة على أن هذا الحديث ثابت بهذا اللفظ عن أبي إسحاق.

(١) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥٧٢/١) مسألة رقم (١١٥).

هذا، وقد خالف محمد بن فضيل بن غزوان جماهير الرواة عن أبي إسحاق في إسناد هذا الحديث ومتمته، وذلك فيما أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء (٣١١/١) رقم (٩٧٧) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمر، وقالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا ابن فضيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، قال: سألت عائشة، كَيْفَ كَانَ وَضُوءُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ؟ فَقَالَتْ: "كَانَ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَنَامُ".

ومحمد بن فضيل ثقة^(١)، لكنه خالف جماهير الرواة عن أبي إسحاق السبعي في إسناد هذا الحديث ومتمته، في الإسناد حيث زاد راوياً بينه وبين الأسود وهو عبد الرحمن بن الأسود، وفي المتن حيث أثبت أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب فإنه يتوضأ وضوءه للصلاة.

وعليه: فقواعد الترجيح تقتضي ترجيح الوجه الأول، وهو الوجه الذي رواه الجماعة عن أبي إسحاق، لا سيما وفيهم أثبت الناس فيه، وهو الثوري، وفيهم من روى عنه قبل الاختلاط وهما شعبة، وشريك النخعي. والله أعلم.



(١) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٣/٥٧/٨). و«الكاشف» (٥١١٥/٢١١/٢).

❁ الوجه الثاني:

❁ أولاً: رواية إبراهيم النخعي^(١)، والاختلاف عليه:

- رواية شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم:

وقد اختلف عن شعبة من وجهين:

الوجه الأول:

رواه شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَوَضَّعَ لَهُ لِلصَّلَاةِ».

- أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده»- واللفظ له-، مسند عائشة - رضي الله عنها-(١٥/٣) رقم (١٤٨١).

- ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج على صحيح مسلم»، كتاب الطهارة، باب ما ذكر أن الجنب إذا أراد أن ينام توضع وضوء الصلاة (٣٦٠/١) رقم (٦٩٧).

- والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب ذكر الخبر الذي ورد في الجنب ينام ولا يمس ماء (٣١١/١) رقم (٩٧٦).

- وفي: كتاب النكاح، باب الجنب يريد أن ينام (٣١٢/٧) رقم (١٤٠٩٤).

- وأخرجه مسلم في (الموضع السابق) (٢٤٨/١) رقم (٣٠٥/٢٢) قال: وحدثنا عبيد الله بن معاذ^(٢)، قال: حدثنا أبي- وهو معاذ بن معاذ العنبري-.

(١) قبل ذكر أوجه الخلاف على إبراهيم النخعي أود أن أشير إلى أنه قد روى هذا الحديث عن إبراهيم الحكم بن عتيبة -من رواية شعبة-، وقد اختلف فيه على شعبة من وجهين: لذا يجب أولاً ذكر ودراسة أوجه الخلاف على شعبة: لأن هذا الترجيح سيفيد في ذكر الوجه الراجح عن إبراهيم النخعي نفسه.

(٢) هو عبيد الله بن معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، ثقة، حافظ. ينظر: «الجرح والتعديل» (١٥٨٤/٣٣٥/٥).

- وأخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (١٧١/١) رقم (٢٤٩). وفي: كتاب الوليمة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (٢٥٥/٦) رقم (٦٧٠٥).
- وفي «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (١٣٨/١) رقم (٢٥٥).
- والبخاري في «مسنده»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٢٦٧/١٨) رقم (٢٩٥/٣٢١)، كلاهما (النسائي، والبخاري) قال النسائي: أخبرنا، وقال البخاري: حدثنا: عمرو بن علي^(١) - وهو الفلاس-، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي.
- وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب من قال: يتوضأ الجنب (٥٧/١) رقم (٢٢٤) قال: حدثنا مسدد - وهو ابن مسرهد-.
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٣٧٥/٤٢) رقم (٢٥٥٨٤) كلاهما (مسدد، وأحمد) قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد. وقال أحمد عقبه: قال يحيى - وهو ابن سعيد القطان-: 'ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن يأكل توضأ. انتهى.
- وأخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (١٧١/١) رقم (٢٤٩). وفي «المجتبى»، كتاب الطهارة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (١٣٨/١) رقم (٢٥٥). وفي «الإغراب» (ص ٢٠٠) رقم (١٢٩) قال: أخبرنا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ^(٢)، عن سفيان بن حبيب.

(١) هو الصَّيْرَفِيُّ الْقَلَامِيُّ، ثقة، حافظٌ. ينظر: «تهذيب» (١٢٠/٨١/٨).

(٢) هو ابنُ المبارك البَاهِلِيُّ البَصْرِيُّ، صدوق. ينظر: «تهذيب الكمال» (١٥٣٨/٣٩٥/٧).

- وأخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١١/٨) رقم (٨٩٩٨) قال: أخبرنا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى^(١)، قال: حدثنا يزيد - وهو ابن زُرَيْعٍ-، ... ثم قال عقبه: "خالفه منصور".
- وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٧٠).
- وعنه مسلم في «صحيحه» (الموضع السابق) (٢٤٨/١) رقم (٣٠٥/٢٢).
- وفي: «التميز»، ذكر الاحاديث التي نقلت على الغلط في متونها (ص ١٨٢) رقم (٤٢).
- وابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب في الجنب يأكل ويشرب (١٩٤/١) رقم (٥٩١).
- ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج»، (الموضع السابق) (٣٦٠/١) رقم (٦٩٧).
- والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد الأكل (٣١٢/١) رقم (٩٧٨) قال: ثنا ابن عليه، ووكيع، وغندر - وهو محمد بن جعفر-.
- وأخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٨٣٣/٣) رقم (١٤٨٤).
- وأحمد في «المسند»، كلاهما في مسند عائشة -رضي الله عنها- (٣٨٢/٤٢) رقم (٢٥٥٩٧).
- وابن خزيمة في «صحيحه»، كتاب الوضوء، باب استحباب الوضوء للجنب إذا أراد الأكل (١٠٧/١) رقم (٢١٥) قال: نا سَلْمُ بْنُ جُنَادَةَ.

(١) هو ابنُ حَيَّانِ القَرَظِيُّ البَصْرِيُّ، ثقة. ينظر: «هذيب الكمال» (٢٢/٣٦٠/٤٥٠٦).

- وابن حزم في «المحلى»، كتاب الفطرة (٤٢٤/١) من طريق موسى بن معاوية، أربعتهم (إسحاق بن راهويه، وأحمد، وابن جُنادة، وموسى بن معاوية)- قال إسحاق أخبرنا، وقال الباقر: حدثنا- وكيع.
- وأخرجه مسلم في «صحيحه» مسلم في «صحيحه» (الموضع السابق) (٢٤٨/١) رقم (٣٠٥/٢٢) قال: حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار.
- وأحمد في «المسند»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٤٢٣/٤١-٤٢٤) رقم (٢٤٩٤٩). - وفي: (٣٨٢/٤٢-٣٨٣) رقم (٢٥٥٩٧).
- ومن طريقه أبو نعيم في «المستخرج» (الموضع السابق) (٣٦٠/١) رقم (٦٩٧).
- ثلاثتهم (ابن المثنى، وابن بشار، وأحمد) قالوا: حدثنا محمد بن جعفر.
- وأخرجه الدارمي في «سننه»، كتاب الأطعمة، باب في الجنب يأكل (١٣١٩/٢) رقم (٢١٢٣) قال: حدثنا سهل بن حماد.
- وأخرجه أبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب الطهارة، بيان إيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل، ... (٢٣٤/١) رقم (٧٩١) قال: حدثنا أبو أمية^(١)، قال: ثنا يحيى بن أبي بكير، وبشر بن عمر، ... ح، قال: وحدثنا أبو قلابة^(٢)، قال: ثنا بشر بن عمر.
- والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٥/١) رقم (٧٦٤) قال: حدثنا ابن مزروق^(٣)، قال: ثنا بشر بن عمر .

(١) هو مُحَمَّدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمِ الخَزَاعِيِّ النَّغْرِيِّ، صدوق حسن الحديث. ينظر: «تهذيب الكمال» (٥٠٣٢/٣٢٧/٢٤).

(٢) هو عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ الرَّقَاشِيِّ، صدوق، تغير حفظه لما دخل بغداد. ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٥٥٦/٤٠١/١٨).

(٣) هو إِبرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقِ بْنِ دِينَارِ الأَمْوِيِّ، ثقة، يخطئ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على سفیان الثوري.

- وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٨/٢) رقم (٥٩٧) قال: حدثنا محمد ابن إسماعيل، ثنا حجاج بن منهال.
- وأبو نعيم في «المستخرج»، (الموضع السابق) (٣٦٠/١) رقم (٦٩٧) قال: وحدثنا حبيب ثنا يوسف القاضي، ثنا سليمان بن حرب.
- والبيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد الأكل (٣١٢/١) رقم (٩٧٨) من طريق وهب بن جرير.
- وكل هؤلاء الرواة وعددهم خمسة عشر نفساً (الطيالسي، ومعاذ العنبري، ويحيى القطان، وابن مهدي، وابن حبيب، وابن زريع، وابن عليّة، ووكيع، وغندر، وسهل بن حماد، وابن أبي بكير، وبشر بن عمر، وحجاج ابن منهال، وسليمان بن حرب، ووهب بن جرير) قالوا: حدثنا شعبة، به.
- وقد أخرجه بألفاظ متقاربة، كما عند مسلم، والنسائي، وابن راهويه، وابن المنذر، وبعضهم بتقديم وتأخير، كما عند البيهقي، والبخاري، وابن عبد البر، وأحمد، وابن حزم، وأبو عوانة، والطحاوي، وأخرجه بعضهم مختصراً بدون قوله: «تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»، كما عند أبي داود، وابن أبي شيبة، وابن ماجه، وابن خزيمة، والدارمي، والطحاوي وغيرهم، وزاد موسى بن معاوية في روايته عن وكيع: «أَوْ يَشْرَبُ».
- والطيالسي: ثقة، حافظ، غلط في أحاديث - لكنه متابع كما سيأتي -، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على سفيان الثوري.
- ومعاذ: هو مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَضْرِ التَّمِيمِيُّ العَنَبْرِيُّ، ثقة، متقن^(١).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٠٣٦/١٣٢/٢٨). و«التقريب» (ص٤٧٣/٤٧٤٠).

- ويحيى بن سعيد: هو الْقَطَّانُ، ثقةٌ، متقنٌ، حافظٌ، إمامٌ، قدوةٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من أوجه الخلاف على هشام بن عروة.
- وعبد الرحمن بن مهدي: ثقةٌ، ثبتٌ، حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث، تقدمت ترجمته عند ذكر متابعة عبد الله بن أبي قيس.
- وسفيان بن حبيب: هو البَصْرِيُّ، ثقةٌ^(١).
- ويزيد بن زريع: هو أَبُو مُعَاوِيَةَ البَصْرِيُّ، ثقةٌ، ثبتٌ^(٢).
- وابن عُليَّة: هُوَ إِسْمَاعِيلُ بن إِزْرَاهِيمَ بن مِقْسَمِ الأَسَدِيِّ، المعروف بابن عُليَّة، ثقةٌ، حافظٌ، تقدمت ترجمته عند ذكر متابعة غضيف بن الحارث.
- وعُنْدَر: هو محمد بن جعفر الهُدَلِيُّ، ثقةٌ، أوثق أصحاب شعبة^(٣).
- ووَكِيْع: هو وَكِيْعُ بن الجِرَّاحِ بن مَلِيحِ، الرُّوَاسِيُّ، ثقةٌ، ثبتٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.
- وسهل بن حماد: هو العَنْقَرِيُّ، أَبُو عَنَّاَبِ الدَّلَّالِ، صدوق^(٤).
- ويحيى بن أبي بكير: هو يَحْيَى بن أَبِي بُكَيْرِ العَبْدِيِّ القَيْسِيِّ، ثقةٌ^(٥).
- وبشر بن عمر: هو بِشْرُ بنِ عُمَرَ بنِ الحَكَمِ الزُّهْرَانِيِّ الأَزْدِيِّ، ثقةٌ^(٦).
- وشعبة: هو ابْنُ الحَجَّاجِ العَتَكِيِّ الأَزْدِيِّ، ثقةٌ، حافظٌ، متقنٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على أبي إسحاق السبيعي.
- والحكم: هُوَ الحَكْمُ بن عُنَيْبَةَ الكِنْدِيِّ، ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ^(٧).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٣٩٨/١٣٧/١١). و«التهذيب» (١٩٠/١٠٧/٤).

(٢) ينظر: «الجرح والتعديل» (١١١٣/٢٦٣/٩). و«التقريب» (ص٤٣٤/٥٣٤/٧٧١٣).

(٣) ينظر: «تهذيب الكمال» (٥١٢٠/٥/٢٥). و«التهذيب» (١٢٩/٩٨/٩).

(٤) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦٠٨/١٧٩/١٢). و«التهذيب» (٤٣٧/٢٤٩/٤).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٥٥٧/١٣٢/٩). و«التقريب» (ص٥١٦/٥٢٢).

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢٦٠٨/١٧٩/١٢). و«التهذيب» (٤٣٧/٢٤٩/٤).

(٧) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٤٣٨/١١٤/٧). و«التهذيب» (٧٥٦/٤٣٢/٢).

- وإبراهيم: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، ثقة^(١).
- والأسود: هو الأسود بن يزيد النخعي، مخضرم، ثقة، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي إسحاق السبيعي.
- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

الوجه الثاني:

- رواه شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جَنبًا وَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ تَوَضَّأَ».
- أخرجه ابن المظفر في «حديث شعبة» (ص ٤١) رقم (٣٠) - ومن طريقه الذهبي في «تذكرة الحفاظ»، في (١٠/١١٠/٧٦٤) ترجمة موسى بن سهل الجوني (٧٦٤/٢)-.
- وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط»، في ترجمة شيخه: موسى بن سهل الجوني (٢٠٢/٨) رقم (٨٤٠٣) كلاهما من طريق الحجاج بن محمد، قال ثنا شعبة، به.
- قال ابن المظفر: "وهذا إنما يروى عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة".
- وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا شعبة، ولا عن شعبة إلا حجاج، تفرد به: إسحاق بن إبراهيم القرساني".
- وقال الذهبي: "غريب من هذا الوجه".
- والحجاج بن محمد: هو المصيصي الأعور، ثقة، ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته^(٢).

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٢/٢٣٣/٢٦٥). و«التهذيب» (١/١٧٧/٣٢٥).

(٢) ينظر: «التهذيب» (٢/٢٠٦/٣٨١). و«التقريب» (ص ١٠٥/١١٣٥).

O النظر في أوجه الخلاف على شعبة، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على شعبة، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول هو الراجح، فقد رواه عن شعبة جمعٌ من الثقات الأثبات، وفيهم أثبت أصحابه وهو محمد بن جعفر الملقب بعُندر، أما الوجه الثاني فتفرد به الحجاجُ بنُ محمد الأعمور - وهو ثقةٌ، ثبتٌ، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد-، وقد روى عنه هذا الحديث إسحاقُ بن إبراهيم القرقساني، وهو بغدادى الأصل، فعمل حجاجاً حدثه به بعد اختلاطه، فأخطأ فيه، يضاف إلى ذلك أنه خولف من جمعٍ من الثقات الأثبات عن شعبة -كما سبق بيانه-، وقرينة الترجيح هي قرينة الأكثرية، مع الأحظية.

وهذا الترجيح يلتقي مع ترجيح الأئمة، حيث قال ابن المظفر: "وهذا إنما يروى عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة"^(١). كما أن الإمام الذهبي استغربه من الوجه الثاني فقال بعد أن رواه بالإسناد المتصل: "غريب من هذا الوجه"^(٢).

لكن متن هذا الحديث من الوجه الراجح مخالفٌ لما سلف قبله من طريق أبي سلمة عن عائشة، وهو أنه ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأً، وإذا أراد أن يأكل غسل يديه؛ ولذا قال الحافظ ابن رجب: وقد تكلم في لفظة: "الأكل"، قال الإمام أحمد: قال يحيى بن سعيد - وهو القطان -: رجع شعبة عن قوله: "يأكل"، قال أحمد: وذلك لأنه ليس أحد يقوله غيره، إنما هو في النوم. انتهى"^(٣).

(١) ينظر: «حديث شعبة» (ص ٤١) رقم (٣٠).

(٢) ينظر: «تذكرة الحفاظ» (١٠/١١٠/٧٦٤).

(٣) ينظر: «المسند» (٣٧٥/٤٢) رقم (٢٥٥٨٤). و«فتح الباري» لابن رجب (١/٣٥٠).

قال الحافظ ابن حجر معقّباً: "قد أخرج مسلم من طريقه؛ فلعنه تركه بعد أن كان يحدث به؛ لتفرده بذكر الأكل، كما حكاه الخلال عن أحمد"^(١). والله أعلم.



❦ رواية إبراهيم النخعي، والاختلاف عليه:

وهذا الحديث قد اختلف فيه على إبراهيم النخعي من وجهين:

الوجه الأول:

رواه إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكَلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

- أخرج مسلم، والطيالسي، وأحمد، وغيرهم من طُرُقٍ عن شعبة، عن الحكم، عن إبراهيم، به.

وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من الخلاف على شعبة.

- وأخرجه الطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: محمد بن الفضل ابن

جابر السَّقَطِيّ (٢٤٢/٥) رقم (٥٢٠٧) قال: حدثنا محمد بن الفضل بن

جابر السَّقَطِيّ^(٢)، قال: نا إبراهيم بن زياد سبلان^(٣)، قال: نا إسماعيل ابن

عليه^(٤)، عن ميمون أبي حمزة - هو الأعور القصاب الكوفي-، عن

إبراهيم، به، بنحوه، ثم قال: "لم يرو هذا الحديث عن أبي حمزة إلا ابن

عليه، تفرد به إبراهيم بن زياد سبلان".

- والحكم: هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عُنَيْبَةَ الْكِنْدِيُّ، ثِقَّةٌ، ثَبَتٌ، فُقَيْهٌ، تَقَدَّمت ترجمته في

الوجه الأول من أوجه الخلاف على شعبة بن الحجاج.

(١) ينظر: «التلخيص الحبير» (٢٤٤/١).

(٢) ثقة. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٤٥١/٢٥٦/٤). و«تاريخ الإسلام» (٤٩٤/٨٢١/٦).

(٣) هُوَ أَبُو إِسْحَاقَ، ثِقَّةٌ. ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٧٧/١٠٠/٢).

(٤) ثقة، حافظ، ينظر: «تهذيب الكمال» (٤١٧/٢٣/٣).

- وميمون أبي حمزة: هو الأعورُ القَصَابُ الكُوفي الراعي، ضعيف^(١).
- وإبراهيم: هو ابنُ يزيد بن قيس النخعي، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على شعبة بن الحجاج.
- وتابع إبراهيم على هذا الوجه من عبد الرحمن بن الأسود:**
- أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» - واللفظ له-، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٨٣٤/٣) رقم (١٤٨٥) قال: أخبرنا جرير^(٢).
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٣٦٣/٤٣) رقم (٢٦٣٤٢) قال: حدثنا يعقوب^(٣)، قال: حدثنا أبي^(٤).
- وأخرجه بقي بن مخلد في «مسنده»- كما في فتح الباري لابن رجب (٣٦٢/١)-
- وأخرجه الدارمي في «سننه»، كتاب الطهارة، باب الجنب إذا أراد أن ينام (٥٨٧/١) رقم (٧٨٤) قال: أخبرنا أحمد بن خالد.
- وأخرجه أبو يعلى في «مسنده»، مسند عائشة -رضي الله عنها- (٢٠٩/٨) رقم (٤٧٧٢) من طريق يونس - وهو ابن بكير الشيباني-.
- أربعتهم (جرير، وإبراهيم بن سعد، وأحمد بن خالد، ويونس) قال الأخيران: حدثنا محمد بن إسحاق.
- وأخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها- (٤٢/٤٢) رقم (٢٥١٠٤).
- وفي: (١٢٥/٤٣) رقم (٢٥٩٨٠) قال: حدثنا يزيد^(٥)- وهو ابن هارون- .

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٣٤٦/٢٣٧/٢٩). و«التهذيب» (٧١١/٣٩٥/١٠).

(٢) هو جريرُ بنُ عبد الحميد الصبي، ثقة. ينظر: «التهذيب» (١١٦/٧٧/٢).

(٣) هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على يونس بن يزيد.

(٤) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري، ثقة. ينظر: «الجرح والتعديل» (٢٨٣/١٠٢/٢). و«التقريب» (ص١٧٧/٤٥).

(٥) هو يزيدُ بنُ هارونَ بن زاذانَ بن ثابتِ السُّلَبي، ثقة، متقن، عابد. ينظر: «الجرح والتعديل» (١٢٥٧/٢٩٥/٩).

- وفي: (٢٨٨/٤٣) رقم (٢٦٢٣٦) قال: حدثنا سليمان بن حيان.
- ومسلم في «التميز»، ذكر الاحاديث التي نقلت على الغلط في متونها (ص١٨٢) رقم (٤٢) قال: حدثنا ابن نمير - وهو محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي-، ثنا أبي - وهو عبد الله بن نمير -.
- وابن شاهين في «فوائده» (ص٨٢) رقم (٧) قال: حدثنا محمد بن زهير، حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا عبد الواحد بن زياد.
- أربعتهم (ابن هارون، وابن حيان، وابن نمير، وعبد الواحد بن زياد) قال بعضهم: حدثنا، وقال بعضهم: عن الحجاج -وهو ابن أرتأة-.
- كلاهما (ابن إسحاق، والحجاج) عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».
- وألفاظهم متقاربة، وفي بعضها مطولاً، وفي بعضها زيادة في أوله.
- ومحمد بن إسحاق: هو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارِ الْمَدَنِيِّ، الْقُرَشِيِّ، الْمُطَّلِبِيِّ، صدوق حسن الحديث بشرطين: ألا يخالف، وأن يصرح بالسماع، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين فهو ضعيف يعتبر به، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن.
- والحجاج: هو الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاءَةَ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ الْقَاضِي، ضعيف^(١).
- وعبد الرحمن بن الأسود: هو النَّخَعِيُّ، ثقة^(٢).
- والأسود بن يزيد: هو النَّخَعِيُّ، مخضرم، ثقة، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي إسحاق السبيعي.
- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١١١٢/٤٢٠/٥). و«التهذيب» (٣٦٥/١٩٦/٢).

(٢) ينظر: «تهذيب الكمال» (٣٧٥٨/٥٣٠/١٦). و«التهذيب» (٢٨٨/١٤٠/٦).

الوجه الثاني:

- أخرجه النسائي في «الكبرى»، كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١١/٨) رقم (٨٩٩٩) قال: أخبرنا محمد بن بشار^(١)، قال: حدثنا عبد الرحمن^(٢) - وهو ابن مهدي-، قال: حدثنا ثم ذكر على أثره سفيان^(٣)، عن منصور، عن إبراهيم «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ». انتهى. هكذا مرسلًا.

- وفي: (٢١٢/٨) رقم (٩٠٠٠) قال: أخبرنا سويد بن نصر^(٤)، قال: أخبرنا عبد الله^(٥)، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ... الحديث، بنحوه.

- ومنصور: هو منصورُ بنُ الْمُعْتَمِرِ السُّلَمِيِّ، ثقةٌ، ثبتٌ^(٦).

O النظر في أوجه الخلاف على إبراهيم النخعي، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على إبراهيم النخعي، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة -رضي الله عنها- مرفوعًا هو الراجح، فقد رواه عن إبراهيم الحكم بن عتيبة، وروايته أخرجها مسلم في «صحيحه»، وميمون الأعور - وهو ضعيف-، لكنه مع ضعفه تتقوى روايته بمتابعة الحكم له، مما يدل أنه أصاب في روايته، وأقامها على وجهها الصحيح، كما توبع إبراهيم على هذا الوجه من عبد الرحمن بن

(١) ولقبه بُنْدَار، ثقةٌ. ينظر: «الجرح والتعديل» (١١٨٧/٢١٤/٧). و«التقريب» (ص٥٧٥٤/٤٠٨).

(٢) هو ابن مهدي الغنبري، ثقةٌ، ثبتٌ، حافظٌ، عارفٌ بالرجال والحديث. ينظر: «الجرح والتعديل» (١٣٨٢/٢٩٠/٥).

(٣) هو الثوري، ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف عليه.

(٤) هو سويد بن نصر الطوساني، ويعرف بالسَّاه، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الثاني من الخلاف على ابن المبارك.

(٥) هو عبْدُ اللَّهِ بنُ الْمُبَارَكِ، ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، عالمٌ، جَوَادٌ، مُجَاهِدٌ، جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف عليه.

(٦) ينظر: «تهذيب الكمال» (٦٢٠١/٥٤٦/٢٨). و«التهذيب» (٥٤٦/٣١٢/١٠).

الأسود من - رواية محمد بن إسحاق بن يسار، والحجاج بن أرطأة-، وهو أرجح الوجهين عنه كما سيأتي بيانه-.

وأما الوجه الثاني فقد رواه منصور بن المعتمر، عن إبراهيم عن النبي ﷺ مرسلًا، ومنصور ثقة، ثبت، وإسناد روايته صحيح، لكن الحكم بن عتيبة مُقَدِّمٌ عليه في الرواية عن إبراهيم النخعي، فقد سئل الإمام أحمد: مَنْ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي إِبْرَاهِيمَ؟، فَقَالَ: "الحكم بن عتيبة، ثم منصور"^(١)، وقرينة الترجيح للوجه الراجح هي: قرينة الأحظية. والله أعلم.



﴿ثانيًا: رواية عبد الرحمن بن الأسود، والاختلاف عليه:﴾

وهذا الحديث قد اختلف فيه على عبد الرحمن من وجهين:

الوجه الأول:

وهذا الوجه رواه محمد بن إسحاق، والحجاج بن أرطأة عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من الخلاف على إبراهيم النخعي.

- ومحمد بن إسحاق: هو مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارِ الْمَدَنِيِّ، الْقُرَشِيُّ، الْمُطَّلِبِيُّ، صدوق حسن الحديث بشرطين: ألا يخالف، وأن يصرح بالسماع، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين فهو ضعيف يعتبر به، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن.

- والحجاج: هو الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاءَةَ النَّخَعِيِّ الْكُوفِيِّ الْقَاضِي، ضعيف، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على إبراهيم النخعي.

(١) ينظر: «العلل» لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣٥٢/٣٥٥٧).

- وعبد الرحمن بن الأسود: هو النَّخَعِيُّ، ثقةٌ، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من الخلاف على إبراهيم النخعي.
- والأسود بن يزيد: هو النَّخَعِيُّ، مخضرمٌ، ثقةٌ، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي إسحاق السبيعي.
- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

الوجه الثاني:

رواه عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجْنِبُ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، حَتَّى يُصْبِحَ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً".

- أخرجه أحمد في «المسند»، مسند عائشة-رضي الله عنها-(٦٣/٤٣) رقم (٢٥٨٧٩) قال: حدثنا ابن نمير، قال: حدثنا حجاج، عن عبد الرحمن، به.

O النظر في أوجه الخلاف على عبد الرحمن بن الأسود، والترجيح بينها:

وبعد تخريج وجهي الخلاف على عبد الرحمن بن الأسود، ودراسة أسانيدهما تبين أن الوجه الأول والذي رواه ابن الأسود، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها- قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» هو الراجح، فقد رواه عن ابن الأسود محمد بن إسحاق، وهو صدوق، مدلس، إلا أنه قد صرح بالتحديث - كما في رواية أحمد-، وإسنادها صحيح، فزالَت شبهة تدليسه، وباقي رجال الإسناد ثقات رجال الشيخين، والحجاج بن أرطاة - من رواية يزيد بن هارون، وسليمان ابن حيان، وعبدالله بن نمير، وعبد الواحد بن زياد عنه-، والحجاج ضعيف، لكنه مع ضعفه تتقوى روايته بمتابعة ابن إسحاق له، كما أن ابن الأسود توبع على هذا الوجه من إبراهيم النخعي - في أرجح الوجهين عنه-.

وأما الوجه الثاني فرواه الحجاجُ بنُ أَرطأة - من رواية عبد الله ابن نمير عنه-، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجْنِبُ مِنَ اللَّيْلِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، حَتَّى يُصْبِحَ، وَلَا يَمَسُ مَاءً ." .

والحجاج ضعيف- كما سبق ذكره- وقد تفرد برواية هذا الوجه عن عبد الرحمن، في حين أنه توبع على الوجه الأول من محمد بن إسحاق، وقرينة الترجيح هي: قرينة الأكثرية.

والمتن بهذا اللفظ -الثاني- يوضح الإشكال الوارد في إسناد أبي إسحاق، ويكون المقصود بقوله: "ولا يمس ماء" هو الاغتسال، وليس معناه أنه لا يتوضأ، بدليل أنه جمع بين اللفظين، ذكر الوضوء، وعدم مس الماء، وبهذا ينتفي الإشكال، لكن هذا الكلام يقال إن صح إسناد الحديث، فقد تبين من دراسة إسناده أن فيه مقالاً، فقد انفرد به حجاج بن أَرطأة، وهو ضعيف، وبالتالي يكون متته منكرًا؛ لتفرد ابن أَرطأة بهذا اللفظ، والله أعلم.

❁ رواية الأسود بن يزيد، والاختلاف عليه:

وبعد الانتهاء من تخريج ودراسة أوجه الحديث عن أصحاب الأسود بن يزيد، وهما: إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود، ودراسة أوجه الخلاف عليهما، ثم الترجيح بين تلك الأوجه، فإنه أصبح من الممكن الآن حصر طرق الحديث عن الأسود بن يزيد، ثم الترجيح بينها.

وبعد تتبع طرق الحديث عن الأسود، تبين أنه قد اختلف عليه فيه

على وجهين:

الوجه الأول:

رواه الأسود، عن عائشة -رضي الله عنها-، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ فَضَى

حَاجَتَهُ، ثُمَّ لَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَنَامَ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ النَّدَاءِ الْأَوَّلِ وَتَبَّ - وَمَا قَالَتْ قَامَ- فَأَفَاضَ عَلَيْهِ الْمَاءَ - وَمَا قَالَتْ اغْتَسَلَ-، وَأَنَا أَعْلَمُ مَا يُرِيدُ، ثُمَّ يُصَلِّي الرَّكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَخْرُجُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُنْبًا تَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ».

وهذا الوجه رواه عن الأسود: أبو إسحاق السبيعي- في أرجح الوجهين عنه- من رواية أبي خيثمة زهير بن معاوية، وسفيان الثوري- في أرجح الأقوال عنهما-، وشعبة بن الحجاج، وأبو بكر بن عياش، وسليمان بن مهران الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، وشريك بن عبد الله النخعي وغيرهم- عن أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود، به.

وقد أخرج الأئمة في مصنفاتهم، وألفاظهم مقاربة للفظ المذكور، وقد سبق تخريج رواياتهم في الوجه الأول من أوجه الخلاف على أبي إسحاق. - وأبو إسحاق: هو السبيعي، ثقة، يُدَلِّسُ، قد اختلط، تقدمت ترجمته عند ذكر أوجه الخلاف عليه.

- والأسود بن يزيد: هو النَّخَعِيُّ، مخضرم، ثقة، تقدمت ترجمته عند ذكر أوجه الخلاف على أبي إسحاق السبيعي. - وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

O وتوبع أبو إسحاق عليه متابعة قاصرة، أخرجها:

- أحمد في «المسند»، مسند عائشة- رضي الله عنها-(٣٠٧/٤١) رقم (٢٤٧٩٩).

- والطبراني في «الأوسط»، في ترجمة شيخه: محمد بن بكر بن كردان (١٦٤/٦) رقم (٦٠٨٨) قال: حدثنا محمد بن بكر بن كردان، قال: نا محمد ابن الحسين بن المبارك، عن أبي لقب.

كلاهما (أحمد، وأبو لقب) قالوا: ثنا الأسود بن عامر شاذان، قال: نا شريك، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن كريب، عن عائشة،

قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُجْنِبُ ثُمَّ يَنَامُ، ثُمَّ يَنْتَبِهُ، ثُمَّ يَنَامُ، وَلَا يَمَسُّ مَاءً». ثم قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن كريب إلا محمد بن عبد الرحمن، ولا عن محمد إلا شريك، تفرد به شاذان".

- وكريب: هو ابن أبي مسلم الهاشمي، القرشي، ثقة^(١).

لكن إسناد هذه المتابعة ضعيف، تفرد به شريك النخعي^(٢)، وهو صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه، فحديثه حسن عند المتابعة، ضعيف عند التفرد، وبالتالي لا يعتد بهذه المتابعة.

الوجه الثاني:

رواه عبد الرحمن بن الأسود، وإبراهيم النخعي- في أرجح الوجوه عنهما- عن الأسود، عن عائشة، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنْبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

- وعبد الرحمن بن الأسود: ثقة، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف عليه.

- وإبراهيم: هو ابن يزيد بن قيس النخعي، ثقة، تقدمت ترجمته في الوجه الأول من أوجه الخلاف على شعبة بن الحجاج.

- والأسود بن يزيد: هو النخعي، مخضرم، ثقة، تقدمت ترجمته عند ذكر الخلاف على أبي إسحاق السبيعي.

- وعائشة: هي أم المؤمنين - رضي الله عنها-.

(١) ينظر: «تهذيب الكمال» (١٧٢/٢٤/٤٩٧٠). و«التهذيب» (٧٨٥/٤٣٣/٨).

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على روايته عن أبي إسحاق السبيعي.

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها-في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

O وقد توبع أبو الأسود على معنى هذا الحديث من هذا الوجه من

أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة - رضي الله عنها-، وهو ثقة،
وإسناده روايته صحيح^(١).

(١) كما توبع أبو الأسود على معنى هذا الحديث من كل من:

- ١- أبي عمرو، مولى عائشة، عن عائشة - ﷺ -.
- ٢- غضيف بن الحارث، عن عائشة - ﷺ -.
- ٣- عبد الله بن أبي قيس، عن عائشة - ﷺ -.
- ٤- يحيى بن يعمر، عن عائشة - ﷺ -.

O فأما متابعة أبي عمرو مولى عائشة:

- فأخرجها أحمد في «المسند» - واللفظ له -، مسند عائشة - ﷺ - (٣٧٥/٤١) رقم (٢٤٨٨٢). والطحاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٦/١) رقم (٧٧١) كلاهما من طريق ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن أبا عمرو، مولى عائشة أخبره، عن عائشة، أنها أخبرته، "أن النبي ﷺ كان يكون جنباً فيريد الرقاد، فيتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يرقد". وإسناده هذه المتابعة ضعيف، فيه ابن لهيعة ضعيف، وقد تفرد به من هذا الوجه، وفيه كذلك أبو الزبير المكي وهو مُدْبِسٌ، ولم يصرح بالسماع، وباقي رجاله ثقات.

O وأما متابعة غضيف بن الحارث:

- فأخرجها أحمد في «المسند» - واللفظ له -، مسند عائشة - ﷺ - (٢٣٩/٤٠) رقم (٢٤٢٠٢) قال: حدثنا إسماعيل - وهو ابن عَلِيَّةَ -، أخبرنا برد بن سنان، عن عبادة ابن نسي، عن غضيف بن الحارث قال: قلت لعائشة: أَرَأَيْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، أَمْ فِي آخِرِهِ؟ قَالَتْ: "رَبَّمَا اغْتَسَلَ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَرَبَّمَا اغْتَسَلَ فِي آخِرِهِ". قُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً، ... الحديث.

وإسناده هذه المتابعة صحيح، رجاله ثقات، وعليه فالحديث بهذا اللفظ صحيح.

O وأما متابعة عبد الله بن أبي قيس:

- فأخرجها مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع (٢٤٩/١) رقم (٣٠٧/٢٦) حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث بن سعد، حدثنا معاوية بن صالح الحضرمي، عن عبد الله بن قيس قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: ... الحديث بنحو حديث غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ. والحديث بهذا اللفظ صحيح، رجال إسناده ثقات، وقد أخرج مسلم في «صحيحه» مقتصرًا على قصة الغسل حسب.

O وأما متابعة يحيى بن يعمر:

- فأخرجها عبد الرزاق في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب (٢٧٩/١) رقم (١٠٧٦). وفي: كتاب الصلاة، باب قراءة الليل (٤٩٤/٢) رقم (٤٢٠٨). - وعنه أحمد في «المسند» (٢١١/٤٢) رقم (٢٥٣٤٤). - وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٧٤١/٣) رقم (١٣٥٠).

وأخرجها أحمد في «المسند»، جميعهم في مسند عائشة - ﷺ - (١١٤/٤٢) رقم (٢٥٢٠٣) من طرق عن معمر، عن عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عائشة ... الحديث بنحو حديث غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ. وإسناده هذه المتابعة صحيح، رجاله ثقات، وقد تكلم أبو داود في سماع يحيى بن يعمر من عائشة - ﷺ -، فقال أبو عبيد: قلت لأبي داود: سمع من عائشة؟، فقال: لا. انتهى. وقد أجاب عن ذلك أبو زرة العراقي فقال: "روايته عن عائشة في صحيح البخاري". انتهى. وهذا يدل على ثبوت هذا الطريق عن يحيى بن يعمر، عن عائشة - ﷺ - ينظر: «صحيح البخاري» (٣٤٧٤/١٧٥/٤). و(٥٧٣٤/١٣١/٧). و«سؤالات أبي عبيد» لأبي داود (ص ٣٧٠/٢٦٩). و«تحفة التحصيل» (ص ٣٤٨). والله أعلم.

- المبحث الثاني: الحكم على الحديث:

مما سبق تبين أن الحديث من وجهه الراجح عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة - رضي الله عنها- صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه» بلفظ: سئلت عائشة - رضي الله عنها- «أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرُقُدُ وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ»، وقد صح هذا الحديث بلفظ آخر عن عائشة - رضي الله عنها- قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، قَالَتْ: يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ».

كما تبين أن الوجه الذي رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - موقوفًا بدون زيادة "التيمم" - هو الراجح، وأن الوجه الذي رواه محمد بن عبد الرحمن أبي الأسود، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، غَسَلَ فَرْجَهُ، وَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ» هو الراجح أيضًا، فالحديث قد صح موقوفًا ومرفوعًا عن عروة عن عائشة - رضي الله عنها -.

- أما الألفاظ الأخرى التي روي بها هذا الحديث مثل:

- لفظ: «كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ».

- ولفظ: «غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ». - و«... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ».

- ولفظ: «كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ».

- وزيادة لفظ "التيمم" في أحد الوجوه عن هشام بن عروة، فقد تبين مما سبق أنها وجوه مرجوحة، وبالتالي تكون ضعيفة.

وأما ما رواه الأسود، عن عائشة - رضي الله عنها-، فقد تبين أن الوجه الأول رواه أبو إسحاق السبيعي - في أرجح الوجهين عنه-، عن الأسود، عن عائشة - رضي الله عنها-، بلفظ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ أَوَّلَ

اللَّيْلِ وَيُحْيِي آخِرَهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ لَا يَمَسُّ مَاءً حَتَّى يَنَامَ، ...» الحديث.

وأما الوجه الثاني: فرواه عبد الرحمن بن الأسود، وإبراهيم النخعي - في أرجح الوجوه عنهما - عن الأسود، عن عائشة، قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ».

وأبو إسحاق السبيعي ثقة، لكنه خولف من اثنين من الثقات هما عبد الرحمن بن الأسود، وإبراهيم النخعي، ولم يذكر ما ذكره أبو إسحاق في روايته، إضافة إلى أن الأسود نفسه توبع على معنى هذا الحديث من هذا الوجه من عروة بن الزبير، وهو ثقة، فقيه، وروايته أخرجه البخاري في «صحيحه»، كما توبع من عبد الله بن أبي قيس، وهو ثقة، وروايته أخرجه مسلم في «صحيحه»، وتوبع أيضًا من أبي سلمة بن عبد الرحمن، وهو ثقة، وإسناد روايته صحيح، وتوبع كذلك من غُضَيْفِ بْنِ الْحَارِثِ، وإسناد هذه المتابعة صحيح، رجاله ثقات، وتوبع أيضًا من يحيى بن يعمر، وإسناد هذه المتابعة صحيح، رجاله ثقات.

ونظرًا لأن رواة كلا الوجهين من الثقات فقد اختلف العلماء هل الحديثان محفوظان، يعني لفظ حديث أبي إسحاق، ولفظ إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود عن الأسود أو أن أحدهما أرجح من الآخر؟ على قولين:

القول الأول:

- ذهب جماعة من العلماء إلى ترجيح رواية إبراهيم النخعي، وعبد الرحمن ابن الأسود، ومن ثمَّ حكموا على رواية أبي إسحاق بالخطأ والوهم. فقال أبو داود بعد أن أخرجه - فيما نقله عنه أبو الحسن بن العبد في روايته عنه-: "هذا الحديث ليس بصحيح"^(١).
- وقال يزيد بن هارون: "هذا الحديث وهم"، يعني حديث أبي إسحاق"^(٢).
- وقال أحمد بن حنبل: "ليس صحيحاً"^(٣).
- وقال أحمد بن صالح: "لا يحل أن يروى هذا الحديث"^(٤). يعني: أنه خطأ مقطوع به، فلا تحل روايته من دون بيان علته.
- وقال الترمذي: "وقد روى غير واحد، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ أنه «كان يتوضأ قبل أن ينام» وهذا أصح من حديث أبي إسحاق، عن الأسود، وقد روى عن أبي إسحاق هذا الحديث شعبة، والثوري، وغير واحد، ويرون أن هذا غلط من أبي إسحاق"^(٥).
- وقال سفيان الثوري: "ذكرت الحديث يوماً، فقال لي إسماعيل - لعله ابن أبي خالد أحد رواة الحديث-: "يا فتى يشد هذا الحديث بشيء؟"^(٦).
- وقال ابن مهدي: سألت سفيان عن هذا الحديث فأبى أن يحدثني، وقال: "هو وهم - يعني حديث الثوري، عن أبي إسحاق، عن الأسود، عن عائشة-"^(٧).

(١) ينظر: «النكت الطراف بهامش تحفة الأشراف» (٣٨٠/١١) رقم (١٦٠٢٣).

(٢) ينظر: «السنن» لأبي داود (٥٨/١) رقم (٢٢٨).

(٣) ينظر: «نخب الأفكار» للعيني (٥٣٨/٢). و«التلخيص الحبير» لابن حجر (٢٤٥/١).

(٤) ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر (٢٤٥/١).

(٥) ينظر: «الجامع» للترمذي (٢٠٢/١) رقم (١١٩).

(٦) ينظر: «السنن» لابن ماجه (١٩٢/١) رقم (٥٨٣).

(٧) ينظر: «الأوسط» لابن المنذر (٩١/٢) رقم (٦٠٥).

- وقال مسلم: "فهذه الرواية عن أبي اسحاق خاطئة؛ وذلك أن النخعي، وعبد الرحمن بن الأسود جاءا بخلاف ما روى أبو اسحاق"^(١).
- وقال أبو حاتم: سمعت نصر بن علي يقول: قال أبي: قال شعبة: قد سمعت حديث أبي إسحاق، أن النبي ﷺ كان ينام جنباً، ولكنني أتقيته"^(٢).
- وقال البيهقي: أخرجه مسلم في الصحيح دون قوله "قبل أن يمس ماء؛" وذلك لأن الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة، وتوهموها مأخوذة عن غير الأسود، وأن أبا إسحاق ربما دلس فرأوها من تدليساته"^(٣).
- وقال النووي: بعد أن ذكر كلام العلماء في هذا الحديث، ثم قال - ما معناه-: "فبان بما ذكرناه ضعف الحديث"^(٤).
- وقال ابن رجب: "وهذا الحديث مما اتفق أئمة الحديث من السلف على إنكاره على أبي إسحاق، منهم: إسماعيل بن أبي خالد، وشعبة، ويزيد بن هارون، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن حجاج، وأبو بكر الأثرم، والجوزاني، والترمذي، والدارقطني"^(٥).
- وقال الحافظ ابن حجر: "وأخرج مسلم الحديث دون قوله: "ولم يمس ماء" وكأنه حذفها عمداً؛ لأنه عللها في كتاب التمييز". وقال أيضاً: "وقال ابن مفوز: أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحاق".

(١) ينظر: «التميز» (ص ١٨١) رقم (٤٠).

(٢) ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٥٧٢/١) مسألة رقم (١١٥).

(٣) ينظر: «السنن الكبرى» (١/٣١١-٣١٠) رقم (٩٧٥).

(٤) ينظر: «شرح مسلم» (٢١٨/٣).

(٥) ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣٦٢/١).

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

قال الحافظ معقبًا: "كذا قال، وتساهل في نقل الإجماع، فقد صححه البيهقي وقال: إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الأسود في رواية زهير عنه"^(١).

وقال الأثرم بعد ذكره لحديث أبي إسحاق: "قلو لم يخالف أبا إسحاق في هذا إلا إبراهيم وحده، عن الأسود كان أثبت، وأعلم بالأسود، ثم وافق إبراهيم عبد الرحمن بن الأسود، ثم وافقهما فيما رواه أبو سلمة وعروة عن عائشة - رضي الله عنها-، ثم وافق ما صحَّ عن عائشة - رضي الله عنها- من ذلك رواية ابن عمر عن عمر، وما رُوِيَ عن عمار، وأبي سعيد، فتبين أن حديث أبي إسحاق إنما هو وهم"^(٢).

(١) ينظر: «التلخيص الجبير» لابن حجر (٢٤٥/١).

(٢) حديث ابن عمر أخرجه:

- البخاري في «صحيحه»، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام (٦٥/١) رقم (٢٨٩) من طريق جويرية-وهو ابن أسماء الضبيعي- وأخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع (٢٤٨/١) رقم (٣٠٦/٢٣) من طرق عن نافع مولى ابن عمر. وأخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الغسل، باب الجنب يتوضأ ثم ينام (٦٥-٦٦/١) رقم (٢٩٠). ومسلم (في الموضع السابق) (٢٤٩/١) رقم (٣٠٦/٢٥) من طُرُق عن مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، أن عمر استفتى النبي ﷺ فقال: هل ينام أحدنا وهو جنب؟ قال: «نعم، ليتوضأ ثم لينم...» الحديث.

وحديث عمار أخرجه:

- الترمذي في «جامعه»، كتاب الصلاة، باب: في الرخصة للجنب في الأكل والنوم إذا توضأ (٥١١/٢) رقم (٦١٣) ثم قال: "هذا حديث حسن صحيح". وأبو داود في «سننه»، كتاب الطهارة، باب من قال: يتوضأ الجنب (٥٧/١) رقم (٢٢٥) ثم قال: «بين يحيى بن يعمر، وعمار بن ياسر في هذا الحديث رجل» من طُرُق عن حماد بن سلمة، عن عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ، أَوْ يَشْرَبَ، أَوْ يَنَامَ أَنْ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ». والفاظهم متقاربة، وفي بعضها تقديم وتأخير. وهذا إسناد رجاله ثقات لكنه منقطع، فيحیی لم يلق عمارًا فيما ذكره أبو داود وغيره، وأن بينهما واسطة.

وحديث أبي سعيد أخرجه:

- ابن ماجه في «سننه»، كتاب الطهارة وسننها، باب من قال: لا ينام الجنب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة (١٩٣/١) رقم (٥٨٦). وأحمد في «المسند» (٦٢/١) رقم (١١٥٢٣). وأبو يعلى في «مسنده»، كلاهما في مسند أبي سعيد الخدري ﷺ (٥١٥/٢) رقم (١٣٦٥). والطحطاوي في «شرح معاني الآثار»، كتاب الطهارة، باب الجنب يريد النوم أو الأكل أو الشرب أو الجماع (١٢٧/١) - (١٢٨) رقم (٧٨٤) من طُرُق عن يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد ﷺ، أنه كان تصبیه الجنابة بالليل، فبريد أن ينام، «فأمره رسول الله ﷺ أن يتوضأ ثم ينام». وقال البوصيري: "هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات". ينظر: «مصباح الزجاجة» (٨١/١) رقم (٢٣٥). ينظر: «النفح الشذني شرح جامع الترمذي» لابن سيد الناس (٢٦٦/٣).

فهؤلاء العلماء الذين سبق ذكرهم، والذين أشار إليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي هم أساطين الحديث وجهابذته، وأئمة ونقاده، وهم أدرى الناس بعلل بالحديث، ومن خالفهم في هذا الشأن فقد تكلف، وتكلم في هذا العلم بما لا يعرف.

وقد زعم القاضي أبو بكر بن العربي أن وجه الخطأ من أبي إسحاق هنا أنه اختصر الحديث، وتبعه على ذلك المباركفوري في شرحه، والشوكاني في نيل الأوطار.

قال ابن العربي: تفسير غلط أبي إسحاق هو أن هذا الحديث الذي رواه أبو إسحاق هاهنا مختصراً اقتطعه من حديث طويل فأخطأ في اختصاره إياه...^(١).

القول الثاني:

وذهب فريق آخر من العلماء إلى الجمع بين الوجهين:

وعلى عكس القول الماضي فقد جنح فريق من العلماء إلى تصحيح الرويتين معاً؛ رغبةً منهم في عدم تخطئة الراوي، وهؤلاء نظروا إلى ظاهر إسناده، وممن صححه الأئمة: الطحاوي، والحاكم، والبيهقي، وبعض الفقهاء المتأخرين.

يقول ابن رجب: وأما الفقهاء المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله، فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو صحيح، ولا ينتظنون لدقائق علم علل الحديث، ووافقهم طائفة من المحدثين المتأخرين كالطحاوي، والحاكم، والبيهقي^(٢).

(١) ينظر: «عارضة الأحوذى» (٢-٤). و«تحفة الأحوذى» (٣٢٢/١). و«نيل الأوطار» (٢٧٣/١).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (٣٦٣/١).

وقال الدارقطني: قال بعض أهل العلم: يُشبهُ أن يكون الخبران صحيحين، وأن عائشة قالت: ربما كان النبي ﷺ قَدَّمَ الغسل، وربما أخره، كما حكى ذلك غصيف بن الحارث، وعبد الله بن أبي قيس وغيرهما، عن عائشة، وأن الأسود حفظ ذلك عنهما، فحفظ عنه أبو إسحاق تأخير الوضوء والغسل، وحفظ عبد الرحمن بن الأسود، وإبراهيم: تقديم الوضوء على الغسل^(١).

وقال الطحاوي: فيحتمل أن يكون قدر ذلك على الماء الذي يغتسل به لا على الوضوء، ... وقد يحتمل -أيضاً- أن يكون ما أراد أبو إسحاق في قوله: "ولا يمس ماء" يعني الغسل، فكان ما ذكر أنه لم يكن يفعله إذا جامع قبل نومه، هو الغسل، فذلك لا ينفي الوضوء^(٢).

وقال الحاكم: "فهذه الأسانيد صحيحة كلها، والخبران يعارض أحدهما الآخر، وأخبار المدنيين والكوفيين متفقة على الوضوء، وأخبار أبي إسحاق السبيعي معارضة لها"^(٣).

وقال ابن العربي: قوله: "ثم إن كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل أن يمس ماء" يحتمل أحد وجهين: إما أن يريد حاجة الإنسان من البول والغائط فيقضيهما، ثم يستجي، ولا يمس ماء، وينام، فإن وطئ توطأ كما في آخر الحديث، ويحتمل أن يريد بالحاجة حاجة الوطء ويقول "ثم ينام ولا يمس ماء" يعني ماء الاغتسال، ومتى لم يُحمل الحديث على أحد هذين الوجهين تناقض أوله وآخره، فتوهم أبو إسحاق أن الحاجة حاجة الوطء، فنقل الحديث على معنى ما فهمه"^(٤).

(١) ينظر: «العلل» للدارقطني (٢٤٢/١٤) مسألة رقم (٣٥٩٨).

(٢) ينظر: «شرح معاني الآثار» (١٢٥/١) رقم (٧٦٣).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥).

(٤) ينظر: «عارضه الأحمدي» (٤-٢/٩). و«تحفة الأحمدي» (٣٢٢/١). و«نيل الأوطار» (٢٧٣/١).

وقال البيهقي: وحديث أبي إسحاق السبيعي صحيح من جهة الرواية؛ وذلك أن أبا إسحاق بيّن سماعه من الأسود في رواية زهير بن معاوية عنه، والمدلس إذا بيّن سماعه ممن روى عنه -وكان ثقة- فلا وجه لردّه^(١).

لكن تصحيح البيهقي- ومن معه- لحديث أبي إسحاق معارض بتضعيف جهايزة أهل الحديث، كأحمد، وأبي حاتم، وشعبة، والثوري، وأبو داود وغيرهم له، كما أن كلام الدارقطني ليس فيه جزم بصحة الحديث، فالحديث الشاذ يشبهه في إسناده إسناد الحديث الصحيح من جهة عدالة نقلته، إلا أن فقد شرطاً من شروط الصحة، وهو سلامته من العلة القادحة. والذين ذهبوا إلى الجمع اختلفوا فيه على أربعة مسالك^(٢):

أحدها: أن النبي ﷺ كان إذا أراد النوم وهو جنب يتوضأ في غالب أوقاته لفضيلة الوضوء، وكان تارة يترك الوضوء لبيان الجواز، وأن الوضوء غير واجب، وأن النوم بدونه غير مُحَرَّم، وهذا سلكه طوائف من الفقهاء من الحنابلة، وأصحاب الشافعي وغيرهم.

قال البغوي: وإن ثبت الحديث، فالنبي ﷺ كان يفعل ذلك أحياناً ليدل على الرخصة، وكان يتوضأ في أغلب أحواله ليدل على الفضيلة ... وهذه الأحاديث تدل على أن الجنب إذا أحرَّ الغسل فلا حرج عليه^(٣).

وقال ابن التركماني: وقول البيهقي: وجه الجمع بين الرويتين وقد جمع بينهما ابن شريح يقتضى أنه رضي بهذا الجمع مع مخالفته لمذهب

(١) ينظر: «السنن الكبرى» (١/٣١٠-٣١١) رقم (٩٧٥).

(٢) ينظر: «فتح الباري» لابن رجب (١/٣٦٣). و«فتح الباري» لابن حجر (١/٣٩٤).

(٣) ينظر: «شرح السنة» (٢/٣٦).

الشافعي... وهو أن يحمل الأمر بالوضوء على الاستحباب، وفعله ﷺ على الجوز فلا تعارض^(١).

والثاني: أن حديث أبي إسحاق أريد به أن النبي ﷺ كان ينام ولا يمس ماء للغسل، فهو موافق لحديث إبراهيم عن الأسود في المعنى، وهذا مسلك أبي العباس بن شريح والطحاوي وغيرهما.

قال النووي: ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً بل كان له جوابان: أحدهما: جواب الإمامين الجليلين أبي العباس بن شريح، وأبي بكر البيهقي أن المراد لا يمس ماء للغسل، والثاني: - وهو عندي حسن - أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً، لبيان الجواز، إذ لو واطب عليه لتوهم وجوبه. والله أعلم^(٢).

وقال الحافظ: وعلى تقدير صحته، فيحمل على أن المراد: "لا يمس ماء للغسل"، أو كان يفعل الأمرين لبيان الجواز^(٣).

وقال ابن الجوزي: "هذان الحديثان قد ذكرا في الناسخ والمنسوخ، وليس لذلك وجه، وإنما وجه الحديثين أن النبي ﷺ كان تارة ينام ولا يمس ماء، وتارة يتوضأ وينام، وتارة يغتسل، وقد قال العلماء معنى «لا يمس ماء»، أي للاغتسال، بل يتوضأ وينام، وكله واسع^(٤).

وقال السندي: قولها: "ولا يمس ماء" كناية عن عدم الاغتسال، فلا ينافي الوضوء، أو هو كناية عن عدم الاغتسال والوضوء، فيقال: إنه ترك الوضوء أحياناً لبيان الجواز^(٥).

(١) ينظر: «الجواهر النقي» (٢٠٢/١).

(٢) ينظر: «شرح مسلم» (٢١٨/٣).

(٣) ينظر: «التلخيص الحبير» (٢٤٥/١).

(٤) ينظر: «إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه» (ص ١٥٣).

(٥) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٣٦٥/٦) رقم (٢٦٣٨).

والثالث: أن النبي ﷺ كان إذا أصابته الجنابة من أول الليل توضأ ثم نام نومه الطويل المعتاد من الليل، وإن أصابته الجنابة من آخر الليل بعد قضاء ورده من الصلاة هجع هجعة خفيفة للاستراحة، ثم قام فاغتسل لصلاة الفجر، وهذا مسلك طائفة من العلماء، وسلكه الطحاوي أيضاً، وأشار إليه ابن عبد البر وغيره.

والرابع: أن المراد بالوضوء هنا التنظيف، وليس الوضوء بمعناه الشرعي، وهذا جنح إليه الطحاوي. قال الإمام مالك: ولا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط ولا يبطل بشيء إلا بمعاودة الجماع، ونظمه القائل:

إذا سئلت وضوءاً ليس ينقضه سوى الجماع وضوء النوم للجنب^(١)

والذي يظهر أنه لا معارضة بين الحديثين، فالنبي ﷺ كان يتوضأ أحياناً لبيان الجواز والاستحباب، فإذا لم يتوضأ ونام فإن ذلك سائغ، وليس الاغتسال واجباً لكنه أكمل، وإن حصل غسل الفرج فقط فلا شك أن هذا حسن، وإذا لم يفعل ذلك كله فإنه سائغ.

قال ابن قتيبة بعد أن ذكر الحديثين: "إن هذا كله جائز، فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام، ومن شاء غسل يده ودكّره ونام، ومن شاء نام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل، وكان رسول الله ﷺ يفعل هذا مرة، ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل، أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ^(٢)."

وقال ابن حبان: هذه الأخبار ليس بينها تضاد، وإن تباينت ألفاظها ومعانيها من الظاهر^(٣).

(١) ينظر: «شرح الموطأ» للزرقاني (٢٠٢/١).

(٢) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣٥٠).

(٣) ينظر: «صحيح ابن حبان» (٣٦٥/٦) رقم (٢٦٣٨).

– المبحث الثالث: التعليق على الحديث:

بناء على ما سبق من اختلاف العلماء في صحة الحديثين معاً أو تضعيف رواية أبي إسحاق اختلفوا في حكم الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام أو الشراب هل ينام ويأكل ويشرب على حالته من الجنابة، أم يغتسل، أم يتوضأ وضوءه للصلاة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول:

ذهب الجمهور إلى استحباب وضوء الجنب إذا أراد النوم مع غسل ذكره، وقد روي هذا القول عن جمع من الصحابة منهم: علي^(١)، وشداد بن أوس^(٢)، وأبو سعيد الخدري^(٣)، وابن عباس^(٤)، وابن عمر^(٥)، وعبد الله بن عمرو^(٦)، وعائشة^(٧) . **ومن التابعين: إبراهيم النخعي^(٨)، والحسن**

(١) فيما أخرجه أبو نعيم ابن ذكّين في «الصلاة»، باب من قال: يتوضأ وضوءه للصلاة (ص٩٢) رقم (٥٣، ٦٠). وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٥٩). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٥٩٩). وفي: باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد الأكل والشرب (٩٢/٢) رقم (٦٠٧).

(٢) فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦٣). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٦٠٠).

(٣) فيما أخرجه ابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٦٠١).

(٤) فيما أخرجه أبو نعيم الفضل بن ذكّين في «الصلاة»، باب من قال: يتوضأ وضوءه للصلاة (ص٩٢) رقم (٥٤). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٦٠٢).

(٥) فيما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦٠). وفي (٦٣/١) رقم (٦٧٤). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد الأكل والشرب (٩٢/٢) رقم (٦٠٨، ٦١٠).

(٦) فيما أخرجه أبو نعيم ابن ذكّين في «الصلاة»، باب من قال يتوضأ (ص٩٥) رقم (٦٢). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد الأكل والشرب (٩٢/٢) رقم (٦٠٩، ٦١١).

(٧) فيما أخرجه عبد الرزّاق في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب الرجل ينام وهو جنب أو يطعم أو يشرب (٢٧٨/١) رقم (١٠٧٢). وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦١). وابن المنذر في «الأوسط»، كتاب الاغتسال من الجنابة، باب ذكر وضوء الجنب إذا أراد النوم (٨٩/٢) رقم (٥٩٨).

(٨) فيما أخرجه أبو نعيم ابن ذكّين في «الصلاة»، باب من قال يتوضأ (ص٩٥) رقم (٦١). وابن أبي شيبة في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٧٥). والنسائي في «الكبرى»، كتاب الوليمة، باب وضوء الجنب إذا أراد أن يأكل (٢٥٦/٦) رقم (٦٧٠٦). وفي: كتاب عشرة النساء، باب الجنب إذا أراد أن ينام ... (٢١١/٨) رقم (٨٩٩٩). وفي: (٢١٢/٨) رقم (٩٠٠٠، ٩٠٠١، ٩٠٠٢).

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمههور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

البصري^(١)، وابن سيرين^(٢)، وابن المسيب^(٣)، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب^(٤)، وغيرهم، وبه قال مالك، والليث، والأوزاعي، وأبو حنيفة، ومحمد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المبارك وآخرون^(٥).

وقد تمسك القائلون بهذا القول بحديث أبي إسحاق السبيعي السابق.

قال الشوكاني: وهو غير صالح للتمسك به من وجوه. **أحدها:** أن فيه مقالاً لا ينتهض معه للاستدلال. **وثانيها:** أن قوله: "لا يمس ماء" نكرة في سياق النفي، فتعم ماء الغسل وماء الوضوء وغيرهما، وحديث عائشة المذكور في الباب خاص بماء الوضوء فيبني العام على الخاص، ويكون المراد بقوله "لا يمس ماء" غير ماء الوضوء، وقد صرح ابن شريح والبيهقي بأن المراد بالماء ماء الغسل. **وثالثها:** أن تركه - ﷺ - لِمَسِّ الماء لا يعارض قوله الخاص بنا كما تقرر في الأصول، فيكون الترك على تسليم شموله لماء الوضوء خاصاً به^(٦).

القول الثاني:

جواز وضوء الجنب إذا أراد النوم، وأنه مخير بين النوم على حالته من الجنابة أو الوضوء، وإلي هذا القول ذهب الثوري، والحسن بن حي، وابن المسيب، والقاضي أبو يوسف، فقال أبو يوسف: "لا بأس أن ينام الجنب قبل أن يتوضأ"، وعلل ذلك بأن الوضوء لا يُخْرِجُهُ من حال الجنابة إلى حال

(١) فيما أخرجه أبو نعيم ابن دُكَيْن في «الصلاة»، باب من قال: يتوضأ وضوءه للصلاة (ص ٩٣) رقم (٥٦).

(٢) فيما أخرجه ابن أبي شيبَةَ في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦٤).

(٣) فيما أخرجه أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن في «الصلاة»، باب في الجنب يأكل (ص ٩٤) رقم (٥٨). وابن أبي شيبَةَ في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٦٧).

(٤) فيما أخرجه ابن أبي شيبَةَ في «المصنف»، كتاب الطهارة، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٧١).

(٥) ينظر: «الأوسط» لابن المنذر (٨٨/٢) رقم (٥٩٧). و«عمدة القاري» للعيني (٢٤٣/٣) بتصرف.

(٦) ينظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (٢٧٠/١) بتصرف.

الطهارة، وقد استدل بحديث أبي إسحاق السبيعي السابق، لكن تبين أنه خطأ، فلا تقوم به حجة^(١).

القول الثالث:

وجوب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم، وهذا قول عند المالكية، ورواية عند الحنابلة، وقال به طائفة من أهل الظاهر.

وقد تمسك القائلون بهذا القول بحديث عمر رضي الله عنه فقد جاء بصيغة الأمر، وجاء بصيغة الشرط.

قال ابن عبد البر: "وما أعلم أحداً من أهل العلم أوجبه فرضاً إلا طائفة من أهل الظاهر، وأما سائر الفقهاء بالأمصار فلا يوجبونه وأكثرهم يأمرهم به ويستحبونه"^(٢).

والذي يترجح من هذه الأقوال هو ما ذكره الإمام ابن قتيبة وهو: "إن هذا كله جائز، فمن شاء أن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام، ومن شاء غسل يده وذكره ونام، ومن شاء نام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هذا مرة، ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل، أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ"^(٣).

وقال الشوكاني: فيجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب^(٤).

(١) ينظر: «عمدة القاري» للعبيني (٢٤٣/٣).

(٢) ينظر: «الاستذكار» (٢٧٩/١).

(٣) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص ٣٥٠).

(٤) ينظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (٢٧٠/١).

واختلف العلماء في علة شرعية للوضوء للجنب قبل أن ينام:

فقال أصحاب الشافعي: لتخفيف الحدث؛ فإنه يرفعه عن أعضاء الوضوء. وقال غيرهم: علته أن يثبت على إحدى الطهارتين؛ خشية الموت في منامه. وقيل: بل لعله أن ينشط إلى الغسل؛ إذ نال الماء أعضاءه^(١).

وأما من أراد الأكل أو الشرب فذهب الأكثرون إلى عدم وجوب الوضوء عليه، روي ذلك عن سعيد بن المسيب^(٢)، ومجاهد^(٣)، والزهري^(٤)، وإليه ذهب الإمام أحمد، وقال: لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم.

وذهب البعض إلى أنه كوضوء الصلاة، ويجمع بين الروايات بأنه كان تارة يتوضأ وضوء الصلاة، وتارة يقتصر على غسل اليدين، لكن هذا في الأكل والشرب خاصة، وأما في النوم والمعاودة فهو كوضوء الصلاة لعدم المعارض للأحاديث المصرحة فيهما بأنه كوضوء الصلاة، وحكى ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن ابن عمر أنه واجب^(٥). والله تعالى أعلى وأعلم.



(١) ينظر: «العدة في شرح العمدة» لابن العطار (٢١٤/١). و«نيل الأوطار» للشوكاني (٢٧٠-٢٧٣). و«عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعها حاشية ابن القيم» (٢٥٦/١-٢٦٢). و«فيض الباري على صحيح البخاري» لمحمد أنور شاه الكشميري (٤٧٤-٤٧٦). و«تحفة الأحوذى» للمباركفوري (٣٢١-٣٢٤). و«مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» للمباركفوري أيضاً (١٤٨/٢-١٥٠).

(٢) فيما أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٢/١) رقم (٦٦٥).

(٣) فيما أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٦٦).

(٤) فيما أخرجه ابن أبي شيبه في «المصنف»، كتاب الطهارات، باب في الجنب يريد أن يأكل أو ينام (٦٣/١) رقم (٦٦٨).

(٥) ينظر: «نيل الأوطار» للشوكاني (٢٧٣/١) بتصرف.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، مجيب الدعوات، رفيع الدرجات، وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات، رافع السماوات، ومنزل الآيات.

أما بعد

فبعد هذه الدراسة القصيرة في جانب من جوانب علم الحديث وهو "علل الحديث" يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

أهم النتائج:

١- يشترط في صحة الحديث المقبول أن يكون خالياً من العلل الخفية القادحة مع باقي شروط الصحة الأخرى، فليس كل حديث رواه ثقة يكون صحيحاً، فقد رأينا من خلال هذا البحث كيف خَطأَ العلماءُ أبا إسحاق السبيعي في روايته لهذا الحديث على الوجه الذي رواه، وأبو إسحاق هو مَنْ هو في الثقة والإمامة والتقدم في العلم؟!.

٢- ليس كل حديث رواه ضعيف يكون ضعيفاً، فإذا توبع الراوي الضعيف على حديث ارتقى حديثه إلى الدرجة الأعلى، فصالح بن أبي الأخضر ضعيف في حديثه عن الزهري؛ لأنه اضطرب في حديثه عنه، لكنه توبع في بعض الروايات - إسناداً وامتناً - عن الزهري من كل من: معمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، وهم معدودون في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، فارتقى حديثه عن الزهري إلى درجة الصحيح لغيره، فإن المتابع يأخذ درجة مَنْ تابعه، إذ لا معنى لتصحيح رواية

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها- في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

معمر، ويونس، وعقيل عن الزهري، وتضعيف رواية صالح بن أبي الأخضر الذي وافقهم في رواية الحديث عن الزهري إسنادًا وامتتًا^(١).

٣- تبين أن هذا الحديث من وجهه الراجح صحيح، أخرجه البخاري في «صحيحه» بلفظ: سئلت عائشة - رضي الله عنها - "أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْقُدُ وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَيَتَوَضَّأُ"، كما صح هذا الحديث بلفظ آخر عنها:

(١) من المعروف أن الراوي الضعيف ضعفًا يسيرًا يرتقي حديثه إلى درجة الحسن لغيره إذا توبع من راوٍ مثله، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، لكن الخلاف فيما إذا توبع الضعيف من ثقة هل يرتقي إلى الحسن لغيره أم إلى الصحيح لغيره؟. من العلماء من قال: يرتقي الضعيف إلى الحسن لغيره، وهؤلاء نظروا إلى أن الحديث يرتقي درجة واحدة فقط إلى الأعلى لا درجتين، فالضعيف جدًا يرتقي بتعدد الطرق إلى الضعيف الذي يقبل الجبر، والضعيف الذي يقبل الجبر يرتقي إلى الحسن لغيره، والحسن لغيره أو لذاته يرتقي إلى الصحيح لغيره وهكذا، ومن العلماء من قال بترقية الضعيف الذي يقبل الجبر إلى الصحيح لغيره مباشرة.

وقد وقفت على عدد من النقول عن جماعة من أهل العلم وكلها تثبت أن الضعيف قد يرتقي إلى الصحيح لغيره، يقول ابن الصلاح: "وقع في هذا الكتاب - يقصد صحيح مسلم- وفي كتاب البخاري ما صورته صورة الانقطاع، وليس ملتحقًا بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف ويسعى تعليقًا... فحال الكتابين يوجب أن ذلك من الصحيح عندهما". انتهى. ينظر: «صيانة صحيح مسلم» (ص ٧٥-٧٦).

وقال تقي الدين السبكي بعد أن ذكر نوعي الحديث الضعيف عند ابن الصلاح: "فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدنا قوة، وقد يرتقي بذلك إلى درجة الحسن أو الصحيح". ينظر: «شفاء السقام» (ص ١٠١).

وقال ابن كثير: "... ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان راويه سئ الحفظ، أو زوى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذٍ، ويُرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة. والله أعلم". ينظر: «اختصار علوم الحديث» (ص ٣٣-٣٤).

وقال البقاعي: "... فإنه - يعني ابن لهيعة - وإن كان قد ضُغِفَ، لكن إنما ضُغِفَ لأجل أن كتبه احترقت، فصار يُحَدِّثُ من حفظه، فربما غلط، فإذا عضدت حديثه الشواهد ارتقى إلى رتبة الصحيح". ينظر: «النكت الوافية» (٤٩٧/١).

وقال الحافظ ابن حجر: "وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسنادُه بنقل العدل التام الضبط، أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً، وإنما قلت ذلك لأنني اعتبرت كثيرًا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك". ينظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٤١٧/١).

وقال الملا علي القاري: "والطرق المتعددة للحديث ترفع الضعف وتوصله إلى الحسن أو الصِّحَّة عند الكُلِّ في الإغْتِمَاد". ينظر: «أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرسول ﷺ» (ص ٦٦).

وقال شيخنا الأستاذ الدكتور/ عبد المهدي عبد القادر: ومن هذا النوع القول الشائع: إن الضعيف إذا توبع ارتقى إلى الحسن لغيره، وهذا ليس على إطلاقه، فلربما ارتقى الضعيف إلى الصحيح". ينظر: طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف (٤٢/١).

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ، قَالَتْ: يَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ».

٤- تبين أن هناك ألفاظاً أخرى روي بها هذا الحديث مثل:

- «كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ وَهُوَ جُنُبٌ غَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَّ».

- و«... وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ تَوَضَّأَ».

- و«كَانَ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ».

لكن تبين مما سبق أنها رويت من وجوه مرجوحة، وبالتالي تكون هذه الألفاظ ضعيفة.

٥- ظهر أيضاً أن زيادة لفظ "التيمم" في الوجه الذي يرويه هشام بن عروة عن عروة زيادة ضعيفة شاذة.

٦- من خلال الروايات الثابتة في هذا الحديث، الذي يترجح أن المرء مخير بأن يتوضأ وضوءه للصلاة بعد الجماع ثم ينام، أو أن يغسل يده وذكره ثم ينام، أو أن ينام من غير أن يمس ماء، غير أن الوضوء أفضل، وكان رسول الله ﷺ يفعل هذا مرة، ليدل على الفضيلة، وهذا مرة ليدل على الرخصة، ويستعمل الناس ذلك، فمن أحب أن يأخذ بالأفضل أخذ، ومن أحب أن يأخذ بالرخصة أخذ.

٧- من أراد الأكل أو الشرب فالأكثر على عدم وجوب الوضوء عليه، وإنما يكتفي بغسل اليدين فقط؛ لأن الأحاديث في الوضوء لمن أراد النوم.

أهم التوصيات:

- ١- ضرورة الاهتمام بدراسة "علم علل الحديث" في الدراسات الأكاديمية (ماجستير - دكتوراه - أبحاث للترقية)، ولا يكون ذلك مرتبطاً بعدد الأحاديث التي تُدرس، بقدر ما يكون مرتبطاً بمدى الاستفادة من تلك الدراسة.
- ٢- لا ينبغي أن يغتر الباحثون بظاهر الأسانيد، فكم من الباحثين زلقت أقدامهم في هذا الجانب فصححوا أحاديث ضعيفة، وقبلوا روايات في الأصل مردودة، ظناً منهم أن توثيق رواية الإسناد مدعاة لقبول الحديث، لكن الأمر ليس كذلك كما هو معلوم.
- ٣- أهمية ربط الجانب النظري - التعديدي- بالجانب التطبيقي في علم العلل، الأمر الذي يساعد المشتغلين على فهم تلك القواعد، ومن ثم يتيح الاستفادة منها في مسألة التصحيح والتضعيف.
- ٤- ضرورة الاهتمام بتخريج الأحاديث التي فيها خلاف على أحد روايتها بذكر المدار الذي عليه أوجه الخلاف، وتقريع التخريج بناءً على أوجه الخلاف على هذا المدار، وترتيب مصادر التخريج على حسب المتابعات، فتقدم المتابعة التامة ثم القاصرة وهكذا. والله أعلى وأعلم.

قائمة المراجع

- ١) القرآن الكريم.
- ٢) الآثار. لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت ١٨٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم، وبدون تاريخ).
- ٣) الآثار. للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٤) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء. أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير"، للدكتور/ماهر ياسين فحل، دار عمار للنشر، عمان، الأولى، (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- ٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان = صحيح ابن حبان. لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).
- ٦) الأحكام الشرعية الكبرى. لعبد الحق بن عبد الرحمن الأندلسي الأشبيلي (ت ٥٨١هـ) المحقق: أبو عبد الله حسين عكاشة، مكتبة الرشد-الرياض- السعودية، الأولى، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٧) اختصار علوم الحديث. لأبي الفداء عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وبهامشه "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" للشيخ/ أحمد شاکر، مكتبة دار التراث، الثالثة، (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- ٨) أخلاق النبي وآدابه. لأبي محمد عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الأولى، (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).

- ٩) أدلة معتقد أبي حنيفة في أبوي الرسول عليه الصلاة والسلام.
لأبي الحسن الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ)، تحقيق/ مشهور حسن سلمان، مكتبة الغرباء الأثرية- السعودية، الأولى، (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
- ١٠) الاستذكار. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
- ١١) إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه. لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله الزهراني، مكتبة ابن حزم، بيروت- لبنان، الأولى، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ١٢) الإغراب. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار المآثر، المدينة، السعودية، الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
- ١٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. لأبي عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ)، المحقق/ أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وآخرون مكتبة الفاروق الحديثة، الأولى، (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
- ١٤) أمالي ابن بشران-الجزء الثاني-. لأبي القاسم عبد الملك بن محمد ابن عبد الله بن بشران البغدادي (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان، دار الوطن، الرياض، الأولى، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
- ١٥) أمالي أبي إسحاق البغدادي (الجزء الأول). لإبراهيم بن عبد الصمد ابن موسى البغدادي (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق د: عبد الرحيم القشقري، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، الأولى، (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

- (١٦) **أمالي الباغندي**. للباغندي الكبير محمد بن سليمان، أبي بكر الباغندي،
والد الحافظ محمد بن محمد الباغندي (ت ٢٨٣هـ)، تحقيق: أشرف صلاح،
مؤسسة قرطبة، مصر، الأولى، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).
- (١٧) **الأنوار في شمائل النبي المختار ﷺ**. لأبي محمد الحسين بن مسعود ابن
محمد البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي،
دمشق، سوريا، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).
- (١٨) **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**. لأبي بكر محمد بن إبراهيم ابن
المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، دار
طبية، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).
- (١٩) **تأويل مختلف الحديث**. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري
(ت ٢٧٦هـ)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة الثانية -
مزيده ومنقحة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
- (٢٠) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد
بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد
معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى، (٢٠٠٣م).
- (٢١) **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد
الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب
العلمية، بيروت، الأولى، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).
- (٢٢) **تاريخ بغداد**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(ت ٤٦٣هـ)، المحقق د: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي -
بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

- (٢٣) تاريخ دمشق. لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غزامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ، ١٩٩٥م).
- (٢٤) التاريخ الكبير. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- (٢٥) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي. لأبي العلا محمد عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون رقم، وبدون تاريخ).
- (٢٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. لأبي الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، مع "النكت الظراف"، لابن حجر (٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، الثانية، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- (٢٧) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل. لأبي زرعة ولي الدين أحمد ابن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م).
- (٢٨) تذكرة الحفاظ. لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- (٢٩) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، المحقق د: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).
- (٣٠) تقريب التهذيب. لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

- ٣١) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن عباس قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).
- ٣٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لأبي عمر ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي وآخرون، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، (١٣٨٧هـ).
- ٣٣) التمييز. لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق د: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الثالثة، (١٤١٠هـ).
- ٣٤) تهذيب التهذيب. لشيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، دائرة المعارف النظامية بالهند، الأولى، (١٣٢٦هـ).
- ٣٥) تهذيب الكمال. لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق د: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ٣٦) الثقات. لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البُستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع تحت مراقبة د: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، الأولى، (١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م).
- ٣٧) الجامع الصحيح = سنن الترمذي. لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة (ج ٤، ٥)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الثانية، (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

- (٣٨) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه=صحيح البخاري. لأبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الأولى، (١٤٢٢هـ).
- (٣٩) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق د: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- (٤٠) الجرح والتعديل. لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، (١٢٧١هـ، ١٩٥٢م).
- (٤١) جزء من حديث أبي بكر النجاد- مخطوط-. لأبي بكر أحمد بن سلمان بن الحسن البغدادي النجاد (ت ٣٤٨هـ).
- (٤٢) جهود المحدثين في بيان علل الحديث. لأبي عمر علي بن عبد الله ابن شديد الصياح المطيري، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- (٤٣) الجواهر النقي على سنن البيهقي. لعلاء الدين أبي الحسين علي بن عثمان الشهير بابن التركماني (ت ٧٥٠هـ)، دار الفكر.
- (٤٤) حديث السراج. لأبي العباس محمد بن إسحاق المعروف بالسراج (ت ٣١٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).
- (٤٥) حديث شعبية. لأبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزاز البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، المحقق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية، عمان، الأردن، الأولى، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م).

- ٤٦) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مكتبة السعادة، مصر، (١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م).
- ٤٧) خلق أفعال العباد. لأبي عبد الله البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، المحقق د: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.
- ٤٨) ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضاً. لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).
- ٤٩) سنن ابن ماجه. لابن ماجه القزويني، (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (بدون تاريخ).
- ٥٠) سنن أبي داود. لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- ٥١) سنن الدارقطني. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م).
- ٥٢) السنن الكبرى. لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخسروجردي الخراساني البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثالثة، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- ٥٣) السنن الكبرى. لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

- ٥٤) **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل.**
لأبي داود السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري،
عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية،
الأولى، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- ٥٥) **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني.** لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي
القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، المحقق د: موفق بن عبدالله، مكتبة
المعارف، الرياض، الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
- ٥٦) **سير أعلام النبلاء.** لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)،
المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة
الرسالة، الثالثة، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- ٥٧) **الشافعي في شرح مسند الشافعي.** لأبي السعادات الجزري ابن الأثير
(ت ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم،
مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- ٥٨) **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.** لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف
الزرقاني المصري الأزهرى، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة
الدينية، القاهرة، الأولى، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).
- ٥٩) **شرح السنة.** لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (ت ٥١٦هـ)،
تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي،
دمشق، بيروت، الثانية، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- ٦٠) **شرح معاني الآثار.** لأبي جعفر أحمد بن محمد المصري الطحاوي
(ت ٣٢١هـ)، حققه: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه، ورقم
كتبه، وأبوابه، وأحاديثه د: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب،
الأولى، (١٤١٤هـ، ١٩٩٤م).

- ٦١) شروط الأئمة الخمسة «البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسوي». لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م).
- ٦٢) شفاء السقام في زيارة خير الأنام ﷺ . لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي (ت ٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).
- ٦٣) الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية. لأبي عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، السعودية، الأولى، (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).
- ٦٤) صحيح ابن خزيمة. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق د: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، (بدون رقم، وبدون تاريخ).
- ٦٥) الصلاة. لأبي نعيم الفضل بن عمرو الملائي، المعروف بابن دُكَيْن (ت ٢١٩هـ)، المحقق: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرياء الأثرية، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).
- ٦٦) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط. لأبي عمرو ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله القادر، دار الغرب الإسلامي- بيروت، لبنان، الثانية (١٤٠٨هـ).
- ٦٧) الضعفاء الكبير. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلجعي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

٦٨) طرق الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف. لشيخنا الأستاذ الدكتور/
عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان بالقاهرة، الأولى،
(١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٦٩) الطيوريات. انتخاب أبو طاهر السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ)، من
أصول: أبي الحسين المبارك الصيرفي الطيوري (ت ٥٠٠هـ)، مكتبة
أضواء السلف، الرياض، السعودية، الأولى، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).

٧٠) عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي. لمحمد بن عبد الله بن محمد
المعافري، أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،
لبنان، (بدون رقم، وبدون تاريخ).

٧١) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام. لأبي الحسن ابن العطار
(ت ٧٢٤هـ)، اعتنى بطبعه: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر
الإسلامية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

٧٢) العلل. لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين
بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن
الجريسي، مطابع الحميضي، الأولى، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

٧٣) علل حديث أبي قتادة الأنصاري ﷺ مرفوعاً «إذا دخل أحدكم المسجد
فليركع ركعتين...»، للأستاذ الدكتور/ محمد ابن تركي التركي، دار
العاصمة للنشر والتوزيع بالرياض، الأولى، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

٧٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية. لأبي الحسن الدارقطني
(ت ٣٨٥هـ)، المجلدات من (١-١١) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله،
دار طيبة، الرياض، الأولى، (١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، والمجلدات (١٢-
١٥) علق عليه: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام،
الأولى (١٤٢٧هـ).

(٧٥) العلل ومعرفة الرجال. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الثانية، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).

(٧٦) عمدة القاري شرح صحيح البخاري. لأبي محمد بدر الدين محمود ابن أحمد بن موسى العينتابي الحنفي العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٧٧) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود، وإيضاح علله ومشكلاته. لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (ت ١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثانية، (١٤١٥هـ).

(٧٨) فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود شعبان عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، دار الحرمين، القاهرة، الأولى، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

(٧٩) فتح الباري شرح صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

(٨٠) فضائل القرآن. لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير (دمشق - بيروت)، الأولى، (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

(٨١) فوائد ابن أخي ميمي الدقاق. لأبي الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين البغدادي الدقاق المعروف بابن أخي ميمي (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض [ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية]، الأولى، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م).

- ٨٢) فوائد أبي علي الصواف - الجزء الثالث - مخطوط - . لمحمد بن أحمد ابن الحسن بن الصواف أبي علي البغدادي (ت ٣٥٩هـ).
- ٨٣) الفوائد. لأبي حفص ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، الأولى، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- ٨٤) فيض الباري على صحيح البخاري. (أمالي) محمد أنور شاه الكشميري الهندي (ت ١٣٥٣هـ)، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ٨٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة وآخرون، دار القبة للثقافة الإسلامية، جدة، الأولى، (١٤١٣هـ، ١٩٩٢م).
- ٨٦) الكامل في ضعفاء الرجال. لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٨هـ، ١٩٩٧م).
- ٨٧) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. لأبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله ابن محمد بن إبراهيم (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).
- ٨٨) الكفاية في علم الرواية. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة (بدون رقم، وبدون تاريخ).
- ٨٩) الكنى والأسماء. لأبي بشر محمد بن أحمد الأنصاري الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).

- ٩٠) **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**. لأبي عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الثانية، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- ٩١) **مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم، وإسماعيل الصفار**. لأبي العباس محمد بن يعقوب الأصم (ت ٣٤٦هـ)، وأبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (ت ٣٤١هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، الأولى، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).
- ٩٢) **مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخترى**. لأبي جعفر محمد ابن عمرو بن البخترى (ت ٣٣٩هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ٩٣) **المحلى بالآثار**. لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت.
- ٩٤) **مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي**. لأبي علي الطوسي (ت ٣١٢هـ)، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، السعودية، الأولى، (١٤١٥هـ).
- ٩٥) **المُخْلِصَاتُ**. لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي المَخْلِص (ت ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الأولى، (١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م).
- ٩٦) **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. لأبي الحسن المباركفوري (ت ١٤١٤هـ)، إدارة البحوث العلمية، والدعوة، والإفتاء، الجامعة السلفية، الهند، الثالثة، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).

- ٩٧) **المزكيات (انتقاء الإمام الدارقطني)**. لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن يحيى المزكي النيسابوري (ت ٣٦٢هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، الأولى، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).
- ٩٨) **مستخرج أبي عوانة**. لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- ٩٩) **المستدرک على الصحيحين**. لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١١هـ، ١٩٩٠م).
- ١٠٠) **مسند ابن الجعد (الجعديات)**. لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).
- ١٠١) **مسند أبي داود الطيالسي**. لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، المحقق د: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٩م).
- ١٠٢) **مسند أبي يعلى**. لأبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
- ١٠٣) **مسند إسحاق بن راهويه**. لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم = ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، المحقق د: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الأولى، (١٤١٢هـ-١٩٩١م).
- ١٠٤) **مسند الإمام أبي حنيفة (رواية أبي نعيم)**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، الأولى، (١٤١٥هـ).

- ١٠٥) مسند البزار=البحر الزخار. لأبي بكر البزار (ت ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق (١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الأولى، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥هـ).
- ١٠٦) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي). لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
- ١٠٧) مسند الشاميين. لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).
- ١٠٨) مسند عائشة- رضي الله عنها-. لأبي بكر بن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة الأقصى، الكويت، الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ١٠٩) المسند. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).
- ١١٠) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ . (والمشهور بصحيح مسلم). لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).
- ١١١) المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم. لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الأولى، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).

- (١١٢) المشيخة البغدادية (الحادي عشر) - مخطوط-. لصدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت ٥٧٦هـ).
- (١١٣) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، لبنان، الثانية، (١٤٠٣هـ).
- (١١٤) المصنف. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الثانية، (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).
- (١١٥) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار العاصمة، السعودية، الأولى، (١٤١٩هـ).
- (١١٦) معجم الشيوخ الكبير. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق د: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، السعودية، الأولى، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).
- (١١٧) معجم الشيوخ. لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق دكتورة: وفاء نقي الدين، دار البشائر، دمشق، الأولى، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
- (١١٨) المعجم الأوسط. لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
- (١١٩) المعجم الكبير. لأبي القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، الأولى، (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

- ١٢٠) المعجم لابن المقرئ. لأبي بكر ابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الأولى، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- ١٢١) المعجم. لعبد الخالق بن أسد (ت ٥٦٤هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جزّار، دار البشائر الإسلامية، الأولى، (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م).
- ١٢٢) معرفة السنن والآثار. لأبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، ودار قتيبة، دمشق، سوريا، دار الوعي، حلب، دمشق، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الأولى، (١٤١٢هـ، ١٩٩١م).
- ١٢٣) معرفة علوم الحديث. لأبي عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الثانية، (١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م).
- ١٢٤) المغني في الضعفاء. لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق د: نور الدين عتر، (بدون رقم، وبدون تاريخ).
- ١٢٥) من حديث أبي علي اللحياني عن شيوخه- مخطوط-. لأبي علي الحسين بن محمد بن يوسف اللحياني (المتوفى في القرن ٤هـ تقريباً).
- ١٢٦) منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد-مخطوط-. لأبي عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار البغدادي (ت ٣٣١هـ).
- ١٢٧) المنتقى من مسموعات مرو-مخطوط-. لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ).
- ١٢٨) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الثانية، (١٣٩٢هـ).

- (١٢٩) **موطأ مالك**. لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، صححه، ورقمه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م).
- (١٣٠) **موطأ مالك-رواية أبي مصعب الزهري**-. لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الثانية، (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).
- (١٣١) **موطأ مالك-رواية محمد بن الحسن الشيباني**-. لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الثانية، (بدون تاريخ).
- (١٣٢) **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الأولى، (١٣٨٢هـ-١٩٦٣م).
- (١٣٣) **ناسخ الحديث ومنسوخه**. لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف ب ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الأولى، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- (١٣٤) **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار**. لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العينتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، الأولى، (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).
- (١٣٥) **النفح الشذي شرح جامع الترمذي**. لمحمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الربيعي أبي الفتح (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الأولى، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

- (١٣٦) النكت على كتاب ابن الصلاح. لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، (١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م).
- (١٣٧) النكت الوفية بما في شرح الألفية. للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)، تحقيق/ ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الأولى، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- (١٣٨) نيل الأوطار. لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الأولى، (١٤١٣هـ، ١٩٩٣م).
هذا، وما كان من توفيق فمن الله - تعالى -، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان فأسأل الله - تعالى - أن يغفره لي، إنه ولي ذلك والقادر عليه.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصَلِّ اللهم وَسَلِّمْ على نبينا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

"بيان علة حديث السيدة عائشة-رضي الله عنها-في الوضوء للجنب إذا أراد النوم أو الطعام"

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الرابع الجزء الخامس ٢٠١٩م

ثالثاً :
أصول الفقه

